الفصل الثامن

مابين إلغاء المعاهدة والانحياز الإسرائيلى إلى الغرب

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى سنوات ماقبل الثورة
على تطور القوة الجوية للطرفين
(يناير ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٢)

أولا: أثر السياسة المصرية فى سنوات ماقبل الثورة على تطور القوة الجوية:

١ - منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد:

تولى الحكم فى مصر خلال الفترة الممتدة من يناير ١٩٥٠ وحتى يوليو ١٩٥٢ خمس وزارات مختلفة، كان أطولها عمراً وأخطرها أثراً على تطور بناء القوة الجوية المصرية هى وزارة الوفد الأخيرة. ورغم اختلاف توجهات كل من هذه الوزارات تجاه القضية الوطنية والقضايا الداخلية، إلا أنها اتفقت فى توجهها نحو تطوير القوات المسلحة وتدعيمها.

وكانت دوافع هذه الوزارات تجاه تطوير القوات المسلحة وتدعيمها، هى نفسها دوافع وزارات الائتلاف السابقة، والتى كانت تسعى إلى بناء قوة عسكرية قادرة على ردع التهديد الإسرائيلى الذى بدأ يترسخ على حدود مصر الشرقية من ناحية، وتدارك العجز فى قدرات القوات المسلحة المصرية ـ الذى كانت تتعلل به الحكومة البريطانية لإبقاء قواتها فى مصر من ناحية أخرى.

ونظراً لاختلاف التوجهات السياسية لوزارة الوفد الأخيرة عن باقى الوزارات التى تلتها

حتى قيام الثورة فإنه يمكن تقسيم تلك الحقبة إلى عهدين مختلفين، لكل منهما سماته الخاصة وسياسته تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية فى المنطقة، والتى انعكست بطبيعة الحال على تطور القوات المسلحة عامة والقوة الجوية على وجه الخصوص. وهذه العهود هى عهد وزارة الوفد الأخيرة ثم عهد وزارات الإحتضار للنظام المصرى السابق.

٢- أثر سياسة وزارة الوفد على تطور القوة الجوية :

اتجهت وزارة الوفد الأخيرة منذ أيامها الأولى فى الحكم إلى تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، الأمر الذى برز فى ثلاثة جوانب مختلفة : حشد الطاقات العربية فى مواجهة إسرائيل، وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة، ثم محاولة تدبير احتياجات هذه القوات من العتاد والأسلحة والطائرات.

وبالنسبة للجانب الأول، فعلى ضوء استمرار رفض إسرائيل لأى تسوية عادلة لمشكلتى الحدود واللاجئين، فضلاً عن تنفيذ قرار التقسيم، استمرت حالة الحرب بينها وبين الدول العربية. وقد حاولت إسرائيل اختراق الصف العربى من خلال اتصالها بالملك عبد الله لعقد اتفاقية صُلح وعدم اعتداء بينها وبين الأردن. إلا أن الحكومة المصرية نجحت فى إحباط المحاولة الإسرائيلية باستصدار قرار من جامعة الدول العربية لايُجيز لأى دولة من دول الجامعة أن تتفاوض فى عقد صلح أو اتفاق سياسى منفرد مع اسرائيل(١).

كما قامت مصر بتطويق الخلاف بين دول الجامعة العربية ودعت إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين هذه الدول، وافق عليها مجلس الجامعة فى الثالث عشر من أبريل ١٩٥٠، لتعزيز الأمن الجماعى لدول الجامعة(٢). فطبقاً للمادة الثانية من هذه المعاهدة، يعتبر كلُّ اعتداءٍ مسلح يقع على أى من دول الجامعة، اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك، فإنها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى تلتزم بالمبادرة إلى معونة الدولة المعتدى عليها، واتخاذ التدابير الفورية - بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة - لردِّ الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما(٣).

وفيما يتعلق بالجانب الثانى، تعكس ميزانية وزارة الحربية تصاعداً ملحوظاً فى الاعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة والسلاح الجوى بصفة خاصة. حيث بلغت

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص١٢٣. - د. حسن نافعة، مصر والصراع العربى - الإسرائيلى (ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤) ص٢١.

(٢) رياض، مذكرات محمود رياض، ج٢، ص٣٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

اعتمادات الأخير ٥,٠١٧٦٣٠ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١، وهو ما يمثل ١١٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة، بزيادة ٣٩٪ عن اعتمادات السنة السابقة. كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى لتصل إلى ٧,٧٣٥٥٦٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢، وهو ما يمثل ١٦٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال ذلك العام، أى بزيادة ٥٤٪ عما كانت عليه فى السنة المالية السابقة(١).

وبالإضافة إلى اعتمادات السلاح الجوى المشار إليها، تعكس ميزانية وزارة الحربية خلال السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ اعتماد مبلغ ١,٦٤٢٢٥٤ مليون جنيه لإنشاء مصنع للطائرات(٢).

ويوضح الرسم البيانى التالى نسبة تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للسلاح الجوى منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ (دون حساب اعتماد مصنع الطائرات).

(١) وزارة الحربية، ميزانية الدولة المصرية (وزارة الحربية، قسم ١٧، فرع٣)، سنوات ١٩٥٠-١٩٥٢.

(٢) وزارة الحربية، حافظة رقم ٢٦، ملف ١٥٠، ميزانية ١٩٥١-١٩٥٢، قسم ١٧.

شكل بيانى رقم ٢

الإعتمادات المالية للسلاح الجوى
(١٩٤٨-١٩٥٢)

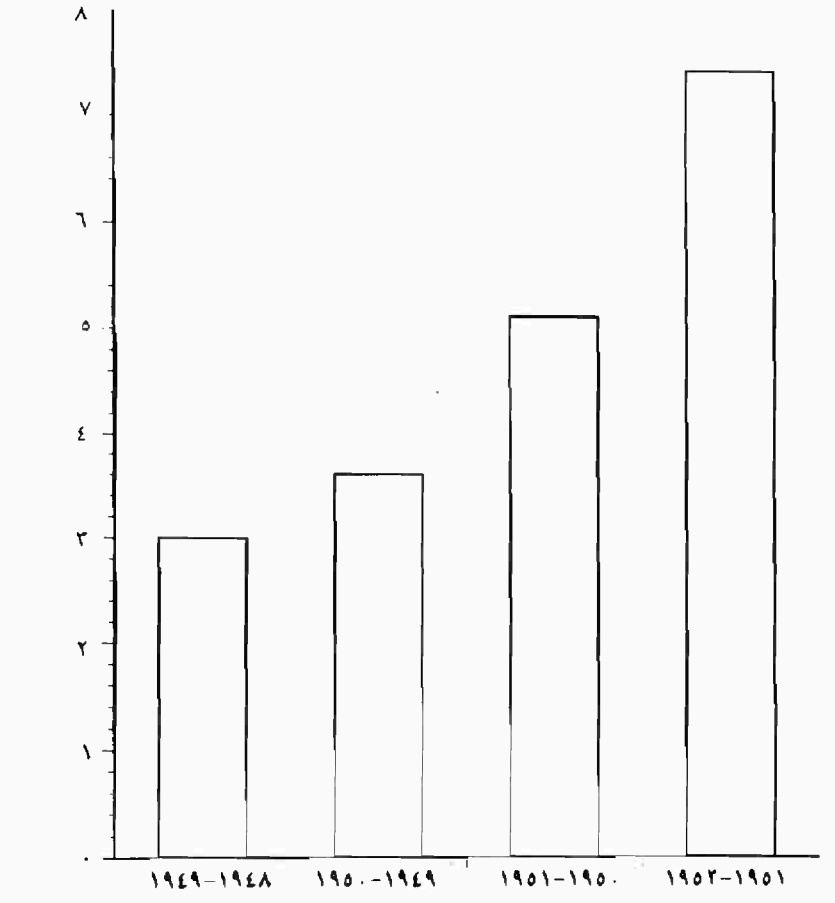

إلا أنه رغم توفر الاعتمادات المالية للتدرج فى تنفيذ مشروعات التطوير التى سبق تقديمها بواسطة السلاح الجوى، فإن جهود حكومة الوفد لتوفير احتياجات التطوير من الطائرات والأسلحة والمعدات، لم تُكلّل بنفس النجاح الذى حققته فى تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال التطوير. وهو ما يرجع فى الحقيقة إلى سياسة الوفد تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية فى المنطقة من ناحية، وردود الفعل البريطانية والأمريكية تجاه تلك السياسة من ناحية أخرى.

فبالرغم من أن المناخ كان مهيأً عند تولى وزارة الوفد الحكم لتنفيذ مشروعات التطوير - التى غُرست بذورها فى عهد الوزارات السابقة - بعد رفع الحظر على تصدير الأسلحة والتعاقدات التى تمت فى خريف العام السابق، إلا أن تلك الوزارة مالبثت أن واجهت - بعد شهورها الأولى - عقبات كؤد عرقلت جهودها لتطوير القوات المسلحة المصرية. وقد جاء بعض هذه العقبات نتيجية لعوامل خارجية لا يد للحكومة المصرية فيها، بينما جاء البعض الآخر نتيجة لسياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية وأسلوب معالجتها.

فبالنسبة للمؤثرات الخارجية، فإنها جاءت نتيجة لسياسة الولايات المتحدة التى بدأت تستعد آنذاك للقيام بدور أكثر فاعلية فى منطقة الشرق الأوسط الذى تمثل مصر أحد الركائز الأساسية فيه. وجاءت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر محصلة ثلاثة عوامل رئيسية: المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ومدى استجابة مصر وتعاونها فى تحقيق هذه المصالح، ثم مدى قوة الضغط التى تمارسها المنظات والجماعات المؤيدة لإسرائيل على حكومة الولايات المتحدة ورئيسها.

وكانت هذه العوامل بمثابة أقطاب الجذب للسياسة الأمريكية، التى كانت تقترب من الآمال المصرية أو تتباعد عنها، تبعا لثقل وتأثير كل من هذه العوامل على مخططى تلك السياسة ومتخذى القرار فيها.

وعلى ذلك، ففى ظل تزايد الحرب الباردة عام ١٩٤٩ وتجاوب الحكومة المصرية آنذاك مع المخططات الغربية للدفاع عن المنطقة، كانت الحكومة الأمريكية مستعدة ليس فقط للموافقة على صفقات الأسلحة البريطانية، ولكن أيضا للدفاع عن تلك الصفقات أمام مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس الأمريكى.

فعندما أثار أنصار تلك الدولة زوبعة فى الكونجرس بشأن صفقات الأسلحة البريطانية لمصر فى خريف عام ١٩٤٩، فإن وزير الخارجية الأمريكية أوضح للمعارضين أن الدول العربية هى جزء من منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية البالغة بالنسبة للغرب، وأنه من المفضل أن تحصل بلدان هذا الجزء من العالم على الأسلحة التى تحتاجها من أجل متطلباتها الأمنية من مصادر صديقة وموثوق بها(١).

وقد ساعد وزير الخارجية الأمريكية على هذا القول أن حكومة الولايات المتحدة كانت مطمئنة آنذاك إلى أن شحنات الأسلحة لمصر لا تشكل أى خطر على إسرائيل، التى خرجت من الحرب متفوقة على خصومها مجتمعين. وأن تلك الأسلحة ذات أهمية سياسية أكثر منها عسكرية، وهو الأمر الذى أبلغه وزير الخارجية إلى السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة(٢). كما طمأن الرئيس الأمريكى أصدقاء إسرائيل بأن الأخيرة سوف تحصل على كمية كبيرة من الأسلحة إذا كانت تحتاجها(٣).

ومع ضغط أنصار إسرائيل على الرئيس الأمريكى لتزويد إسرائيل بالأسلحة من ناحية(٤)، ورغبة الحكومة الأمريكية فى الحفاظ على استقرار المنطقة وتقليل احتمالات الصدام بين العرب وإسرائيل من ناحية أخرى، رأت الحكومة الأمريكية ضرورة إرساء سياسة غربية موحدة تجاه إمدادات الأسلحة لدول الشرق الأدنى، حتى يمكن السيطرة على شحنات الأسلحة إلى تلك الدول وتقليل احتمالات الصدام التى تضر بالمصالح الغربية فى المنطقة(٥).

وفى مايو ١٩٥٠ دارت مباحثات بين الجانبين الأمريكى والبريطانى لوضع أسس السياسة الموحدة المرجوة ثم عرضت على فرنسا نتائج تلك المباحثات. وبعد أن وافقت الأخيرة على تلك السياسة، أعلنتها الدول الثلاثة فى الخامس والعشرين من مايو فيما عرف باسم الإعلان الثلاثى(٦).

---

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص٣٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٩.

(٣) Spiegel op. cit., p. 46.

(٤) Idem.

(٥) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٤٤ - ٤٦.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٦ - ٤٧.

وقد تلخصت السياسة الواردة فى ذلك الإعلان، فى قبول الدول الثلاثة بإمداد دول الشرق الأوسط بقدرٍ من الأسلحة، إلا أنها حدَّدت إطار استخدام هذه الأسلحة بصيانة الأمن الداخلى لهذه الدول والدفاع الشرعى عن النفس، وأخيراً - وهو الأهم من وجهة النظر الغربية - هو «لتمكينها من القيام بدورها فى الدفاع عن المنطقة كلُّها بصفة عامة»(١).

كما نص البيان على «عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أى دولة وأخرى فى تلك المنطقة. وأن الحكومات الثلاث إذا رأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقاً للالتزامات بوصفها أعضاء فى الأمم المتحدة داخل أو خارج الهيئة لمنع هذه الانتهاك»(٢).

ولما كانت دول الجامعة العربية قد وقَّعت على معاهدة الدفاع المشترك قبل أقل من أسبوعين من صدور الإعلان الثلاثى، فقد وضع ذلك الإعلان كافة الدول العربية الموقعة على تلك المعاهدة فى كفَّة وإسرائيل فى الكفة الأخرى بالنسبة لإمدادات الأسلحة، الأمر الذى يضمن التفوق لإسرائيل فى مواجهة أى من الدول العربية أو أغلبها مجتمعة.

ونظراً لأن ذلك الإعلان يفرض وصاية الدول الثلاثة - غير المنزهة عن الغرض - على الدول العربية ويضعها تحت رحمة هذه الدول فى مجال تسليح قواتها، ويكرس الأمر الواقع والمكاسب الإقليمية التى حصلت عليها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة، فقد اعترضت عليه دول الجامعة العربية، بينما رحَّبت إسرائيل به(٣).

وهكذا كان على وزارة الوفد أن تواجه الآثار المترتبة على ذلك الإعلان بعد بضعة شهور من توليها الحكم. ولم يكن ذلك الإعلان - فى الحقيقة - هو العقبة الوحيدة التى واجهتها وزارة الوفد، حيال جهودها نحو تطوير القوات المسلحة المصرية، فما لبثت الحكومة البريطانية - بتشجيع من الحكومة الأمريكية - أن فرضت حظرا جديداً على شحنات الدبابات والطائرات إلى مصر فى سبتمبر ١٩٥٠(٤)، كما فرضت مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١ مزيداً من القيود على

---

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨.

(٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ج٢، ص ٣٠-٣١. - بريتشر، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية ص٦٨.

(٤) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص٥٢.

إمداد مصر بالأسلحة من السوق الأوروبية والأمريكية[1]، مما كان له أسوأ الأثر على تطوير القوة الجوية المصرية.

وهذا الموقف من الحكومتين البريطانية والأمريكية يطرح عدة تساؤلات هى : ما الذى غيَّر موقف الحكومة البريطانية فى سبتمبر ١٩٥٠ من تزويد مصر بالطائرات والأسلحة التى كانت مقبلة عليها فى خريف العام السابق، وما تأثير ذلك التغيير؟ وما الذى دعا الولايات المتحدة، التى كانت تدافع عن تزويد مصر بالطائرات البريطانية فى أوائل عام ١٩٥٠، إلى تشجيع الحكومة البريطانية على حظر إمداد مصر بالطائرات والدبابات فى صيف نفس العام، ووضع مزيد من القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية فى العام التالى؟ وما تأثير ذلك التحول فى الموقف الأمريكى؟

للإجابة على هذه التساؤلات، فإن علينا أن نستعرض سياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية طوال سنتى حكمها ـ من يناير ١٩٥٠ وحتى يناير ١٩٥٢ ـ وانعكاسات هذه السياسة على تطور بناء القوة الجوية المصرية.

ويمكن تقسيم عهد وزارة الوفد ـ بالنسبة لأسلوب معالجتها للقضية الوطنية إلى مرحلتين متميزتين، غلب على الأولى منهما طابع المباحثات بين العسكريين والسياسيين الرسميين من الجانبين، بعيداً عن التدخل الشعبى المباشر ضد الوجود البريطانى فى مصر. وامتدت تلك المرحلة من أوائل عام ١٩٥٠ حتى خريف عام ١٩٥١، بينما غلب على المرحلة الثانية طابع الكفاح الثورى المسلح ـ سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى ـ بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وامتدت تلك المرحلة من خريف عام ١٩٥١ حتى شتاء عام ١٩٥٢. وحتى نتبين تأثير تلك السياسة ـ وردود الفعل البريطانية والأمريكية حيالها ـ على تطور القوة الجوية المصرية، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التوضيح لهاتين المرحلتين.

فى ظل المباحثات السياسية والعسكرية :

لما كانت المحادثات العسكرية قد تعثرت خلال عهد وزارة حسين سرى، فقد حاول وزير الخارجية البريطانية ـ خلال لقائه مع الملك فى يناير ١٩٥٠ ـ دفع الأخير إلى الضغط على

(١) نفس المرجع، ص ٦١-٦٢.

النحاس لاستئناف تلك المحادثات، التى تعطلت بسبب الشعارات السياسية المعلنة، على حد قول وزير الخارجية البريطانية. وقد أشار بيڤن فى ذلك اللقاء إلى «أنه سيكون من الأفضل إذا سمحت حكومة النحاس باشا للفنيين (العسكريين) المضى قدماً فى العمل بتكليف واضح»(١).

إلا أن وزير الخارجية المصرى، التزاما منه بالسياسة التى أعلنها مصطفى النحاس فى خطاب العرش بشأن تعهد حكومته ببذل أقصى الجهود لإتمام الجلاء عن شطرى وادى النيل وصيانة وحدته تحت التاج المصرى، أرسل مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية فى الحادى والعشرين من مارس، يوضح له فيها حالة السخط الذى يشعر بها الشعب المصرى وفقدانه الثقة فى المفاوضات إلا على الأسس الواردة فى خطاب العرش، والتى تعتبرها الحكومة المصرية أساس أية مباحثات للتفاهم على «ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب، وبقصد الوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطنا واحداً وبين المساهمة الجدية المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى...»(٢).

ولما كان مطلبا الجلاء والوحدة ليسا واردين فى حسابات الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت، فقد رد بيڤن على مذكرة الدكتور صلاح الدين فى السابع عشر من مايو مقترحاً إجراء بحث صريح غير رسمى - للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجه البلدين فى الشرق الأوسط - بين كل من الحكومة المصرية ورئيس أركان الإمبرايطورية الذى سيحضر إلى مصر فى أوائل شهر يونيو، تمهيداً لمباحثات سياسية بين الحكومة المصرية والسفير البريطانى فى القاهرة(٣).

ورد وزير الخارجية المصرية فى الثلاثين من مايو، مؤكداً على مبدأ الجلاء والوحدة مع السودان، كأساس للتفاوض بين الجانبين، إلا أنه أشار إلى قبول الحكومة المصرية ببحث

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص٣٢٢-٣٢٣، انظر:
F.O. 371/80375, Top secret, Record of conversation between the Secretary of State and King Farouk at the Koubbah Palace, 28.1.1950.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص٣٣٠. - حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٢. - فاطمة سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص٧٠

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص٣٣١. - فاطمة سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص٧٣.

المسائل العسكرية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية قبل الدخول فى المباحثات السياسية(١).

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين وتوجهاتهما، كان من الصعب على الفيلد مارشال «سليم» أن يقنع رئيس الوزراء المصرى ووزير خارجيته - خلال اجتماعه بهما فى الخامس والسادس من يونيو - بأن مجابهة الخطر السوفيتى تقتضى تكتل الأمم عسكرياً وأن تتنازل كل منها عن بعض سيادتها، وأن مصر هى مطمع الطرف الآخر لأنها مفتاح المنطقة. ومن ثم، فلن يجديها بقاؤها على الحياد، خاصة وأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها فى مواجهة ذلك الخطر(٢).

وجاءت عدم قناعة الجانب المصرى بوجهة النظر البريطانية، من تقديره بأن مصر إذا كانت مهددة بهجوم سوفيتى، فإنما يعود ذلك فى الدرجة الأولى إلى وجود القوات البريطانية فيها(٣). وإزاء عدم ثقة الجانب المصرى فى أية وعود بريطانية جديدة، فإنه - رغم قبوله بمبدأ التحالف - أصر على جلاء القوات البريطانية أولاً إلى قاعدة قريبة كفلسطين، بحيث يمكنها العودة إلى مصر خلال فترة قصيرة فى حالة الحرب(٤).

كما اقترح النحاس على الجانب البريطانى أن تُمد مصر بالطائرات على أن تُستخدم لصالح قوى التحالف عند قيام الحرب، مؤكداً على أن التعاون المنشود يقوم على تحقيق الجلاء، فإذا تم ذلك «سنضع أيدينا فى أيديكم»(٥).

وفى جلسة المباحثات الثالثة، أشار النحاس إلى اهتمام مصر بتقوية جيشها، خاصة بالنسبة للدفاع الجوى وإنشاء المطارات والمصانع الحربية. وحدد نطاق التحالف الذى يمكن الموافقة عليه - بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر - فى «تبادل الحكومتين المصرية والبريطانية الرأى عندما يتهدد الأمن فى الشرق الأوسط، فإذا وقع أى اعتداء على مصر، أو دخلت بريطانيا حرباً نتيجة وقوع اعتداء على إحدى البلاد (العربية) المتاخمة، فإن مصر تتعاون

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص٧٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٣٢.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٣.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

عسكرياً مع بريطانيا فى داخل حدودها وفى نطاق إمكاناتها للدفاع عن مصر، وفى هذه الحالة يمكن استقدام قوات بريطانية فى مصر إذا تبين أن ذلك ضرورى»[١].

وإزاء تمسك «سليم» ببقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، رفض النحاس وجهة نظر رئيس أركان الإمبراطورية، مؤكداً له أنه لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندى أجنبى واحد على أرض مصر[٢].

ونظرا لازدياد تدهور الموقف الدولى - على أثر اندلاع الحرب فى كوريا وقرار مجلس الأمن فى السابع والعشرين من يونيو بمساندة كوريا الجنوبية - ورفض مصر التصويت على ذلك القرار، فضلاً عن انهيار الموقف فى كوريا الجنوبية، فقد زاد الموقف البريطانى تصلّباً.

فلم تسفر اجتماعات وزير الخارجية المصرى والسفير البريطانى خلال شهرى يوليو وأغسطس عن أى تقارب فى وجهات النظر بين الطرفين، فقد تمسك الجانب البريطانى ببقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، مؤكداً أن وجود هذه القوات لا يعنى الاحتلال، بل هى للدفاع ضد الخطر السوفيتى وأن التمسك بالجلاء الناجز لا يتفق مع احتياجات الدفاع عن مصر، التى لا يمكن الدفاع عنها بغير القوات البريطانية. فمصر - من وجهة النظر البريطانية - مُعرَّضة لخطر الهجوم البرى والجوى معاً، مما يستدعى توحيد قوات البلدين وقت السلم لمواجهة ذلك الخطر، حيث إن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لايُمكنها من العودة فى الوقت الملائم لدرء الخطر قبل انهيار النظام الدفاعى كله[٣].

أما الجانب المصرى، فرغم قبوله بمبدأ التحالف وعودة القوات البريطانية إلى مصر عند وقوع اعتداء مسلح عليها أو على إحدى الدول العربية المتاخمة، وقبول وجود عدد من الفنيين اللازمين لصيانة معدات القاعدة البريطانية بصفة مؤقتة لحين تولى المصريين ذلك، فإنه تمسك بضرورة تنفيذ الجلاء الناجز، ودلَّل على فساد الحجة البريطانية بأن الدول المجاورة للاتحاد السوفيتى - وهى الأكثر تعرضاً لتهديده - ليس بها قواعد بريطانية، وحدد سنة كفترة انتقال

(١) نفس المرجع، ص ٢٢٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٥.

يتم بعدها الجلاء، مع استيفاء وسائل تدعيم الجيش المصرى خلال تلك السنة[١]. كما عرض الجانب المصرى نقل القاعدة البريطانية إلى قطاع غزة ورفض فكرة الدفاع المشترك وقت السلم، وعرض بديلاً عن ذلك، أن تعمل مصر على استكمال معدات الدفاع الجوى وإعداد الطيارين والفنيين بالاستعانة بالبعثات الأمريكية والبريطانية [٢].

وبالنسبة للسودان، فقد تمسك الجانب البريطانى بحق تقرير المصير للسودانيين كأساس لأى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول هذه المسألة، بينما تمسك الجانب المصرى بوجوب إتمام الوحدة بين البلدين بشكل عملى[٣].

وإزاء ذلك الفشل، وخيبة أمل البريطانيين فى إحراز أى تقدم فى المباحثات بعد عودة حزب الوفد إلى الحكم، حاولت الحكومة البريطانية استغلال شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير موقفها. ففى التاسع من سبتمبر، أرسلت الخارجية البريطانية تطلب من سفيرها فى القاهرة «إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الأسلحة والمعدات، فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيرا باستعراض التزاماتها فى جميع أنحاء العالم الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات. أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو أن تلى (تلبية احتياجات) المملكة المتحدة تلبية ماتحتاج إليه البلدان التى لنا معها ترتيبات دفاعية عملية. ومن مؤدى هذا أن يتم الكف عن عمليات شحن الأسلحة والمعدات التى تعانى نقصا فى المعروض منها إلى البلدان الأخرى.

«٢ ـ فيما يتعلق بمصر، لن نكون قادرين فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن. وسيتعين علينا إلغاء رخص التصدير المتعلقة بما تم الوعد به فعلا. وربما سرى نفس الشىء على معدات الرادار والدبابات...»[٤].

---

(١) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان

(٣) نفس المرجع، ص ٧٩.

(٤) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٧٧ : انظر نص رسالة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر.

وقد احتجت الحكومة المصرية على الحظر البريطانى الجديد واعتبرت عدم تسليم أربع عشرة طائرة نفاثة ـ كانت جاهزة للتسليم ووُضعت عليها العلامات المصرية ـ عملا غير ودىّ[١].

وإذا كانت دواعى الموقف الدولى وسياسة وزارة الوفد وراء ذلك الحظر البريطانى الجديد، فإنها زادت أيضا من انحياز الموقف الأمريكى إلى الجانب البريطانى. حيث فشلت الجهود المصرية لكسب تأييد الحكومة الأمريكية لوجهة النظر المصرية خلال جولة المباحثات السابقة فى شهر يوليو، خاصة بعد الموقف المصرى تجاه الأزمة الكورية. وهو الموقف الذى رأى فيه السفير الأمريكى فى مصر، تصرفا طفوليا لتوجيه ركلة إلى الغرب، ومحاولة مصرية للانتقام من بريطانيا والولايات المتحدة[٢].

ولم ترفض الحكومة الأمريكية مساندة الموقف المصرى فى المباحثات فحسب. بل إنها استمرت أيضا فى فرض القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية، وحظر إمدادها تماما بأية أسلحة ثقيلة[٣]، كما أيدت السياسة البريطانية المتشددة حيال مصر والضغط عليها بتأجيل إمدادها بالأسلحة البريطانية حتى ترضخ للمطالب البريطانية[٤]. حيث كانت تلك المطالب آنذاك، لاتقل أهمية للولايات المتحدة عنها بالنسبة للمصالح البريطانية. ففى ظل تزايد التورط العسكرى الأمريكى فى كوريا وتدهور الموقف الدولى فى صيف ١٩٥٠، زاد اعتماد الولايات المتحدة على القوات والقواعد البريطانية فى الشرق الأوسط، والتى تمثل الحرس الأمامى للدفاع عن المصالح الغربية فى المنطقة. ولما كانت القاعدة البريطانية فى القناه هى أكبر هذه القواعد وأهمها للدفاع عن المنطقة، فلم يكن غريبا أن تدافع الحكومة الأمريكية عن استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر فى ذلك الوقت.

وقد ظهر الموقف الأمريكى ـ المخيب للآمال ـ جلياً واضحاً، خلال الاتصالات التى أجراها كل من السفير المصرى فى واشنطن والدكتور محمد صلاح الدين مع «ماك چى» مساعد وزير

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٧.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص٥٠-٥٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٣.

(٤) هدى عبد الناصر، ص ٣٢٧.

الخارجية الأمريكية خلال شهرى يوليو وأكتوبر ١٩٥٠، سواء بالنسبة لطلب تأييدها فى المباحثات أو إمدادات الأسلحة(١).

وقد اعتبر وزير الخارجية المصرى وقف إمدادات الأسلحة بأنه جزء من مؤامرة من جانب القوى الغربية الكبرى لإبقاء مصر ضعيفة، حتى لاتضطر بريطانيا إلى الانسحاب من مصر عام ١٩٥٦ عندما تنقضى مدة المعاهدة. وحذر الدكتور صلاح الدين - خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى التاسع عشر من أكتوبر - بأن مصر قد «تضطر إلى اللجوء إلى الكتلة السوفيتية التى تتلهف على تقديم الأسلحة، إذا لم تُستأنف شحنات الأسلحة البريطانية»(٢).

ولم يقتصر الموقف الأمريكى على تأييد الموقف البريطانى - سواء من ناحية بقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، أو الضغط على الحكومة المصرية من خلال شحنات الأسلحة - بل إنها رفضت المبادرة المصرية للانضمام إلى حلف الاطلنطى، التى عرضها الدكتور محمد صلاح الدين على «أرنست بيڤن» فى شهر سبتمبر للخروج من المأزق الذى وصلت إليه المباحثات فى ذلك الوقت(٣).

فرغم ترحيب وزير الخارجية البريطانية بالمبادرة المصرية آنذاك، إلا أن الحكومة الأمريكية اعترضت عليها، على أساس رغبتها فى عدم توسيع دائرة الحلف الذى كان فى دور التكوين، فضلا عن أن قبول مصر سيؤدى إلى مطالبة دول أخرى بمعاملة مماثلة، ممَّا سيزيد من أعباء منظمة الأطلنطى دون أن يغير ذلك من الموقف المصرى الرافض لوجود قوات أجنبية فى مصر وقت السلم(٤). ومن ثم، اعتبرت الحكومة الأمريكية «أن ضم مصر إلى حلف الأطلنطى أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر»(٥).

كما رأت الخارجية الأمريكية أنه إذا رغبت مصر فى التعاون من أجل الدفاع عن الشرق الأدنى، «فإنها تستطيع أن تنتهج موقفا أكثر تهادنا فى مباحثاتها مع المملكة المتحدة، كما

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص٥٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٥-٨٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

تستطيع أن تتعاون بدرجة أكبر مع جهود الأمم المتحدة لتطوير نظام أمنى فعال، ومن بينها على سبيل المثال، الجهود المبذولة من أجل استعادة استقلال كوريا»[١].

وإزاء كل ماسبق، وصلت المباحثات فى خريف ١٩٥٠ إلى طريق مسدود، نتيجة لانحياز الحكومة الأمريكية للجانب البريطانى من ناحية، وتمسك الجانبين المصرى والبريطانى بمواقفهما من ناحية أخرى. فبينما تمسك الجانب المصرى بضرورة قبول الحكومة لمبدأ الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان قبل التباحث فى أى اتفاقيات عسكرية، فقد أصر الجانب البريطانى على بقاء قواته فى مصر وقت السلم وإعطاء حق تقرير المصير للسودانيين. وإزاء ذلك الأمر، هددت الحكومة المصرية فى شهر نوفمبر بإلغاء المعاهدة إذا لم يحدث أى تقدم فى تلك المباحثات[٢].

وقد حاول العسكريون البريطانيون إقناع حكومتهم بالتشدد مع الحكومة المصرية بشأن بقاء قواتهم فى مصر، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات التشدد واتجهت للبحث عن حلول بديلة[٣]، حاولت فيها تقديم بعض التنازلات بالنسبة لقاعدة قناة السويس مع التمسك بموقفها بالنسبة للسودان. فقد كانت الخارجية البريطانية ترى أنه إذا كان للمباحثات أن تفشل، فيجب أن يكون ذلك بسبب السودان، حيث كانت ترى أن الموقف البريطانى تجاهه أقوى من الناحيتين الأدبية والقانونية، «فإن المصريين إذا قرروا أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن مرة أخرى، فإنهم يستطيعون أن يُثيروا قضية ضد بريطانيا أكثر قوة على مسألة الجلاء مما لو أثاروها على مسألة السودان»[٤].

ومن ثم، عرض بيڤن على وزير الخارجية المصرية ـ خلال لقائهما فى شهر ديسمبر وبصفة شخصية ـ مقترحاته الجديدة بشأن تنظيم نقل السلطة فى قاعدة قناة السويس إلى المصريين بشكل تدريجى[٥]. وقد تضمنت تلك المقترحات النقاط التالية[٦] :

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص٥٤.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٥.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص٣٢٦-٣٢٧.

(٤) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٠.

(٥) نفس المرجع، ص ٧٩-٨٠.

(٦) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٦، انظر :
F.O. 371/80381, Anglo-Egyptian negotiations, top secret minute by Bevin, 8.12.1950.

(١) عقد اتفاقية مع مصر تحل محل معاهدة ١٩٣٦ يتم بمقتضاها نقل الالتزامات البريطانية فى منطقة القناة وقت السلم إلى مصر.

(٢) يبدأ سريان هذا الانتقال عام ١٩٥٢ وينتهى عام ١٩٥٦.

(٣) بعد عام ١٩٥٦ تسمح الحكومة المصرية بالتفتيش الدورى على القاعدة بواسطة الخبراء البريطانيين.

(٤) فى حالة الحرب تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات المطلوبة فى مصر لقوات المملكة المتحدةوحلفائها.

(٥) فى الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٦ تقوم الحكومة البريطانية ـ طبقا لبرنامج متفق عليه ـ بتدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية، وكذا تدريب الفنيين اللازمين لصيانة القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

(٦) التوصل إلى اتفاق للدفاع الجوى بين مصر والمملكة المتحدة يهدف إلى توفير دفاع جوى مصرى ـ بريطانى مشترك، يغطى الفترة حتى عام ١٩٥٦ مع إمكانية مد هذه الفترة عن طريق الاتفاق المتبادل.

إلا أن وزير الخارجية البرطيانية فى حقيقة الأمر، لم يخطر الدكتور محمد صلاح الدين بكل تفاصيل اقتراحاته السابقة[١]، وإنما اكتفى بطرح الموضوع بشكل عام فى نهاية محادثاته مع وزير الخارجية المصرى، لجس النبض حيال تلك المقترحات قبل عرضها على العسكريين المختصين ومجلس الوزراء البريطانى من ناحية، واتخاذها مدخلا لاستمرار المباحثات ومنع الحكومة المصرية من إعلان فشلها من ناحية أخرى[٢].

وإزاء رد الفعل الإيجابى لوزير الخارجية المصرية، واستعداده لإقناع رئيس وزرائه بانتظار نتائج الدراسات التى سيقوم بها الجانب البريطانى لمقترحات «أرنست بيڤن»، فقد توقفت

(١) هدى عبد الناصر، ص ٣٢٦.

(٢) فادية سراج الدين، ص ٧٩ – ٨٢.

المحادثات البريطانية ـ المصرية من ديسمبر ١٩٥٠ وحتى شهر أبريل من العام التالى، انتظاراً لنتائج تلك الدراسات[١].

وفى الوقت الذى كان فيه الجانب البريطانى يقوم بالدراسات السابقة، فإن الحكومة الأمريكية ـ فى ظل تزايد تورطها فى كوريا ـ بدأت تقوم من ناحيتها بدور أكثر نشاطا لحل مشكلة القاعدة البريطانية فى مصر، مسترشدة بتوصيات سفيرها فى القاهرة، واقتراح خبراء الشرق الأوسط فى واشنطن بمواجهة تلك المشكلة من خلال نظام جديد متعدد الأطراف يحل محل النظام الثنائى السابق[٢].

كما حضر «ماك چى» ـ مساعد وزير الخارجية الأمريكية ـ إلى مصر فى شهر فبراير ١٩٥١ يعرض على حكومتها «مساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية غير محددة كجزء من جهد مضاعف لعرقلة التخريب الشيوعى، ولصد الغزو السوفيتى إذا لزم الأمر. وكانت إشادته باليونان وتركيا لإسهامهما فى العمل الجماعى فى كوريا صيغة متعمدة تعبر عن قلق الولايات المتحدة من الحياد المصرى»[٣].

إلا أن العرض الأمريكى كان مُخيباً لآمال الحكومة المصرية، فقد خلا ذلك العرض من أية إشارة إلى جلاء القوات البريطانية من مصر وقت السلم، ولم يعرض سوى احتمال ضئيل لبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة فى المباحثات المصرية ـ البريطانية[٤].

وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٥١، إزداد الموقف تعقيدا فى منطقة الشرق الأوسط، على أثر اتجاه حكومة مصدق إلى تأميم صناعة النفط فى إيران، وهو الأمر الذى لاقى صدى طيبا وتأييدا فى مصر ـ سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى ـ وزاد من الأوضاع المضطربة التى تفاقمت نتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق حتى ذلك الوقت يحقق الآمال الوطنية.

---

(١) نفس المرجع، ص ٨١-٨٢.

(٢) آرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٧-٥٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد انعكس هذا الوضع المضطرب فى مصر والمنطقة على تصرفات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية. فبالنسبة للأولى، فقد زاد تمسكها ببقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، وإن حاولت البحث عن صيغة جديدة يمكن أن يقبلها المصريون لتقنين ذلك البقاء.

ومن هذا المنطلق، فقد طلبت الحكومة البريطانية فى شهر أبريل استئناف المباحثات[1]، حيث قدم سفيرها فى القاهرة المقترحات البريطانية الجديدة والتى كانت الحكومة البريطانية تعلم مسبقا أنها لا تحقق آمال المصريين، وأن الهدف الأساسى منها هو إبقاء باب المباحثات مفتوحا، خوفا من قيام الحكومة المصرية بخطوة سياسية عنيفة (كإلغاء المعاهدة) تزيد الموقف القائم سوءاً[2].

وقد اشتملت المقترحات البريطانية الجديدة، الخطوط العامة لمقترحات بيڤن السابقة بعد تنقيحها بواسطة السياسيين والعسكريين البريطانيين وإضفاء مزيد من التشدد عليها، على ضوء التطورات الجديدة فى المنطقة. وقد اعتبرت الخارجية البريطانية أن تلك المقترحات هى أقصى مايمكن أن تذهب إليه لتعديل معاهدة ١٩٣٦، بحيث تنص على ما يلى:

«(أ) الانسحاب المرحلى للجنود البريطانيين من مصر، على أن يبدأ خلال عام من إبرام اتفاق بشأن تنقيح المعاهدة، وأن ينتهى فى عام ١٩٥٦ (وينبغى أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل توفير الإيواء لهذه القوات فى مكان آخر).

«(ب) إضفاء الطابع المدنى على القاعدة تدريجياً، والذى ينبغى أن ينتهى بحلول عام ١٩٥٦، على أن يتم إدخال الأفراد المدنيين البريطانيين الأساسيين بعد انسحاب الأفراد العسكريين. ويعهد بعد ذلك بالقاعدة إلى القوات المسلحة المصرية لأغراض الأمن، إلا أنه يتم تشغيلها وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى العام لمجلس الإشراف الإنجليزى ـ المصرى.

«(جـ) إنشاء نظام للدفاع الجوى يخضع للتنسيق الإنجليزى ـ المصرى طويل الأجل ويتألف من عناصر مصرية وبريطانية على حدٍ سواء.

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان

«(د) توفير أسلحة ومعدات على مستوى تدريبيٍّ، وفى موعد مبكر، للقوات المصرية، وبعد ذلك توفير أية أسلحة ومعدات أخرى حسب الاقتضاء فى أولوية متكافئة مع الدول الأخرى التى نرتبط معها باتفاقيات دفاعية عاملة.

«(هـ) فى حالة الحرب، أو التهديد الوشيك بالحرب، أو طوارىء دولية يُخشى منها، توافق مصر على عودة القوات البريطانية طوال فترة الطوارىء، وأن تمنح لهذه القوات ولحلفائها كل التسهيلات والمساعدات اللازمة»(١).

وقد رُفضت هذه المقترحات رفضاً قاطعاً من قِبَلْ الحكومة المصرية، التى قدمت مقترحات بديلة «طالبت فيها بالجلاء الكامل خلال فترة لاتزيد عن سنة، ووافقت على حق القوات البريطانية فى العودة إلى الأماكن التى يُتفق عليها فى مصر فى حالة العدوان على مصر أو اشتراك بريطانيا فى حرب نتيجة لعدوان مسلح ضد الدول العربية المتاخمة لمصر، على أن يكون انسحاب تلك القوات خلال ثلاثة أشهر من انتهائه»(٢).

ومع نهاية شهر يوليو بدأ الموقف السياسى بين البلدين يزداد توتراً، على أثر البيان الذى ألقاه «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطانية الجديد فى مجلس العموم، والذى أوضح فيه موقف بريطانيا القاطع من عدم الجلاء، وهاجم فيه سياسة الحكومة المصرية تجاه منع مرور البضائع الإسرائيلية فى قناة السويس وخليج العقبة(٣)، مما دفع وزير الخارجية المصرى إلى الرد عليه فى بيان أمام البرلمان حَمَلَ فيه على بريطانيا وسياستها الاستعمارية فى مصر وفلسطين، ودافع عن حق مصر والبلاد العربية فى مقاطعة إسرائيل ومنع مرور سفنها، وأشار إلى أنه يعتبر أن باب المباحثات مع الحكومة البريطانية قد قُفل، وأن الحكومة المصرية عند وعدها الحاسم من إلغاء المعاهدة(٤).

---

(١) هيكل، ملفات السويس، وزارة الخارجية البريطانية، إلى واشنطن (السفير البريطانى) برقية سرية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس١٩٥١، ص٦٨٧.

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٠.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٦.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان. ـ هيكل، ملفات السويس، ص ٦٨٧.

أما على الجانب الأمريكى، ففى ظل الأحداث الإيرانية وتعثر المباحثات المصرية ـ البريطانية والاضطرابات التى بدأت تُنذر بالخطر فى المنطقة، فقد مضت الحكومة الأمريكية قُدماً نحو بلورة سياستها الجديدة فى الشرق الأوسط، والتى تقوم على تأسيس نظام متعدد الأطراف يحل محل العلاقات الثنائية فى تلك المنطقة، فى محاولة لإخراج العلاقات المصرية ـ البريطانية من المأزق الذى وصلت إليه.

وقد تلخصت السياسة الأمريكية الجديدة فى توحيد الجهود الأمريكية والبريطانية تجاه تنشيط وتنسيق جهود دول الشرق الأوسط مع بريطانيا والولايات المتحدة للدفاع عن المنطقة ككل[١]، وتحقيق قدر من الاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل، يسمح باستخدام قوات دول النطاق الخارجى للمنطقة (إيران ـ تركيا ـ اليونان) ـ التى كان يجرى تطويرها آنذاك ـ بشكل فعّال[٢].

وقد دعت وثيقة مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم ٤/٤٧ ـ التى قنّنت السياسة الأمريكية الجديدة ـ إلى موازنة الميل العربى نحو الحياد والذى تأكد بعد اندلاع الحرب الكورية، بإمداد الدول العربية وإسرائيل بكميات محدودة من الأسلحة، حتى تصبح هذه الدول أكثر توجها نحو الولايات المتحدة، وتكون قادرة على إقرار الأمن الداخلى. فضلا عن إسهامها بعد فترة من الوقت فى الدفاع عن المنطقة وشن حرب عصابات فى حالة اجتياح المنطقة أو جزء منها[٣].

ولما كانت تلك السياسة تقتضى ربط المساعدات العسكرية وإمدادات الأسلحة من الولايات المتحدة إلى دول المنطقة بالمخططات الغربية للدفاع عنها، فقد أعلن الرئيس ترومان فى شهر مايو عن برنامج الأمن المتبادل كأحد أدوات الصراع ضد نزعة الحياد والثورات الاجتماعية وربط إمدادات الأسلحة بالأهداف الأمريكية[٤].

وإزاء موقف الحكومة المصرية الرافض للمقترحات الأمريكية التى عرضها ماك جى فى شهر فبراير والمقترحات البريطانية التى عرضها السفير البريطانى فى شهرأبريل، فقد حظرت

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٢.

هيئة الأركان الأمريكية المشتركة فى قرارها الصادر فى السابع عشر من يوليو، تزويد مصر بأية أسلحة أمريكية سوى تلك التى تخضع لشروط ومتطلبات برنامج الأمن المتبادل M.S.P. وبرنامج مساعدات الدفاع المتبادل M.D.A.P. «حتى يتم تعديل عدد من الأمور السياسية/العسكرية التى تؤثر على مصر والبحر المتوسط»(١).

وكان هذا القرار يعنى ببساطة، عدم حصول مصر على أية أسلحة أمريكية أو أى عتاد له قيمة عسكرية حتى يتم اتفاقها مع بريطانيا حول المشاكل الخاصة بالقاعدة البريطانية فى مصر. وبذلك أصبحت سوق السلاح الأمريكية أكثر إغلاقا فى وجه الجهود المصرية لتطوير القوات المسلحة بصفة عامة والقوة الجوية المصرية بصفة خاصة.

وإزاء موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه حظر إمداد مصر بالأسلحة، فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر بديلة لتوفير احتياجات القوات المسلحة من العتاد والأسلحة، حتى لاتزداد حالة قواتها سوءاً نتيجة لتوقف خطة تطويرها. وعلى ذلك، اتجه الرأى إلى البحث عن تلك المصادر بين الدول الأوروبية الأخرى، بعد استبعاد بريطانيا والولايات المتحدة.

ويوضح التقرير الذى قدَّمه مصطفى نصرت - وزير الحربية والبحرية آنذاك - إلى رئيس الوزراء، أن الرأى قد اتجه إلى «تشكيل لجنة يكون لها (من) السلطة مايخولها التعاقد مباشرة، على أن تحاط أعمالها بالسرية التامة منعا من تدخل بريطانيا لعرقلة أعمالها، وعلى أن تتصل بالشركات (المنتجة للأسلحة) اتصالاً مباشرا»(٢).

وأقر رئيس الوزراء تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير الحربية والبحرية فى الخامس عشر من أغسطس، كما شُكلت لجان فرعية متعددة، كان عملها بحث مايعرض على اللجنة العليا من الوجهة الفنية، فضلاً عن قيامها بمعاينة المعدات وتجربتها. وبدأت اللجنة رحلتها للبحث عن السلاح فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥١(٣).

---

(١) نفس المرجع، ص ٦١-٦٢.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٣، ملف ١٤٧ (تشكيل لجنة للحصول على المعدات الحربية التى تحتاجها القوات المسلحة من الممالك الأوروبية وملخص أعمال اللجنة)، مسودة تقرير رئيس اللجنة العليا المقدم إلى رئيس الوزراء، ص٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

إلا أن تلك اللجنة واجهت العديد من الصعاب فى مهمتها، مثل عدم وجود ملحقين عسكريين فى بعض الدول التى قصدتها، للتمهيد لعمل اللجنة مع حكومات تلك الدول وشركاتها، بالإضافة إلى أن توقيت رحلة اللجنة فى أوروبا واكب مرحلة انتقالية فى صناعة الأسلحة والطائرات للتحول من طرازات الحرب العالمية الثانية إلى طرازات حديثة وخاصة فى مجال الطائرات النفاثة(١).

إلا أن أهم العقبات التى واجهتها لجنة المشتروات المصرية هو مالمسته من «تدخل الإنجليز لدى حكومات الدول التى زارتها (اللجنة) لمنع التعاقد معنا، أو لمنع تصدير المهمات السابق التعاقد عليها. وقد نجح الإنجليز فى ذلك مع بعض الدول...»(٢)، نتيجة لارتباط دول منظمة شمال الأطلنطى - التى زارتها اللجنة - بالسياسة الدفاعية لبريطانيا والولايات المتحدة، وتكامل سياسة التسليح والتصنيع الحربى فيما بينها(٣). «لذلك كان من الصعب على دولة كمصر خارجة عن هذا الحلف التعامل مع دوله المرتبطة فيما بينها بكميات وأنواع هذه المعدات»(٤).

وقد قامت تلك اللجنة بمهمتها فى كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا بحثا عن السلاح. ومايهمنا فى نشاط تلك اللجنة هو ماتوصلت إليه بالنسبة لاحتياجات الدفاع الجوى والقوة الجوية المصرية لتكامل عملهما.

وبالنسبة للدفاع الجوى، فيوضح تقرير اللجنة أنها تعاقدت مع الشركات الفرنسية على «توريد ست محطات (رادار) إنذار طويل المدى، وست محطات (رادار) لتوجيه المقاتلات فى الجو»(٥). وهو ماكان مقدراً أن يغطى احتياجات الإنذار فى ذلك الوقت.(٦).

---

(١) نفس المرجع، ص ٣-٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) بُنى ذلك التقدير على خبرات الحرب العالمية الثانية، وهو ما ثبت خطأه فى حرب ١٩٥٦. حيث ثبت أن احتياجات الإنذار والتوجيه لتنظيم دفاع جوى عالى الكفاءة عن البلاد تحتاج إلى عشرات من محطات الرادار، خاصة فى ظل تطور سرعات الطائرات النفاثة والتكتيكات الجوية التى تعتمد على الطيران المنخفض لتجنب الكشف الرادارى وتقليل فترة إنذار الخصم.

«كما استكملت معدات الرادار والإنذار المحلى للمدفعية الثقيلة المضادة للطائرات للعمل مع المواقع الحالية»[١]، مع شراء ورشة للرادار[٢]. كما تعاقدت اللجنة على شراء مائتى مدفع (هسبانو سويزا) مضاد للطائرات من عيار ٣٠ مم، و ٢٥٠ ألف طلقة من سويسرا[٣].

أما بالنسبة للقوة الجوية، فإن تقرير اللجنة يشير إلى تعسف الحكومة البريطانية بالنسبة لاحتياجات السلاح الجوى التى كانت المملكة المتحدة المصدر الأساسى لإمداداته. «فقد سبق التعاقد على عدد من الطائرات (من طراز) ألقامبير والمتيور لم تورد إنجلترا منه إلا جزءاً قليلاً، ومنعت توريد الباقى رغم دفع جزء كبير من ثمنه مقدماً، ورغم أن المصانع كانت قد أعدته وجهزته لنا، حتى أن بعضها كان قد وضع رمز السلاح الجوى الملكى المصرى على الطائرات، وهى الخطوة الأخيرة قبل التصدير. وكانت حجتهم فى ذلك أنهم فى أشد الحاجة إلى هذه الطائرات وأن إنتاج مصانعهم لايكفى لسد حاجتهم»[٤].

ولم تكتف الحكومة البريطانية بحظر تصدير إنتاجها من الطائرات، بل إنها مارست ضغوطاً مستمرة على الدول الأوروبية الأخرى لإحباط جهود اللجنة المصرية فى تلك الدول من أجل شراء الطائرات اللازمة للسلاح الجوى، الأمر الذى أقنع تلك اللجنة بفساد الحجة البريطانية[٥].

وإزاء فشل اللجنة فى شراء طائرات «القامبير» من إيطاليا وفرنسا و «المتيور» من بلچيكا - والتى كانت تنتجها هذه الدول بتراخيص من الحكومة البريطانية - بعد رفض الأخيرة إعطاء هذه الدول تراخيص بيعها لمصر، فقد اتجهت اللجنة للبحث عن الطائرات التى لا تسيطر الحكومة البريطانية على تصديرها للدول الأخرى. إلا أنها وجدت أن جميع الطائرات المقاتلة النفاثة المنتجة فى دول أوروبا الغربية الداخلة فى حلف الأطلنطى - باستثناء الطائرة

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، جدول ملخص أعمال اللجنة وما حققته من أعمال، ص ٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

«الأوراجون» - إنجليزية الأصل هيكلا أو محركا[١]. كما أن السويد كانت عازفة عن بيع أىٍّ من طائراتها النفاثة قبل استكمال احتياجات قواتها المسلحة[٢].

ومن ثم، أصبحت «الأوراجون» الفرنسية هى هدف اللجنة. فرغم تزويد تلك الطائرات بمحرك إنجليزى الأصل، إلا أن الشركة الفرنسية المنتجة كان لها حق بيع هذه الطائرات للدول الأخرى. ورغم أن اللجنة وجدت مائة طائرة من ذلك الطراز فائضة من عقد سابق بين الحكومة الفرنسية وشركة «داسو» المنتجة، فإنها لم تستطع شراءها لغلو ثمنها من ناحية، وعدم صدور قرار رسمىٍّ من الحكومة الفرنسية بالاستغناء عن تلك الطائرات من ناحية أخرى[٣].

ولما كانت تشيكوسلوفاكيا قد أبدت استعدادها - خلال مباحثات الاتفاقية التجارية التى عقدتها مع مصر - على تزويد الأخيرة ببعض منتجاتها الحربية، فقد تم الاتصال بالحكومة التشيكية، وقدِّمت لها اللجنة كشوفاً بالاحتياجات المصرية من الأسلحة والدبابات والطائرات[٤]. إلا أن الحكومة التشيكية سوَّفت فى الرد على الطلبات المصرية. وقد أرجع وزير الحربية المصرى ذلك التسويف إلى كون الحكومة التشيكية «كانت منتظرة حتى ينجلى موقف مصر السياسى بالنسبة للمعسكر الغربى»[٥].

وهذا التحليل من وزير الحربية المصرى لموقف الحكومة التشيكية آنذاك له وجاهته، فى ظل العلاقات المصرية - البريطانية المائعة فى ذلك الوقت، وعدم حسم الموقف السياسى المصرى من إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وهو الأمر الذى كان سيترتب عليه فك الارتباط السياسى والعسكرى المصرى بالغرب، ويفقد الوجود البريطانى فى مصر شرعيته الدولية.

ويشير تقرير رئيس اللجنة إلى أن إيقاف تصدير الطائرات والدبابات لم يكن الوسيلة

(١) نفس المرجع، ص ١٣-١٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٦.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣.

(٤) نفس المرجع، ص ٧.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

البريطانية الوحيدة للضغط على الحكومة المصرية، فقد كانت صناعة الطائرات - الوليدة فى مصر آنذاك - وسيلة أخرى، حاولت الحكومة البريطانية استغلالها للضغط على الحكومة المصرية.

فبالرغم من أن بريطانيا كانت قد باعت لمصر رخصة تجميع وإنتاج طائرات «الڤامپير» وتعهدت - تمهيدا لذلك - ببيع اثنتى عشرة طائرة من نفس الطراز مفككة إلى أجزاء كبيرة واثنتى عشرة طائرة مفككة إلى أجزاء صغيرة، فضلا عن المكونات الصغيرة لاثنتى عشرة طائرة أخرى، بقصد التدرج فى مراحل التجميع ثم التحول فى مرحلة تالية إلى تصنيع مكونات هذه الطائرة فى مصر، فإنها أخلّتْ بجميع هذه التعهدات، وقامت بالضغط على جميع الشركات المصنعة لهذه الطائرة فى البلاد الأخرى لمنع تصدير الأجزاء السالفة إلى مصر، رغم إلحاح تلك الشركات عليها فى ذلك الوقت، لوجود فائض لديها من هذه المكونات[1]. وحتى المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الطائرات لم تسمح الحكومة البريطانية بتصديرها إلى مصر، بالرغم من سابق تعهدها بذلك[2].

ومن ثم، اضطرت اللجنة المصرية إلى اتخاذ الخطوات التالية[3]:

(١) فيما يختص بالمواد الخام لصناعة الطائرات، فقد تم الاتفاق مع شركة «OGA»، الفرنسية، على قيامها بتوريد الاحتياجات المصرية من هذه المواد.

(٢) أقنعت اللجنة شركة «OGA»، سالفة الذكر بإمكان توريدها لمكونات «الڤامپير» إلى مصر، نظراً لأن الأخيرة لديها ترخيص مدفوع الثمن من شركة دى هافيلاند المصممة الأصلية للطائرة بتصنيعها فى مصر، إلا أنه لم يتم البت فى عرض الشركة المذكورة نظراً لبعض المشاكل المتعلقة بمحرك هذه الطائرة، والتى كانت تحاول اللجنة تذليلها.

(٣) اتفقت اللجنة مع البروفسور «هاينكل» رجل صناعة الطائرات الألمانى المشهور للمضى قُدُماً بمشروع صناعة الطائرات المقاتلة فى مصر، سواء باستكمال تصنيع «الڤامپير» (البريطانية) أو «المستيرال» (الڤامپير الفرنسية) عند تذليل المصاعب الخاصة بمحركات هذه الطائرات.

---

(١) نفس المرجع، ص ١٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

ويوضح تقرير اللجنة أن وزارة الحربية آنذاك، كانت تفكر فى تصنيع طائرة مصرية خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، «رغبة فى جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية»(١).

وفى الوقت الذى كان يُعد فيه تقرير اللجنة، كان قد وصل إلى مصر فعلا ثلاثة من خبراء مصانع «هاينكل» لبحث إمكانيات هذه الصناعة فى مصر. كما كانت اللجنة فى سبيلها للتعاقد ـ على وجه السرعة ـ مع شركة «هانيكل» لاستخدام خبراء ألمان فى مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين(٢).

وبالنسبة لتزويد القوة الجوية باحتياجاتها من الأسلحة والذخائر. فقد كانت سويسرا أحد المصادر البديلة التى اتجهت إليها جهود اللجنة، حيث يشير تقريرها إلى أنها نجحت فى التعاقد مع الشركات السويسرية على كمية لابأس بها من الصواريخ جو/أرض والحمالات اللازمة لها(٣).

ولم يقتصر نشاط اللجنة على شراء الأسلحة والذخائر من الخارج فقد قامت بشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة ذخائر الطائرات من عيار ٢٠ مم والتى كانت القوة الجوية تعانى من العجز فيها خلال الحرب عام ١٩٤٨(٤). ونظراً للأهمية الكبيرة للصواريخ وصناعتها فقد تم الاتصال بأحد الخبراء الألمان بهدف الاتفاق معه على إقامة صناعة لصواريخ الطائرات فى مصر، على ألا تقل فى مواصفاتها عن نظيرتها السويسرية(٥). كما تم الاتفاق على توفير المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة أولا، حتى يمكن للخبراء الألمان المضىّ قُدما فى صناعة الصواريخ المطلوبة(٦).

وهكذا حاولت الحكومة المصرية التغلب على الحصار المضروب حول قواتها المسلحة لإبقائها

---

(١) نفس المرجع، ص ١٥.

(٢) كان فى مصر آنذاك مصنعان لصناعة الطائرات، أحدهما لطائرات التدريب، وقد تم إنشاؤه واستُكمِلَتْ احتياجاته. والآخر للطائرات المقاتلة وقد تم إنشاء الجزء الأكبر منه. ـ نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

(٣) نفس المرجع، جدول ملخص أعمال اللجنة، وما حققته من أعمال، ص ٣.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦.

(٥) نفس المرجع، ص ١٧.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ضعيفة عاجزة، حتى تخضع تلك الحكومة للمطالب البريطانية. إلا أن تطورات الموقف السياسى فى مصر آنذاك كانت أسرع من جهود حكومتها لتلافى العجز فى تسليح قواتها المسلحة فى ذلك الوقت.

فى ظل إلغاء المعاهدة:

فى الوقت الذى كانت فيه اللجنة سالفة الذكر تجوب أوروبا بحثا عن السلاح المطلوب للقوات المسلحة المصرية، كانت العلاقات المصرية ـ البريطانية قد تدهورت إلى حد الأزمة، بعد وصول المباحثات الى طريق مسدود، وإعلان الحكومة المصرية عن نيتها بشأن إلغاء المعاهدة فى القريب العاجل.

وفى مواجهة ذلك التدهور، حاولت الحكومة البريطانية تنسيق سياستها مع الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف موحد تجاه سياسة وزارة الوفد التى خابت آمال البريطانيين فيها. إلا أنه كان واضحا خلال النصف الثانى من عام ١٩٥١ أن هناك اختلافاً واضحاً بين النظرة الأمريكية والبريطانية إلى أسلوب معالجة القضية المصرية. فبالرغم من اتفاقهما على أهمية القاعدة البريطانية فى مصر بالنسبة للغرب فى ذلك الوقت، وضرورة المحافظة عليها فى درجة استعداد عالية، إلا أنهما كانتا تختلفان فى كيفية المحافظة على تلك القاعدة فى درجة الاستعداد المطلوبة.

فبينما كانت الحكومة الأمريكية تنظر بجدية إلى التهديد المصرى بإلغاء المعاهدة وعدم التعاون، وتميل إلى قبول بعض التنازلات بشأن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لتسهيل الوصول إلى اتفاق يؤمن المصالح الغربية فى المنطقة[١]، كانت الحكومة البريطانية مُصرة على بقاء قواتها فى مصر وقت السلم، وألا تترك مصر كلياً. فقد كان تقدير وزارة الخارجية البريطانية آنذاك، «أنه ليست هناك حكومة بريطانية ـ مهما كان اتجاهها ـ يمكن أن تفعل ذلك ثم يحدوها الأمل فى البقاء فى الحكم»[٢].

---

(١) هيكل، ملفات السويس، القائم بالأعمال البريطانى فى واشنطن إلى وزير الخارجية البريطانية، خطاب سرى للغاية رقم ٣٨٣، ٢٣ يونيو ١٩٥١، ص ٦٨٢. ـ نفس المرجع، وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن، برقية سرية للغاية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٨٥-٦٨٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٨٨.

وخوفا من وقوع الصدام المنتظر بين البريطانيين والمصريين، طالبت الحكومة الأمريكية حليفتها البريطانية بتقديم تنازلات للرأى العام المصرى، تتشمى مع السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة. فقد كانت الخارجية الأمريكية مقتنعة «بأن القاعدة المصرية التى يُحتفظ بها بالقوة وسط إقليم معاد، ستكون من الناحية العملية أسوأ من كونها عديمة الجدوى فى السلم أو الحرب»(١). وأنه إذا تعين على البريطانيين الاحتفاظ بالقاعدة فإنه يجب أن يكون ذلك بموافقة المصريين(٢). ومن ثم، اتجهت الدولتان إلى البحث عن إطار جديد مقبول لاستمرار فاعلية القاعدةالبريطانية.

ولتدارك اتجاه الحكومة المصرية إلى إلغاء المعاهدة، اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على تنظيم قيادة عسكرية للشرق الأوسط تشارك مصر فيها، ويرأسها القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى الشرق الأوسط، الذى سيعمل من مقر قيادته بالقاهرة(٣). وتبعاً لذلك الاتفاق كان مُقدرا إعادة قاعدة قناة السويس إلى مصر التى ستضعها تحت تصرف القائد الأعلى لقوات حلفاء الشرق الأوسط مع المشاركة المصرية فى تشغيلها. أما القوات البريطانية التى لن تُوضع تحت سيطرة هذه القيادة فسيتم سحبها، مع قيام القائد الأعلى بتحديد العدد الذى سيبقى من القوات بالاتفاق مع الحكومة المصرية(٤).

وعلى ضوء ذلك الاتفاق كان على الحكومة البريطانية التقدم بتلك المقترحات الى الحكومة المصرية، ودعوتها إلى اشتراك مصر فى تلك القيادة كشريك مؤسس إلى جوار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وحث الحكومة المصرية على قبول تلك المقترحات بإبراز مزايا حصولها على مساعدات التدريب والعتاد الحربى اللازم لقواتها المسلحة من دول تلك المنظمة الدولية(٥).

---

(١) نفس المرجع، دينيس جرنهيل (القائم بالأعمال فى واشنطن) إلى روجر ألن (الخارجية البريطانية) خطاب، ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٩١.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٥.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٥-٣٣٦.

وتشير الوثائق البريطانية إلى المواقف المتباينة لكل من الملك والحكومة المصرية تجاه مقترحات قيادة الشرق الأوسط، فبينما أبدى الملك اهتماما بالغا بتلك المقترحات، وأكد للسفير البريطانى على أهمية عامل الوقت بالنسبة لإقناع الحكومة المصرية بها، نظراً لأنه لا يستطيع الإمساك بزمام الأمور أكثر من ذلك، فإن الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية كان له رأى آخر(١).

فرغم محاولة السفيرالبريطانى إقناع الوزير المصرى بتلك المقترحات إلا أن الأخير أدرك أن هذا التناول الجديد لحل قضية القاعدة البريطانية فى منطقة القناة، لايزيد كثيرا عما سبقه، وأن النظام الجديد المقدم لمصر لن يؤدى إلا إلى استمرار الوجود البريطانى الذى عانى المصريون منه طويلا(٢).

وبذلك الرفض للمقترحات الجديدة، أصبح لابديل أمام الحكومة المصرية سوى إلغاء المعاهدة، وهو الأمر الذى كانت مدفوعة إليه تحت ضغط التيار الشعبى الجارف، سواءً داخل حزب الوفد أو خارجه. حيث كانت كافة المنظمات الشعبية تطالب الحكومة باتخاذ موقف حاسم من سياسة الحكومة البريطانية. وكان إلغاء المعاهدة هو الشعار السائد بين جماهير الشعب ومنظماته فى ذلك الوقت.

وإزاء الضغط الشعبى على وزارة الوفد، وشعورها بأن إلغاء المعاهدة سيؤدى إلى توحيد الشعب فى مواجهة الوجود البريطانى من ناحية والحالة الداخلية غير المحتملة من ناحية أخرى(٣)، فقد قام النحاس بإلقاء بيانه الشهير فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١، والذى أعلن فيه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩، كما أعلن مرسوما بقانون لتعديل الدستور ليُصبح اللقب الجديد للملك هو ملك مصر والسودان.

وكان لهذا البيان فعل السحر سواء بين جماهير الشعب أو ممثليه فى البرلمان، واستقبله الجميع بحماس منقطع النظير، واعتبروه بداية مرحلة جديدة من الكفاح الوطنى ضد الوجود

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٣٦.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٦.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٧-٣٣٨، انظر :
F.O. 371/90140, Stevenson to F.O. secret tel., No. 190 Saving, 28.9.1951.

البريطانى فى مصر. إلا أنه سرعان ماظهر الخلاف حول أسلوب الكفاح المطلوب ضد الوجود البريطانى المرفوض.

فينما كان الكفاح المسلح هو الشعار المرفوع بين العديد من المظمات الشعبية وشبابها، فإن الحكومة ومعها أغلب السياسيين التقليديين كانوا عازفين عن استخدام القوة، أو التحرش بالقوات البيرطانية تجنباً لاستفزازها، حيث كانوا يميلون إلى الاكتفاء بمقاطعة البريطانيين وعدم التعاون مع قواتهم. وقد وَضَّح الدكتور صلاح الدين للسفير البريطانى ـ خلال لقائهما فى أواخر سبتمبر ـ اتجاه الحكومة الى المقاطعة وعدم استخدام القوة فى حالة إلغاء المعاهدة[١]. إلا أن الموقف سرعان ماخرج من تحت سيطرة الحكومة وأجهزتها الرسمية.

وإزاء إلغاء المعاهدة من طرف واحد، أعلنت الحكومة البريطانية عدم اعترافها بذلك الإلغاء وإنكارها لقانونيته وتمسكت بما أسمته حقوقا لها طبقا لما جاء فى تلك المعاهدة والاتفاقيتين. وقررت الحكومة البريطانية ـ تساندها فى ذلك الحكومة الأمريكية ـ الاستمرار فى مخططاتها الاستراتيجية حيال المنطقة والتقدم رسميا بمقترحات قيادة الشرق الأوسط ـ التى سبق رفضها ـ إلى الحكومة المصرية.

ورغم أن الحكومة قرَّرت رفض هذه المقترحات فى الرابع عشر من أكتوبر والسير قُدُماً فى إجراءات تقنين إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين فإن الملك كان له رأى آخر بالنسبة للمقترحات السابقة. حيث توضح الوثائق البريطانية، أن الملك أرسل للسفير البريطانى فى الخامس عشر من أكتوبر- قبل إعلان الحكومة المصرية رفضها رسمياً لمقترحات قيادة الشرق الأوسط - يوضح له قبوله لتلك المقترحات مع بعض التعديلات فيها، إلا أنه رفض المقترحات المتعلقة بالسودان والواردة فى المذكرة التى قدمها السفير البريطانى إلى الحكومة المصرية، نظراً لأنها لم تتناول تبعية السودان للتاج المصرى[٢].

وقد فهم السفير البريطانى من رسالة الملك، أنه إذا استطاعت الحكومة البريطانية إيجاد صيغة ترضى النزعة العاطفية لمصر بالنسبة لوضع السودان تحت التاج المصرى، «فإن الملك

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان Idem.

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٠، انظر:
F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and top secret tel., No. 739, 15.10.1951.

يؤكد على أنه لن يكون وزير الخارجية الحالى هو من سيتولى المفاوضات، وإنما سيكون شخصاً آخر معقولاً، وعندئذ لن يكون هناك إلا قليل من الصعاب للوصول إلى اتفاق عام وأن الملك نفسه يجب أن يعرف سلفاً أن هناك تحولاً مرضياً فى الصيغة (المتعلقة بالسودان) على وشك أن تُقدم، حى يمكنه عمل الترتيبات الضرورية لتغيير الوزراء»[١].

ويبدو أن الملك - مشياً مع ما جاء فى رسالته السابقة - طلب من رئيس وزرائه أن يترك الباب مفتوحاً أمام استئناف المباحثات لو عدلت بريطانيا موقفها من المقترحات السابقة. حيث تشير الوثائق البريطانية إلى إيفاد عدلى أندراوس من قبل رئيس الوزراء المصرى، لتبليغ السفير البريطانى - بشكل غير رسمى - بإستعداد الحكومة المصرية لاستئناف المباحثات بشرط أن يحدث بعض التقدم بالنسبة لما تعرضه بريطانيا على مصر بشأن التاج المصرى والسودان. فإذا كان ذلك ممكناً، فإن الاتفاق حول مسائل الدفاع سيكون أسهل نسبياً[٢]. إلا أنه مع تغيير الوزارة البريطانية وتولى المحافظين الحكم بعد انتخابات الخامس والعشرين من أكتوبر، جاء رد «أنتونى إيدن» - وزير الخارجية البريطانية الجديد - مخيباً لآمال الحكومة المصرية مرة أخرى، رغم ما ذهبت إليه من تنازل[٣].

كان ذلك موقف الملك والحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية حتى إلغاء المعاهدة، والذى مثل الموقف الرسمى المتضارب حيال هذه المخططات. إلا أن تداعيات الموقف السياسى بعد ذلك - سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى - وردود الفعل البريطانية حيالها، دفعت بالموقف السياسى برمته إلى أبعاد جديدة، استغلتها كل من السلطات البريطانية والملك للإطاحة بوزارة الوفد.

فعلى المستوى الشعبى، سرعان ما بدأت المظاهرات تجتاح البلاد مطالبة بالكفاح المسلح، كما بدأت أعمال المقاطعة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، وترك العمال المصريين أعمالهم فى القاعدة البريطانية بتشجيع من الحكومة. ونشطت أعمال التطوع فى كتائب التحرير

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان. Idem

(٢) نفس المرجع، ص ١٤١، انظر :

F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and secret tel., No.967, 11.11.1951.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

- التابعة للمنظمات الشعبية - من أجل الكفاح المسلح، والذى بدأ يتزايد تدريجياً فى منطقة القناة وما حولها.

أما على المستوى الرسمى، فكانت سياسة الحكومة المصرية هى المقاطعة السلمية، حتى تفقد القاعدة البريطانية قيمتها العسكرية[١]. ولما كان إلغاء المعاهدة يُلغى شرعية الوجود البريطانى فى مصر، فقد أصبح التعاون مع القوات البريطانية عملاً غير مشروع. ومن ثم، أعدت الحكومة المصرية تشريعات توقع عقوبة السجن على كل مصرى يستمر فى العمل فى القاعدة البريطانية أو يتعاون مع البريطانيين، واستغلت بث الإذاعة المصرية لإذكاء الروح الوطنية فى عمّال القاعدة البريطانية وتشجيعهم على ترك العمل، فى الوقت الذى أصدرت تعليماتها إلى وزارة الشئون الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة[٢]. كما صدر قرار وزارى يمنع السكك الحديدية والنقل البرى والنهرى من نقل أى مهمات أو مواد إلى القاعدة البريطانية، وفرضت الحكومة ضريبة جمركية على واردات القوات البريطانية فى مصر[٣].

وبذلك جعلت الحكومة المصرية من سياسة المقاطعة مشكلة تقلق القيادة البريطانية وتعوق مهمتها، بالإضافة إلى توقف الحياة الاجتماعية للعسكريين البريطانيين فى مدن القناة نتيجة لتجريم التعاون معهم وحالة الطوارىء التى فُرضت عليهم بسبب الأعمال العدائية المصرية فى المنطقة.

أما بالنسبة للكفاح المسلح، فقد كان للحكومة المصرية فيه شأن آخر. فبالرغم من أن إلغاء المعاهدة أسقط شرعية الوجود البريطانى فى مصر، وأبرزه كاحتلال سافر يوجب التصدى له بالعمل العسكرى، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن راغبة فى استخدام القوة لطرد الإنجليز من مصر، ولا كانت قادرة على ذلك حتى لو أرادت[٤]. فالأداة المصرية المؤهلة لهذا العمل وهى الجيش، كان - فضلاً عن ضعفه وقصور تسليحه وتدريبه - فى وضع سىء، كما كان

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١ (ط٣، القاهرة : مكتبة مدبولى، ١٩٨٣)، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٩.

واقعاً تحت سيطرة الملك من خلال محمد حيدر قائده العام وياور الملك، الذى يدين بالولاء لقائده الأعلى (الملك) أكثر مما يدين بالطاعة لوزير الحربية والحكومة المصرية[١]. ولما كان الملك يسعى لرأب الصدع فى العلاقات المصرية - البريطانية، ويسعى لحمايتها تأميناً لعرشه، فلم يكن هو القائد الذى يأمر جيشه بقتال القوات البريطانية، خاصة وهو يعلم مدى تفوقها على قواته.

أما بالنسبة للأداة الثانية وهى كتائب التحرير فقد اتخذت الحكومة المصرية منها فى البداية موقفاً حذراً، خوفاً من استغلال هذه الكتائب المسلحة كقوة مناهضة لنظام الحكم وسياسة الوزارة التى ارتأتها لمقاومة الوجود البريطانى فى مصر، خاصة وأنها لا تملك السيطرة على هذه الكتائب التى يتم تمويلها وتشكيلها بواسطة المنظمات الشعبية المعارضة.

ومن ثم، وجدت الحكومة نفسها فى مأزق حيال تلك الكتائب وتوجهاتها نحو الكفاح المسلح. فهى إن منعتها تناقضت مع موقفها من عدم شرعية الوجود البريطانى فى مصر بعد إلغاء المعاهدة، وإن ساندتها ساعدت على زعزعة نظام الحكم الذى هى جزء منه، وأعطت الفرصة للملك والسلطات البريطانية للإطاحة بها[٢]. ومن ثم، حاولت الحكومة خلال شهر نوفمبر احتواء هذه الكتائب حتى يمكنها السيطرة على نشاطها وتوجيهه بما لا يضر سياستها، إلا أن جهودها فى ذلك قوبلت بالرفض والاحتجاج من جانب المنظمات الشعبية وصحافتها[٣].

وعلى الجانب البريطانى، فإن حكومة المحافظين رأت أن تداعيات الموقف السياسى فى مصر - والذى يهدد قاعدتها - يعود فى الدرجة الأولى الى سياسة حكومة الوفد التى أثارت الجماهير، وتقاعسها فى قمع الاضطرابات والنشاط العسكرى لكتائب التحرير. ومن ثم، اتجهت الحكومة البريطانية الى اتباع سياسة عسكرية متشددة لتأمين قاعدتها فى منطقة القناة،

---

(١) F.O. 371/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore Campbell (Air Attaché -Cairo), secret, 24.1.1952.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥١٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٥١٢-٥١٣.

واحتواء الموقف السياسى المتفجر فى مصر بإسقاط وزارة الوفد وتولية الحكم وزارة أخرى تعيد الهدوء إلى البلاد وتكون مستعدة للوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية على ضوء مقترحات قيادة الشرق الأوسط السابق تقديمها إلى الحكومة المصرية(١).

واعتمدت الحكومة البريطانية فى تنفيذ الشق الأول من أهدافها على قواتها المسلحة فى مصر بعد تعزيزها، واعتمدت لذلك خطة عسكرية ذات ثلاث مراحل لمواجهة كافة الاحتمالات فى مصر، ابتداءاً من تعزيز إجراءات الأمن والحراسة إلى احتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية(٢).

وما أن اشتعلت المظاهرات وتصاعدت فى منطقة القناة، وسقط بعض الضحايا من المصريين فى مدينتى بورسعيد والاسماعيلية - نتيجة لتحرش القوات البريطانية بالمتظاهرين - حتى بادرت الأخيرة باحتلال بعض أحياء الإسماعيلية فى السادس عشر من أكتوبر بحجة حماية الرعايا البريطانيين من الانتقام، وفى اليوم التالى قام البريطانيون باحتلال مكاتب الجمرك والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى مدينتى بورسعيد والإسماعيلية، كما استولوا على خط السكة الحديد وسيطروا على كوبرى الفردان بعد الاشتباك القصير والوحيد بين قوات الجيش المصرى والقوات البريطانية خلال تلك الشهور الحاسمة من تاريخ مصر(٣). فقد حاولت كل من القيادتين المصرية والبريطانية تجنب الدخول فى مواجهة بينهما وإن اختلفت أسباب كل منهما كما سنرى فيما بعد(٤).

ومع تزايد الأعمال العدائية واتساع نطاقها فى منطقة القناة وما حولها، تصاعدت الأعمال البريطانية المضادة فى شكل أعمال التفتيش والقبض والاعتقال والطرد من المنطقة، فى محاولة محمومة لإيقاف نشاط الفدائيين وتدفقهم على المنطقة. وأقاموا فى مدن القناة حكماً عسكرياً مباشراً متجاهلين السلطات المصرية. كما تجاهلت القوات البريطانية صلاحية الشرطة

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٨، ٢٧٨، ٢٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٨٢.

نفس المرجع، ص ٣٦١-٣٦٢.

هيكل، ملفات السويس، وزارة الخارجية (البريطانية) إلى القاهرة، برقية شفرية رقم ١٣٧٩، ١٤ نوفمبر ١٩٥١، ص ٧٠٧-٧٠٩.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧. - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه ص ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٧١.

(٤) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨-٣٦٩.

المصرية فى الإسماعيلية والسويس وزاد تحرشهم بها وإطلاق الرصاص على ثكناتها، كما نسفت القوات البريطانية حياً كاملاً فى مدينة السويس، وفرضت حظراً على إمدادات البلاد ببعض مشتقات البترول من تلك المدينة (١).

وقد استهدفت السلطات البريطانية بأعمالها السابقة إظهار ضعف الحكومة المصرية وعدم قدرتها على حماية مواطنيها وشرطتها، فضلاً عن عجزها عن معالجة الموقف، الأمر الذى يوفر الذريعة للملك للإطاحة بها، اعتقاداً منهم بأن الحكومة التى ستخلفها ستكون أكثر استعداداً للوصول إلى اتفاق حول قيادة الشرق الأوسط والقاعدة البريطانية فى مصر(٢).

وفى مواجهة الإجراءات البريطانية السابقة، بدأت الحكومة المصرية فى تغيير موقفها من الكفاح المسلح فى منطقة القناة، فقامت بدعم العمل الفدائى فى تلك المنطقة، وتقديم السلاح للقائمين عليه(٣)، كما أعدت تشريعا يُبيح حمل السلاح لجميع المواطنيين(٤). وأصدر وزير الداخلية أوامره لرجال الشرطة بالاشتباك مع القوات البريطانية دفاعا عن أنفسهم(٥). أما القاهرة والأسكندرية فقد بدأت الحكومة تأخذ موقفاً أقل حزماً فى مواجهة المظاهرات التى كان تجرى فى المدينتين (٦).

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث تتصاعد فى منطقة القناة، وتمارس فيه القوات البريطانية أعمال القمع ضد المصريين فى تلك المنطقة وماحولها، فقد ظل الجيش المصرى ـ كمؤسسة ـ بمنأى عن ذلك الصراع بين الشعب وقوات الاحتلال. وباستثناء جهود بعض الضباط الأحرار ـ الذين بدأت تتشكل خلاياهم عام ١٩٤٩ نتيجة للسخط على الأوضاع السائدة فى الجيش وفى البلاد ـ فقد ظل الجيش بعيدا عن ذلك الكفاح الوطنى(٧).

---

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧ - ٤٩٨. - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٣ - ٣٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٨، ٣٨٢.

(٣) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥ - ١٥٦.

البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٥ - البغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٤) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٠٧.

(٥) نفس المرجع، ص ٣١٩. - حمروش، المرجع المشار إليه.

(٦) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢.

(٧) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٦٦.

واقتصرت جهود الضباط الأحرار على تدريب الفدائيين وإعداد الخطط معهم والاشترك فى بعض العمليات، دون تشكيل وحدات مقاتلة خاصة بهم (١).

وقد وجد أحمد حمروش، أنه «كان غريبا أن تسهم قوات البوليس بالعبء الأكبر من معركة الكفاح المسلح بالقناة إلى جانب الفدائيين والأهالى الذين بدؤا ينضمون إلى حرب العصابات بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون الاعتداء على قوات الاحتلال، ودون تحرش من قوات الاحتلال» (٢). وهذا الموقف من الجيش - الذى رآه حمروش متناقضاً مع الموقف السياسى والعسكرى فى منطقة القناة ــ كان فى الحقيقة أمراً منطقياً مع أوضاع قوات الجيش فى ذلك الوقت وطبيعية العلاقة بين قيادته والملك من ناحية، ومجلس الوزراء ووزير الحربية من ناحية أخرى.

فمن ناحية أوضاع قوات الجيش، فإنه يمكن القول، إنها كانت تمثل أسوأ الأوضاع للدخول فى مواجهة عسكرية مع القوات البريطانية. حيث كانت القوة المقاتلة للجيش مكونة آنذاك من ثلاث مجموعات رئيسية منتشرة مابين سيناء والقاهرة والسودان، دون أن تستطيع أى منها تقديم المعاونة أو الدعم للقوات الأخرى.

ومن ثم، فقد كانت أى مواجهة عسكرية كفيلة بهزيمة القوات المصرية وتقدم البريطانيين لاحتلال منطقة الدلتا والقاهرة والاسكندرية، وطرد القوات المصرية من السودان، وهو ماكان كفيلا بإصابة جهود التحرر الوطنى بنكسة خطيرة وخيمة العواقب.

أما عن علاقة قيادة الجيش بكل من الملك ومجلس الوزراء، فقد نجح الأول خلال عامى ١٩٤٩، ١٩٥٠ فى إحكام سيطرته على الجيش على حساب صلاحيات مجلس الوزراء ووزير الحربية، فمع تشجيع الإنجليز للملك على تشكيل حكومة ائتلافية يشارك الوفد فيها، أو حكومة وفدية خالصة للوصول إلى اتفاق حول مسائل الدفاع والقاعدة البريطانية، اتجه الملك إلى زيادة إحكام قبضته على الجيش. فلم يكتف بوجود محمد حيدر ــ رجله المفضل ــ كوزير للحربية، بل سعى إلى جعل تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأمر ملكى وليس بمرسوم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

يصدر عن مجلس الوزراء، إلا أن إبراهيم عبد الهادى تباطأ آنذاك فى تحقيق رغبة الملك، حتى جاءت وزارة حسين سرى فأسرعت بتحقيق تلك الرغبة (١).

وعند تشكيل وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠، حرص الملك على استمرار سيطرته على الجيش من خلال بقاء محمد حيدر وزيراً للحربية، إلا أن رفض مصطفى النحاس لهذا الاختيار وإصرار الملك عليه، أديا إلى حل وسط اقترحه النحاس، وهو تعيين حيدر قائداً عاماً للقوات المسلحة، له صلاحيات الوزير وحق الاتصال المباشر برئيس الوزراء(٢). وقد وافق الملك على ذلك الاقتراح الذى سلب وزير الحربية أغلب اختصاصاته بالنسبة للقوات المسلحة.

وفى ظل فقد وزارة الوفد لسيطرتها على الجيش منذ لحظاتها الأولى فى الحكم، وتقارب الملك مع السلطات البريطانية وسعيه للتعاون معها، وأوضاع قوات الجيش وحالته المتدنية بعد الحظر الذى فُرض على تزويده بالأسلحة فقد كان منطقيا أن يبقيه الملك بمنأى عن ذلك الكفاح الوطنى، وألا تحاول الحكومة استخدامه فى مواجهة قوات الاحتلال، خاصة وأن ذلك الاستخدام كان يتعارض مع سياستها المبدئية فى عدم تصعيد الموقف والاعتماد على شل القاعدة البريطانية من خلال أعمال المقاطعة. وعلى ذلك، لم يتبق أمام الحكومة سوى استخدام رجال الشرطة المصرية للمحافظة على هيبة نظام الحكم ومواجهة أعمال البطش والقمع البريطانية، والتى كانت تحاول بها سلب الإدراة المصرية صلاحيتها فى منطقة القناة.

هذا من ناحية موقف الجيش من قوات الاحتلال، أما بالنسبة لعدم تحرش القوات البريطانية بالجيش المصرى، فيعود ذلك فى الحقيقة إلى تقييم الخارجية البريطانية لذلك الجيش، وما يمكن أن يقوم به لتحقيق أهدافه السياسة البريطانية فى مصر. فعلى أثر الاشتباك مع القوة المصرية المدافعة عن كوبرى القردان، نصح صانعو السياسة البريطانية بتجنب الصراع مع القوات المسلحة المصرية، التى كانت فى تقديرهم إحدى الدعامتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لإحداث التغيير المطلوب فى الحكومة المصرية. وكان الملك بطبيعة الحال هو الدعامة الأخرى فى تحقيق هذه السياسة التى تبنتها الحكومة البريطانية (٣).

---

(١) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧٢. - جاء ذلك التنازل من مصطفى النحاس آنذاك تمشيا مع سياسته الجديده لاحتواء الملك وتجنب الاصطدام به، خاصة بعد موافقة الأخير على تعيين الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف بعد أن كان معترضاً عليه.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

وكان تقدير السفير البريطانى خلال شهر نوفمبر، أن الموقف القائم فى مصر آنذاك سينتهى بأحد أمرين، «إما (أ) حدوث نوع من الانفجار الثورى الذى يُحتم السيطرة المؤقتة بواسطة الجيش المصرى، أو (ب) سقوط الوفد بطريقة مُخزية بحيث تستطيع حكومة أخرى تولى الحكم بسهولة أكثر مما تستطيع الآن» (١).

ومن ثم، اتجهت الخارجية البريطانية إلى اتخاذ موقف يتسم بالتشدد وينطوى على التهديد، لدفع الملك إلى تغيير وزارة الوفد. كما طلب وزير الخارجية من سفيره أن يعرض على الملك برنامجاً يفكر فيه، يقوم على الخطوط التالية (٢):

(١) تغيير الوزارة القائمة والذى يمكن أن يتم بتشكيل وزارة ائتلافية من عناصر يرفضها النحاس.

(٢) توقف الوزارة الجديدة الحملة ضد القوات البريطانية.

(٣) الجلوس مع البريطانيين لمناقشة مقترحات الدول الأربع (الخاصة بقيادة الشرق الأوسط) ومحاولة الوصول إلى اتفاق على الجوانب المتعلقة بمستقبل القوات والمنشآت البريطانية والدفاع عن مصر على الأقل.

«وفى مقابل ذلك، فإنه يمكن أن نوافق على الإعلان فى تاريخ محدد ـ شهر بعد تشكيل الوزارة الجديدة ـ بأننا سنسحب قواتنا، بشرط أن يكون الموقف قد استقر فى منطقة القناة والعمالة قد عادت. وسيكون الانسحاب متدرجا، وسيتوقف مداه وسرعة المراحل الأخيرة فيه على تقدم مباحثاتنا مع الحكومة المصرية» (٣).

إلا أنه يبدو أن الملك كان متردداً حتى منتصف يناير فى تنفيذ مايطلبه وزير الخارجية

---

(١) نفس المرجع، ص ٣٧٩، انظر:

F.O. 371 / 90146,Stevenson to F.O., secret tel., No. 1022, 14.11.1951,

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٨٢، انظر:

F.O. 371 / 90150, Eden to Stevnson, secret tel. No. 1687, 16.12.1951.

(٣) Idem.

البريطانية بالنسبة لتغيير الوزارة فى ذلك الوقت. حيث كان يرى أن الإقالة الفورية لوزارة الوفد قد تؤدى إلى نتائج أكثر خطورة من بقائها فى الحكم، فضلا عن أن وزير الخارجية البريطانية لم يقدم له حتى ذلك الوقت شيء حول السودان يشجعه على إقالة الوزارة (١).

ومن، ثم، بدأ صانعو السياسة الخارجية البريطانية يتشككون فى قدرة الملك على تغيير الوزارة المصرية دون دفعة بريطانية مساعدة كمنحة لقب ملك مصر والسودان، أو وقوع بعض الحوادث فى منطقة القناة كمعركة كبرى مع الفدائيين، أو فرض مزيد من إجراءات السيطرة القاسية فى منطقة القناة (٢).

ويبدو أن الأمر قد استقر بين وزارتى الخارجية والدفاع البريطانيتين على تنفيذ التوصية الأخيرة، لوضع الحكومة المصرية في مأزق، أما قبول المهانة والظهور بشكل ضعيف متخاذل، أو القبول بالمواجهة مع القوات البريطانية، وهو مالن يكون فى صالحها بطبيعة الحال.

ومن ثم، بدأ الجنرال «أرسكين» فى تنفيذ الإجراءات المطلوبة فى التاسع عشر من يناير، والتى تمثلت فى احتلال القوات البريطانية لجزء كبير من مدينة الإسماعيلية وتمشيط الدبابات للحى العربى، وطرد الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم واعتقال نحو ستين شاباً، كما تم احتلال دار المحكمة والنيابة والمبانى القريبة منها(٣). وفى يومى ٢١ و ٢٢ يناير تم اعتقال مئات الأفراد من أهالى المدينة ونبش القبور بحثا عن الأسلحة (٤).

وكما توقعت السلطات البريطانية، فقد تلقى القائد العام للقوات البرية البريطانية فى مصر رسالتين من الحكومة المصرية تحذر فيهما، بأنه إذا لم توقف العمليات التى تقوم بها القوات البريطانية فى الإسماعيلية فإنه سيتم اتخاذ تدابير قسرية ضد هذه القوات (٥). وقد فهمت القيادة البريطانية من الرسالتين السابقتين «أن السلطات المصرية تعتزم إصدار أوامرها إلى

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٨٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٨٦ – ٣٨٧، انظر:

F.O. 371 / 96919, Minute by Allen, 15.1.1952.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠١.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) هيكل، ملفات السويس، من القيادة العامة للقوات البرية بالشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع (لندن)، برقية سرية عاجلة رقم IZ ١٦٥١، ٢٢ يناير ١٩٥٣، ص٧٢٦.

الشرطة المدنية فى الإسماعيلية للتدخل ضدنا أو أن القوات المسلحة المصرية قد تتخذ إجراءات عدائية»[١]. وقدر السفير البريطانى فى القاهرة، أنه ربما تفكر الحكومة المصرية فى القيام بأعمال انتقامية ضد المدنيين البريطانيين بالقاهرة [٢].

ورغم تقدير القيادة البريطانية أن استخدام الحكومة المصرية لسلاحها الجوى فى أعمال انتقامية ضد القوات البريطانية ـ دون أن تتلقى تلك القوات إنذاراً سابقاً ـ أمر بعيد الاحتمال، فإنها رأت أن تحتاط للأمر بحصولها مسبقا على موافقة الحكومة البريطانية على الرد الانتقامى الفورى «بمهاجمة الطائرات المصرية فى قواعدها» [٣].

وبعد أن اطمأنت السلطات البريطانية فى مصر إلى عدم تدخل الجيش المصرى ـ بعد لقاء حيدر بالملحق العسكرى البريطانى فى الثالث والعشرين من يناير وعدم إشارته لما كان يجرى فى الإسماعيلية ـ ثم حصول القيادة البريطانية على التصديق المطلوب للرد الانتقامى ضد القوة الجوية المصرية وإتمام استعداداتها للعمل[٤]، فلم يبق أمامها سوى استكمال مخططها لإسقاط وزارة الوفد بتوجيه ضربة إلى الشرطة المدنية فى الإسماعيلية، والتى تمثل القوة الوحيدة المتبقية فى يد الحكومة المصرية، ورمز هيبتها فى تلك المدينة.

وفى الخامس والعشرين من يناير، بدأت السلطات البريطانية فى تنفيذ عملية الدفع لإسقاط وزارة الوفد بعد التمهيد الإعلامى لتلك العملية، وحشد قوة ضخمة من الجنود البريطانيين المدعمين بالدبابات لتنفيذها، بإجبار شرطة الإسماعيلية على تسليم سلاحها ومغادرة المدينة، أو قتال القوات البريطانية دفاعا عن نفسها.

وعلى أثر الاتصالات التى تمت بين قيادة الشرطة المحاصرة مع فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية فى القاهرة، فقد صمم الجميع على رفض المطالب البريطانية ومقاومة العدوان الذى تهدد به القيادة البريطانية[٥]. وهكذا بدأت معركة الشرطة فى الإسماعيلية، والتى قاتل فيها

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٧.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨ - ٣١٩.

رجالها معركة غير متكافئة ـ ليس فقط دفاعا عن شرفهم وإنما أيضا عن شرف مصر ـ حتى نفذت ذخيرتهم. وراح ضحية هذه المعركة أربعة وستون شهيدا واثنان وسبعون جريحا من رجال الشرطة المصريين فى مقابل أربعة من القتلى واثنى عشر جريحا من العسكريين البريطانيين(١).

وأدت هذه المجزرة إلى اندلاع مظاهرات الشرطة فى صباح اليوم التالى بالقاهرة، حيث انضم إليها آلاف من الطلبة وفئات الشعب المختلفة. وأدت تلك المظاهرات إلى حريق منطقة وسط المدينة على نحو ماهو معروف، وهو الأمر الذى أدى إلى نزول الجيش ـ بناءً على طلب وزير الداخلية ـ للسيطرة على الموقف (٢).

وبعد أن اطمأن الملك إلى سيطرة الجيش على الموقف فى القاهرة، وقيام الحكومة بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، فإنه وجد أن الظروف قد أصبحت مهيئة للإطاحة بوزارة الوفد دون أن يتهم بالتآمر مع السلطات البريطانية لإسقاطها. وفى الوقت الذى رأى فيه وزير الخارجية البريطانية أن «الوفد كان حتى ذلك التاريخ مسيطرا تمام السيطرة» (٣)، فإن الحريق أعطى الملك الذريعة لإقالة وزارة الوفد الأخيرة بحجة أن جهد الوزارة «قد قصر عن حفظ الأمن والنظام»(٤).

وهكذا نرى أن سياسة وزارة الوفد طوال سنتى حكمها، كانت تتعارض مع المخططات الغربية فى المنطقة، فرغم تسليمها بمبدأ التحالف مع الغرب للدفاع عن مصر والدول العربية المجاورة لها، وعودة القوات البريطانية وقت الحرب للدفاع عن هذه البلاد، فقد كانت مُصرة على جلاء تلك القوات وقت السلم. وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تحاول فيه استغلال الحكم الذاتى فى السودان لاستمرار بقائها فيه وفصله عن مصر، كانت الحكومة المصرية تتشبث بوحدة قطرى وادى النيل. ولم يخدع الحكومة المصرية المقترحات المختلفة التى قُدمت إليها، فقد كانت فى جوهرها تُرسخ بقاء القوات الأجنبية فى مصر.

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٨٨.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٩ - ٣٢٠، ٣٢٤.

(٣) إيدن، انتونى، مذكرات إيدن، قسم ١ (بيروت :مكتبة دار الحياة، ١٩٦٠) ص ٣٣٣.

(٤) فؤاد كرم، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧.

وإزاء إصرار وزارة الوفد على سياستها اتجهت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى استخدام الحظر على شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغير من سياستها وتحد من تشددها، وزادت من ضغطها خلال السنة الثانية من حكم وزارة الوفد، خاصة بعد إلغاء المعاهدة. ومن ثم، وقفت هذه السياسة ـ رغم توجهاتها الوطنية وتعبيرها عن آمال الشعب المصرى ـ حجر عثرة فى طريق جهود وزارة الوفد لتطوير القوات المسلحة المصرية واستكمال جهود وزارتى حسين سرى الأخيرتين فى هذا الشأن.

فخلال الشهور الأولى من حكم وزارة الوفد، بدأت وزارة الحربية فى استكمال الجهود السابقة ـ التى جرت فى ظل المباحثات العسكرية ـ لتطوير ودعم القوات المسلحة المصرية. وبالنسبة للقوة الجوية، فقد تقدمت وزارة الحربية بعدة أوامر شراء للعديد من طائرات التدريب من بريطانيا والولايات المتحدة، شملت صفقتين من طائرات «الهارڤارد» و «الباليول Balliol» للتدريب المتقدم وأربعاً وثلاثين طائرة «تشيپمنك» للتدريب الابتدائى[١]، كما طلبت شراء ثمانى طائرات «فيورى» لاستكمال سرب المقاتلات القاذفة الذى شُكل من هذا الطراز، وست طائرات «لانكستر Lancaster» لتشكيل سرب قاذفات جديد، فضلاً عن ست طائرات «سپيتفير» مزدوجة لأغراض التدريب وعشرين طائرة سپيفير طراز ١٨ » لتشكيل سرب مقاتل قاذف جديد[٢].

وباستثناء طائرات «الهارڤارد» التى تم شراؤها من الولايات المتحدة قبل تدهور العلاقات مع حكومة الوفد، فإن الحكومة البريطانية لم توافق على أى من أوامر الشراء الأخرى التى قُدمت فى عهد وزارة الوفد، كما تم إيقاف أية طائرات أو أسلحة كان يجرى تسليمها من تعاقدات الوزارة السابقة[٣].

ولم تكتف الحكومة البريطانية بالحظر البريطانى والأمريكى الذى تم فرضه منذ صيف ١٩٥٠، بل إنها طاردت الجهود المصرية لتدبير احتياجات قواتها المسلحة من الدول الأوروبية، بالضغط على هذه الدول لمنع أو إلغاء أية تعاقدات مع هذه الدول. ولعل ماحدث مع الحكومة السويسرية ـ رغم حيادها الدولى المعروف ـ خير مثال على ذلك.

---

(١) F.O. 371 / 96968, JE 1192, 64, Orchard to Hosie, secret letter, No, 8/1 (attached schedule), 13.5.1952, pp. 1 - 2.

(٢) Idem.

(٣) Idem.

ففى جولتها الأوروبية، قامت اللجنة المصرية سالفة الذكر بالتعاقد على شراء بعض الأسلحة والمعدات من المصانع السويسرية، كان يخص السلاح الجوى منها ١٥١٢٠ صاروخ «أورليكون» جو / أرض عيار ٨ سم، و ١٦٠٠ صاروخ من نفس الطراز عيار ٥ سم، فضلا عن مائتين وثمانين قاذفا لهذه الصواريخ (١). إلا أن الحكومة السويسرية ـ تحت ضغط الحكومة البريطانية بعد إلغاء المعاهدة ـ قامت بحظر تصدير الأسلحة المتعاقد عليها(٢). الأمر الذى استدعى إجراء ضغط مصرى مضاد على الحكومة السويسرية يتهدد مصالحها المالية.

حيث قام وزير الحربية (رئيس اللجنة) والسفير المصرى فى برن بمقابلة وزير الخارجية السويسرية وإفهامه «أنه مالم يرفع هذا الحظر، فإن ذلك سيرتب عليه إيقاف الاتفاق التجارى بين البلدين وسحب رصيد مصر من الفرنكات السويسرية البالغ ٢٤ مليونا من الفرنكات، لاستخدامها فى شراء المعدات التى نحتاجها من البلاد الأخرى، هذا فضلا عن إلغاء العقود المبرمة فعلا مع الشركات السويسرية وعدم الارتباط على الأسلحة الجديدة التى نحن بسبيل التعاقد عليها، مما يسبب خسارة كبيرة للشركات السويسرية، فضلا عن أن هذا الحظر سيكون سببا فى سوء العلاقات الودية بين البلدين» (٣).

وإزاء هذا التحذير للحكومة السويسرية، فإنها «راجعت موقفها وسمحت بتشغيل وتصدير الأسلحة والمعدات التى تم التعاقد عليها مع الشركات السويسرية» (٤).

وإذا كان تقرير وزير الحربية المصرى عن جهود لجنته فى خريف ١٩٥١ ـ الذى سبقت الإشارة إليها ـ يكشف النقاب عن المعوقات السياسية لجهود التسليح المصرية آنذاك، فإن تقرير الملحق الجوى البريطانى فى مصر عن عام ١٩٥١ يكشف أثر الضغوط التى تعرضت لها وزارة الوفد منذ صيف ١٩٥٠ على خطة تطوير القوة الجوية المصرية. والأضرار التى لحقت بتلك القوة نتيجة لمحصلة السياستين المصرية والبريطانية فى ذلك الوقت.

فتحت عنوان أثر الموقف السياسى على السلاح الجوى (المصرى)، يوضح الملحق الجوى البريطانى أثر الحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على شحنات الأسلحة بقوله:

---

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٣، ملف ١٤٧، ملخص أعمال اللجنة وما حققته من أعمال، ص ٣.

(٢) نفس المرجع، المسودة المعدلة لتقرير رئيس اللجنة، ص ٥.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«فى بداية فترة التقرير (الشهور الأولى لعام ١٩٥١) كان إمداد السلاح الجوى الملكى المصرى بالمعدات البريطانية قد توقف فعلا إلى حد كبير نتيجة للتوتر السياسى من ناحية، وصعوبة توفير المعدات المصرية ـ التى كانت مطلوبة فى بريطانيا أو لدول منظمة شمال الأطلنطى ـ من ناحية أخرى.

«وكان هناك حظر غير رسمى على إمداد مصر بالطائرات النفاثة وأختصرت أوامر الشراء المصرية الخاصة بتسع وثلاثين (طائرة) «متيور» وست وستين (طائرة) «فامپير» إلى اثنتى عشرة وسبع وعشرين (طائرة) على الرتيب. ومن ثَمَّ، كان السلاح الجوى الملكى المصرى قادراً فقط على تشكيل سرب واحد من طائرات المتيور، كما أنهم ـ بسبب نقص الطيارين ـ شكلوا سرباً واحداً من طراز «فامپير»، والذى توفر له رصيد طيب من الطائرات الاحتياطية.

«كما كانت بريطانيا قادرة فقط على تزويد مصر باثنتى عشرة طائرة «فيورى» وثلاثين تشيپمنك طبقا لأمر الشراء الأصلى، وعلقت أمر الشراء الخاص بأربع وثلاثين «تشيپمنك» أخرى، كما رفضت أمر شراء خاص بثمانى (طائرات) «فيورى» إضافية. ومن ثم، كانت أى خسارة أو إصابة فى طائرات سربى «المتيور» و«الفيورى» مخصومة من قوتها (الأصلية)، كما تأثر التدريب الابتدائى إلى حد كبير.

«وبمضى العام، توقفت الإمدادات تدريجياً بكافة المعدات البريطانية من كل الأنواع. وبنهاية العام لم يعد السلاح الجوى الملكى المصرى يتسلم أية معدات من المصادر البريطانية مباشرة»(١).

ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت ـ بعد تصاعد عمليات القمع البريطانية فى منطقة القناة ـ الاستغناء عن الموظفين البريطانيين العاملين فى الحكومة أو مشروعاتها، فقد خسرت كلية الطيران جهود تسعة مدرسين بريطانيين، هذا فضلا عن خسارة خمسة مهندسين كان

(١) F.O.361/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore A.P.Campbell 11, 24.1.1952, op. cit., p.2.

قد تم التعاقد معهم للإشراف على إقامة مصنع طائرات «الفامبير» فى حلوان[١]. كما أدى انسحاب مهندسى شركة «دى هافيلاند» و «رولزرويس» ـ الذين كانوا قائمين بالإشراف على صيانة الطائرات النفاثة ـ إلى انخفاض صلاحية هذه الطائرات [٢].

ويقدم تقرير الملحق الجوى سالف الذكر صورة كئيبة للحالة المتدنية التى وصل إليها السلاح الجوى، نتيجة لتطورات الموقف السياسى بين البلدين حتى ذلك التاريخ.

فبالنسبة للمقاتلات، التى كانت ـ طبقا لتقدير الملحق الجوى ـ أفضل وحدات القوة الجوية المصرية، فإنها كانت «فقيرة بالنسبة لمستويات القوات الجوية الملكية (البريطانية). فسربا «الفيورى» و «المتيور» حصلا على بعض تدريب القوات الجوية الملكية. إلا أنهما لم يصلا إلى مستوى الدرجة الأولى تحت أى ظرف من الظروف... أما سرب «الفامبير» فقد أتم نصف تدريبه (بواسطة المصريين فقط)، كما لم يستكمل السرب المجهز بطائرات سبيتفير كل طياريه المدربين على الطراز. وليس هناك نظام للسيطرة وتوجيه المقاتلات، أو حتى الإنذار المبكر إذا استبعدنا محطة الردار غير المؤكدة بشكل ما فى محطة العريش المتقدمة والتى تواجه إسرائيل[٣].

أما سربا القاذفات، فيشير نفس التقرير إلى أنهما أصبحا «يجدان صعوبة بالغة فى بقائهما كقوة قاذفة. فقد أصبح سرب «الهاليفاكس» فعلا وحدة تحويل لطائرات «اللانكستر». والأخير (سرب اللانكستر) لا يعتبر ـ بأى شكل يمكن تصوره ـ لائقاً للعمليات. فهو يفتقر إلى العدد الكافى من الملاحين، كما يفتقر تماما إلى المدفعيين الجويين، فضلا عن افتقاره إلى المعدات الخاصة بالقاذفات. لقد أجرت الأطقم تدريبا محدودا على قذف القنابل (والذى لا تُعرف نتائجه) إلا أنه لم يجر قذف حقيقى للقنابل أو تدريب على الرماية أو الدفاع ضد المقاتلات. ولقد أجروا تدريبا محدودا على الطيران الليلى.... إن مخزون القنابل زنة ٢٥٠ رطل معروف أنه جيد، إلا أن هناك عجزاً فى أجهزة التنشين طراز ١٤ وكذا فى حمالات القنابل، ويبدو أن هناك صعوبة فى صيانة أجهزة التنشين» [٤].

---

(١) Ibid., p.3.

(٢) Ibid., pp. 3,5.

(٣) Ibid., p. 4.

(٤) Idem.

وبالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، فقد كانت أفضل حالا من القاذفات، كما تيسرللسرب الملكى طيارون جيدون بطبيعة الحال(١).

وعن حالة الصيانة، يشير تقرير الملحق الجوى البريطانى إلى انخفاض نسبة صلاحية الطائرات وعدد ساعات الطيران المتاحة للتدريب (٢). وبالنسبة للطائرات النفاثة التى تم وصولها قبل سريان الحظر، فإنها على وشك الانهيار نتيجة لانسحاب المهندسين البريطانيين وقَطْع الإمداد بقطع الغيار الخاصة بهذه الطائرات (٣).

كما كانت المشكلة الكبيرة التى تواجه الصيانة هى «عدم توفر الامكانات اللازمة للعمرات الكبرى.. وأنه يبدو مؤكداً أن على المصريين البدء فى وضع طائرات القتال على الرف خلال عام ١٩٥٢، أو استمرار الطيران بها بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمرات بمعرفتهم بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمرات بمعرفتهم دون توفر الاحتياجات والمهارات اللازمة» (٤).

وكان طبيعيا أن تنعكس الحالة الفنية للطائرات على مستوى التدريب، حيث يشير تقرير الملحق الجوى البريطانى إلى أنه كان متواضعا، خاصة فى الكلية الجوية بعد الاستغناء عن المدرسين البريطانيين(٥). فبدء الدراسة كان غير منتظم وأعداد الطلبة الموجودة أقل من التقديرات المخططة، كما «كان هناك صعوبة فى بدء الدورة الأخيرة»(٦). أما التدريب القتالى ودورات التحويل فلم تجد الدعم (الفنى) اللازم لها(٧).

وبالنسبة للقوة القتالية يشير التقرير سالف الذكر إلى أنها كانت تتكون من مائة وخمس وثلاثين طائرة، كان الصالح للعمليات منها لا يزيد عن ثلاث وتسعين طائرة(٨) وقد شكلت هذه القوة فى عشرة أسراب كما يوضحها الجدول التالى:

---

(١) Idem.

(٢) Ibid., p. 5.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

(٥) Ibid., p.4.

(٦) Idem.

(٧) Idem.

(٨) لاتشمل هذه القوة طائرات أسراب التدريب بكلية الطيران (١١٤ طائرة كان الصالح منها ٤١ طائرة فقط)، وسرب النقل الملكى (١١ طائرة)، والسرب الصحى لرش المبيدات (٦ طائرات).

جدول رقم (١٤)

تشكيل القوة الجوية المصرية فى نهاية عام ١٩٥١(١)

الدور	عدد الأسراب	طراز المقاتلات	إجمالى القوة	العدد الصالح للعمليات	نسبة الصلاحية
مقاتلات الاستطلاع	١	فيورى	١٢	٩	٧٥٪
المقاتلات:					
	١	متيور٤ ٧.	١١	١٠	
	١	فامبير ٥	٢٥	٢٠	
إجمالى المقاتلات	٢		٣٦	٣٠	٨٣٪
المقاتلات القاذفة	١	سبيتفير ٢٢	١٩	١٠	٥٣٪
القاذفات:					
	١	هاليفاكس	٨	٤	
	١	لانكستر	٩	٥	
إجمالى القاذفات	٢		١٧	٩	٥٣٪
النقل:					
	١	داكوتا	١٢	١٠	
	١	كوماندو	١٦	١٠	
إجمالى النقل	٢		٢٨	٢٠	٧١٪
المواصلات	١	بونانزا، دف، أنسون	١١	١٠	٩١٪
تدريب ملاحى	١	داكوتا، بيتشكرافت سى أوتر	١٢	٥	٤٢٪
الإجمالى	١٠		١٣٥	٩٣	٦٩٪

(١) F.O. 371 / 96993, Order of Battle - Royal Eyptian Air Force, Appendix A to Air Attaché (Cairo) Annual Report No.2, lic. cit.

وبالنسبة للمطارات، فقد كان متوفراً للسلاح الجوى ستة منها (ألماظة ـ حلوان ـ غرب القاهرة ـ بلبيس ـ الدخيلة ـ العريش)، بالإضافة إلى أراضى الهبوط الثلاثة فى سيناء، كما كان السلاح الجوى يسعى للحصول على مطار آخر فى منطقة القناة (كنسق ثان لمطار العريش)[١]. وبالرغم من هذا العدد الملائم نسبيا من المطارات حينئذ، إلا أنها كانت ـ (باستثناء مطار ألماظة والدخيلة بدرجة أقل ـ فقيرة فى المبانى والاتصالات واللاسلكى والإنارة. وكانت النتيجة هى الميل إلى التكديس فى مطار ألماظة الذى يعمل فى نفس الوقت كمطار مدنى[٢].

ولم يكن موقف القيادة فى السلاح الجوى بأفضل حالاً من حالته الفنية ومستوى تدريبه. فعلى حد قول الملحق الجوى البريطانى، كان ذلك السلاح يعانى عجزاً فى القيادة «فحيدر (القائد العام) لا يعرف شيئا فى شئون السلاح الجوى. ومدير السلاح الجوى الملكى المصرى رجل عسكرى (من الجيش) هو اللواء شعراوى، والذى يتميز بقدر من التفهم إلا أنه جاهل تماما بشئون القوة الجوية. ومن ثم، فإننا لا نجد أى معرفة أو خبرة بعمل القوة الجوية حتى نصل إلى نائب المدير العام للسلاح الجوى، وهو قائد الأسطول الجوى الميقاتى والذى يحمل نفس رتبة قائده...» [٣].

ونتيجة لكل ماسبق، خلص الملحق الجوى البريطانى إلى اعتقاده بأن «السلاح الجوى الملكى المصرى ليس بقوة جوية ذات كفاءة، فضلا عن أنه ينحدر الآن، كما أنه لا يشكل تهديداً خطيراً، ولا يمثل حاليا أية طاقة مفيدة فى أية قوة يمكن تكوينها للدفاع عن الشرق الأوسط إذا ماحُلَّ الموقف السياسى المعقد، ولكن يمكن أن يكون للسلاح الجوى الملكى المصرى قيمته ـ فالقوة الجوية المصرية المفيدة ليس أمراً مستحيلا ـ ولكن بعد فترة من التدريب على نمط القوات الجوية الملكية (البريطانية)، مع الإمداد البريطانى (بالاحتياجات المطلوبة)، فضلا عن قدر معقول من إجراءات السيطرة البريطانية» [٤].

---

(١) Ibid., p.5.

كان السلاح الجوى يسعى منذ عام ١٩٤٩ إلى تنازل القوات الجوية البريطانية له عن مطار اللردان، الذى سُمح له باستخدامه خلال الأيام الأخيرة للحرب، إلا أن مساعيه قد باءت بالفشل آنذاك.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., p. 6.

(٤) Idem.

وبالرغم من الصورة الكئيبة السابقة التى قدمها الملحق الجوى البريطانى عن حالة السلاح الجوى الملكى المصرى فى عام ١٩٥١ - نتيجة للحظر البريطانى والأمريكى على تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية لمصر - فإنه يمكن القول، إن القوة القتالية للسلاح الجوى المصرى قد طرأ عليها تحسن ملحوظ بالنسبة لما كانت عليه فى الشهور الأولى لعام ١٩٤٩. فرغم نقص عدد طائرات الخط الأول والثانى بمقدار أربع عشرة طائرة عما كانت عليه فى ذلك التاريخ، إلا أنه دخل على تلك القوة ـ بعد الاستغناء عن الطائرات القديمة ـ اثنتان وثمانون طائرة من طرازات أكثر حداثة،، منها ست وأربعون طائرة من طرازات «فيورى» و «سبيتفير٢٢» و «هاليفاكس» و«لانكستر» فضلاً عن ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة من طرازى «متيور» و «فامبير».

وبالرغم من انخفاض معدلات صلاحية، الطائرات وخاصة بالنسبة للمقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات التدريب عن المعدلات الجيدة (٨٥ - ٩٠٪) ـ بسبب النقص الكبير فى قطع الغيار والمعدات اللازمة لتنفيذ المهام، إلا أنه يمكن القول أن نسبة صلاحية الطائرات قد تحسنت نسبيا مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٤٩. فبينما كان عدد طائرات الخط الأول والثانى الصالحة فى أبريل ١٩٤٩ لا يزيد عن ست وستين طائرة أى بنسبة ٤٤٪، فإنها وصلت فى نهاية ١٩٥١ إلى ثلاث وتسعين طائرة أى بنسبة ٦٩٪. إلا أنه فى ظل استمرار الحظر على تصدير الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، فقد كانت القوة الجوية المصرية مهددة بالتوقف ووضع مقاتلاتها على الرف عام ١٩٥٢، على حد قول الملحق الجوى البريطانى.

٣ - أثر سياسة وزارات الاحتضار على تطور القوة الجوية(١).

تمثل الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ ـ والتى تلت حريق القاهرة ـ فترة الاحتضار للنظام السياسى السابق فى مصر، والذى سقط تحت معاول الضباط الأحرار فى الثالث والعشرين من يوليو. وقد تولى الحكم فى هذه الشهور القليلة أربع وزارات تشكلت فى جملتها من المستقلين والفنيين وبعض رجال الملك.

وقد تشكلت الوزارة الأولى برئاسة على ماهر فى السابع والعشرين من يناير، إلا أنها لم تُعَمر سوى خمسة أسابيع، تلتها وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى فى الأول من مارس حتى

(١) وصف حسن يوسف الوزارات الأربعة الأخيرة فى النظام السياسى السابق بوزارات الإنقاذ، بينما وصفها الدكتور يونان لبيب رزق بوزارات الاحتضار. والوصف الأخير ـ فى الحقيقة ـ هو الأكثر دقة فتلك الوزارات لم تنقذ ذلك النظام من مصيره المحتوم وإنما شهدت ـ إن لم تكن شاركت ـ فى احتضاره.

الثانى من يوليو، وبذا كانت أطول وزارات تلك الفترة عمراً. وخلفتها فى الثانى من يوليو وزارة حسين سرى الخامسة، التى لم تُعمّر أكثر من ثلاثة أسابيع. وكانت آخر هذه الوزارات وأقصرها عمراً، هى وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية، التى شُكلت فى الثانى والعشرين من يوليو، وعاصرت بدء سقوط النظام السابق بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تشكيلها.

وخلال حكم هذه الوزارات الأربعة، كانت هناك قضيتان مطروحتان على الساحة السياسية فى مصر، الأولى هى قضية التحرر من الوجود البريطانى والثانية قضية الفساد السياسى[1]. وكانت القضية الأولى امتداداً لما فجرته وزارة الوفد فى القضية الوطنية خلال سنتى حكمها الأخيرتين. أما القضية الثانية فقد فجرها معارضو الوفد فى السراى والأحزاب الأخرى، فضلا عن المنشقين عن الوفد للنَّيْلْ منه. وكان لكل من تلك الوزارات الأربعة توجهاتها الخاصة نحو كل من هاتين القضيتين وأسبقيتهما حسبما تمليه دوافع كل منهما ومنطلقاتها السياسية.

وبالنسبة لوزارة ماهر - التى كانت لا تستند إلى قاعدة شعبية أو أغلبية برلمانية — فإنها أعطت الأسبقية لقضية التحرر الوطنى على حساب محاربة الفساد السياسى، الذى كان سينكأ الجراح ويفتت الصفوف التى كان على ماهر يسعى إلى توحيدها تحت قيادته، لتقوية موقفه قبل الانجليز من ناحية وضد أى معارضة داخلية لسياسته من ناحية أخرى. فقد كان رئيس الوزراء الجديد من الساسة الذين يؤمنون بالمناورة السياسية والحلول السلمية فى معالجة القضية الوطنية بعيدا عن الكفاح المسلح، كما كان يرى أن باب التسوية السياسية لم يوصد نهائيا [2].

وكان ذلك يعنى بطبيعية الحال إيقاف الكفاح المسلح واتباع سياسةالتهدئة والمهادنة توطئة لاستئناف المباحثات مع الجانب البريطانى، وهو الأمر الذى كان سيلقى معارضة قوية من المنظمات التى تتبنى سياسة الكفاح المسلح.

ومن ثم، حاول على ماهر تشكيل جبهة قومية من الأحزاب المختلفة، مع استبقاء البرلمان

(١) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٨٣. - البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٥٣.

القائم والذى يتوفر للوفد فيه أغلبية مطلقة. كما حاول التقارب مع الوفد بزيارته للنحاس فى أولى أيام حكمه وإعلانه فى البرلمان أن سياسته هى استمرار لسياسة سلفه العظيم[١]، مما جعل برلمان الوفد يوليه ثقته.

وكانت هذه السياسة كفيلة ـ دون شك ـ بتقوية مركز على ماهر الذى يفتقر إلى مساندة حزبية أو برلمانية، إلا أن الملك أفسد عليه محاولته تشكيل جبهة قومية باشتراطه أن تكون مشاركة الأحزاب فى الوزارة فى شكل أفراد معينين لا ممثلين لأحزابهم [٢]، وهو الأمر الذى رفضته الأحزاب المصرية بطبيعة الحال، إلا أن على ماهر نجح فى الشق الثانى من سياسته فيما يتعلق بالتقارب من الوفد.

ومضت الوزارة فى سياستها لتهدئة الموقف الداخلى ومهادنة الإنجليز لتوفير المناخ الملائم لاستئناف المباحثات فأوقفت الكفاح المسلح فى منطقة القناة[٣]، وعاد كثير من العمال إلى المعسكرات البريطانية، كما عادت أعمال التموين لتلك المعسكرات، فضلا عن استئناف عمليات الشحن والتفريغ فى موانى القناة[٤]. وأوقفت الوزارة التشريعات التى وضعتها وزارة الوفد لإباحة حمل السلاح وتجريم التعاون مع البريطانيين[٥].

وبينما كان على ماهر يقوم بتحقيق أهم ما اشترطته السلطات البريطانية لاستئناف المفاوضات، وهو إعادة الهدوء الى منطقة القناة ومحو الآثار الناتجة عن إلغاء المعاهدة، كانت الحكومة البريطانية تفوض سفيرها فى القاهرة لبدء المفاوضات مع الحكومة المصرية طبقا للأسس الواردة فى مقترحات الدول الأربع والتى سبق تقديمها إلى حكومة الوفد. كما أعرب إيدن فى مجلس العموم عن استعداد حكومته لبدء المفاوضات على الأسس السابقة [٦].

---

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٦١. – كان هذا الموقف المعلن من على ماهر يتعارض تماما مع ماسبق أن أشترطه فى ١٧ ديسمبر على الإنجليز لتولى الوزارة، وهو عودة الدكتور محمد صلاح الدين من لقائه مع إيدن فى اجتماعات الأمم المتحدة خالى الوفاض، مما يثبت فشل سياسة الوفد الخارجية، واتخاذ السلطات البريطانية إجراءاً صارما ضد الفدائيين بتشكيل فرق لمطاردتهم وإبادتهم لإثبات أن سياسة العمل الفدائى، قد فشلت أيضا. – هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٨.

(٢) د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣١٢.

(٣) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان. – إيدن، المرجع المشارإليه، ص ٣٢٣.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ٣٣٢.

(٦) د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية فى مصر (ط ١: القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩)، ص ٤٦٤.

إلا أن المبادىء التى أعلنها على ماهر لبدء المفاوضات كانت شيئا آخر. فقد تلخصت تلك المبادىء فى تحقيق المطالب المصرية كاملة دون تجزئتها، وهى الجلاء ووحدة وادى النيل، وأن يكون اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط فى نطاق ميثاق الضمان الجماعى العربى وميثاق الأمم المتحدة، وتشترك فيه الدول العربية تحت قيادة مصرية باعتبار أن مصر هى صاحبة القاعدة الى ستكون مركز الخطط للدفاع عن الشرق الأوسط(١).

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين، حاول السفير البريطانى المماطلة فى بدء المفاوضات، وطالب على ماهر بمساءلة وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد عن أحداث السادس والعشرين من يناير قبل بدء لقائهما للتفاوض. إلا أن على ماهر أصر على الدخول فى المفاوضات التى تَحدَّد لبدئها الأول من مارس(٢). ولكن الملك ـ الذى كان غير راض عن سياسة الوزارة فى التقارب مع الوفد ـ كلَّف رئيس ديوانه بإخطار السفير البريطانى أن وزارة على ماهر لم يبق لها حظ من البقاء، فما كان من السفير إلا أن اعتذر عن اللقاء(٣).

واضطر على ماهر إلى تقديم استقالته، على أثر الأزمة التى أثارها مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال ـ رجلا الملك فى الوزارة ـ حول مرسوم حل مجلس النواب الذى وقعه الملك ولم يعلنه على ماهر(٤). وهكذا سقطت وزارة على ماهر قبل أن تخطو أولى خطواتها نحو حل القضية الوطنية.

وجاء سقوط الوزارة متمشيا مع السياسة البريطانية، فقد رأى أنتوى إيدن أن الملك كان حكيما فى تغيير الوزارة لمهادنة على ماهر للوفد وعدم محاكمة المسئولين عن الفساد(٥). ورحَّبت الحكومتان البريطانية والأمركية بتشكيل الوزارة المصرية الجديدة برئاسة أحمد نجيب الهلالى الذى رفع شعار «التطهير قبل التحرير» فقد كان برنامج الوزارة الجديدة ـ الذى يدور حول هذا الشعار ـ يروق للغرب أكثر مما يروق للمصريين(٦).

---

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٤.

(٥) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤.

(٦) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol, IX. The Ambassador in Egypt to the Department of State, secret tel., No. 1528, 8.3.1952, (Washington: U.S. Government Printing Office,1986), p. 1774.

وفى الوقت الذى حاول فيه الملك استغلال مضمون هذا الشعار فى ضرب الوفد والتنكيل به، كان البريطانيون والأمريكيون يشاركون الملك رغبته فى محاربة الوفد، إلا أنهم كانوا راغبين فى توسيع دائرة الحرب لتشمل حاشية الملك الفاسدة، التى تساهم فى إذكاء نار الثورة بمشوراتها المخربة، وهو ماكان البريطانيون والأمريكيون يرون أنه سيؤدى فى النهاية إلى عودة الوفد إلى الحكم أو تسليم البلاد إلى الشيوعيين(١).

وشرع الهلالى فور توليه الحكم فى تنفيذ السياسة المتفق عليها مع القصر، فأعلن تأجيل البرلمان لمدة شهر، ثم استصدر مرسوماً فى الرابع والعشرين من مارس بحلّه، وحدد الثامن عشر من مايو لإجراء الانتخابات الجديدة، وشنت حكومته حملة سياسية للتنديد بالوفد(٢).

إلا أن الهلالى رأى أنه لا يستطيع أن يتحرك بفاعلية ضد الوفد مالم يستطع أن يتحرك على التوازى بنجاح فى تحقيق الآمال الوطنية بالنسبة للجلاء والوحدة مع السودان. وكان تقدير السفير الأمريكى فى القاهرة، أن «الهلالى لابد له أن يحصل على شىء حقيقى من البريطانيين بالنسبة لاثنين (الجلاء والوحدة)، وإلا فإن أيامه كرئيس للوزراء ستكون محدودة»(٣).

وعندما بدأت الاجتماعات التمهيدية بين الجانب المصرى والبريطانى فى القاهرة، تمسك الجانب المصرى بإصدار الحكومة البريطانية لبيان ـ شبيه بالإعلان الذى أصدرته الخارجية البريطانية فى عهد إسماعيل صدقى ـ تعلن فيه اعترافها الصريح بحق مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل، إلا أن الجانب البريطانى أصر على أن يتضمن ذلك البيان مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وتنظيمها، باعتبارها مسألة لا يمكن فصلها عن القضية(٤). أما بالنسبة للسودان فقد رأت الحكومة البريطانية أن وحدة السودان مع مصر يجب أن تنبع من رغبة السودانيين أنفسهم فى إطار حق تقرير المصير(٥).

---

(١) Idem.

(٢) فادية ـ سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢١. ـ البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٦٠، ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in Egypt to the Department of State, scret tel. No. 1525, 8.3.1952, op. cit., p. 1775.

(٤) فاديه سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٥، ٢٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٢٠.

وقد تعرضت الحكومة البريطانية طوال ربيع ١٩٥٢ وحتى قيام الثورة المصرية إلى إلحاف حليفتها الأمريكية لتقديم بعض التنازلات لتقريب وجهات النظر والوصول إلى تسوية مع مصر، حفاظاً على مصالح الغرب فى المنطقة (١).

وتحت الضغط الأمريكى، قبلت الحكومة البريطانية سحب السبعين ألف جندى الزائدين عن العشرة آلاف المحددين فى معاهدة ١٩٣٦، وأخطرت الحكومة الأمريكية بأن ذلك سيتم فى الوقت المناسب، حيث كان وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن ذلك لن يكون كافياً لجذب اهتمام المصريين، فإنهم «بإلغاء المعاهدة وإعلانهم أنهم لن يكونوا راضين حتى يتم خروج القوات الأجنبية (من مصر) فإنه لا يتوقع قبولهم لاقتراح هذا الحل الوسط»(٢).

وأكد وزير الخارجية البريطانية لنظيره الأمريكى على ضرورة التأكد من «الاتفاق على استبقاء عدد كاف من الفنيين للعناية بالمعدات العسكرية المتبقية فى منطقة القناة وإنشاء منظمة الدفاع الجوى الحليفة قبل الموافقة على هذا الانسحاب الكبير للقوات»(٢).

وأوضح إيدن فى رسالته السابقة، أنه يولى اهتماماً كبيراً لإنشاء منظمة الدفاع الجوى الحليفة «ليس فقط بالنسبة للدفاع عن القناة ضد التهديد الخارجى، بل أيضا من أجل أمن الشرق الأوسط وقت السلم»(٣). وفسر إيدن ماعناه بعبارته الأخيرة، بأن الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر سيترك قناة السويس وشركتها تحت رحمة المصريين، «مالم تستطع الدول الغربية أن تحقق فيما بينها ضغطا داخليا على الحكومة المصرية لتترك القناة وشركتها لحالهما. ووجود منظمة الدفاع الجوى الحليفة على الأرض المصرية سوف يساعد على تحقيق ذلك الأمر» (٤).

أما بالنسبة للسودان، فقد ظلت الحكومة البريطانية على موقفها منه، وكل ما استطاعت أن تخرج به الحكومة الأمريكية هو أن البريطانيين «سيقبلون إما وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، أو أى وضع آخر للسودان، بشرط أن يكون ذلك نابعاً من ممارسة الشعب السودانى لحقه فى تقرير وضعه المستقبلى بحرية»(٥)

(١) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤، ٣٤٢.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in the United Kingdom to the Department of State, top secre tel., No 4707., 18.4.1952.p. 1791.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

(٥) Idem.

وقد حاول السفير الأمريكى - بناءً على تعليمات حكومته - إقناع الملك بوجهة النظر البريطانية حتى يمكنه الضغط على حكومته، إلا أن الملك أكد للسفير، «أنه لا يستطيع الموافقة - تحت أى ظرف من الظروف - على مشاورات سابقة مع السودانيين قبل اعتراف بريطانيا باللقب، وأنه إذا كان له أن يبقى فى منصبه فإنه لا يستطيع الموافقة على ذلك»(١)، وليس ذلك فحسب، بل إنه «لا هذه الحكومة ولا أى حكومة أخرى تستطيع البقاء فى الحكم إذا هى وافقت على تلك الشروط»(٢). وكانت وزارة الهلالى عند حسن ظن الملك، حيث رفضت هى الأخرى الموافقة على المقترحات البريطانية السابقة(٣). وهكذا وصلت المباحثات مرّة أخرى إلى طريق مسدود.

وإزاء فشل الحكومة المصرية فى إحداث تقدم ملموس فى قضية التحرر الوطنى، وخسارتها لمعاركها الداخلية - بعد أن نظر إليها الشعب كوزارة معادية للدستور تستهدف الانتقام من الوفد أكثر مما تسعى إلى التطهير، ودفاع حاشية الملك عن نفسها بضراوة وتصويرها للملك أن سياسة التطهير ستنتهى إلى رجال القصر - اضطر الهلالى إلى تقديم استقالته بعد أن فقد مساندة كل من الشعب والملك.

وقد اختلفت المصادر المصرية والأجنبية فى تبرير استقالة الهلالى. فبينما نسبها إيدن ومرتضى المراغى إلى رشوة عبود للملك لتغيير الوزارة، نظراً لتضييق الخناق عليه بسبب الضرائب المتراكمة على شركاته(٤)، فإن الوثائق الأمريكية تُرجع تلك الاستقالة إلى تعثر المباحثات البريطانية - المصرية(٥). إلا أنه يمكن القول، إن وزارة الهلالى ما كان يمكن لها أن تستمر طويلاً فى مكانها بعد إخفاقها فى إحراز تقدم ملموس بالنسبة للقضية الوطنية والرفض الشعبى لها، فضلاً عن فقدها لمساندة الملك بعد أن اقتربت دعوتها للتطهير من حاشيته غير المسئولة.

---

(١) Ibid., The Ambassador in Egypt to the Department of State, secret tel., No.1965, 8.5.1952. p. 1800.

(٢) Idem.

(٣) Ibid, Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.5, 1952, p. 1801.

(٤) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٨-٣٣٩. - مرتضى المراغى، «مذكرات مرتضى المراغى»، مجلة أكتوبر (العدد ٥٠١، ١ يونيو، ١٩٨٦)، ص٥٩-٦٠.

(٥) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.7.1952. p. 1803.

وجاء تكليف حسين سرى بتشكيل وزارته الخامسة نصراً لتلك الحاشية. وقد حاول رئيس الوزراء الجديد استئناف المباحثات مع الجانب البريطانى، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لذلك بالنسبة للوزارة المصرية الجديدة التى لم تحظ بقبولها. بل إنها سعت لدى الحكومة الأمريكية لإقناع الملك «بتنصيب حكومة جديدة تكون مستعدة لقبول نوعية التسوية التى يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية»(١)، وأن إصراره الحالى بالنسبة لمسألة اللقب (ملك مصر والسودان) يمكن أن يؤدى إلى كارثة له ولمصر(٢). وأوضحت الحكومة البريطانية لحليفتها الأمريكية، أن «البديل الوحيد لمثل هذه التسوية هو الإبقاء على وضعها (فى مصر) مهما كان الثمن، وباستخدام القوة إذا دعت الضرورة»(٣).

ويتضح من الاتصالات البريطانية السابقة وسعيها لتدخل الحكومة الأمريكية لإقناع الملك والحكومة المصرية بوجهة نظرها، تزايد النفوذ الأمريكى لدى النظام الحاكم فى مصر فى ذلك الوقت. وهو الأمر الذى جاء نتيجة طبيعية لإلغاء المعاهدة وتصلب السياسة البريطانية تجاه آمال التحرر المصرية والوحدة مع السودان، فى الوقت الذى بدأ الاهتمام الأمريكى بمصر يأخذ طريقاً مختلفاً عن التوجهات البريطانية ومتعاطفاً مع المطالب المصرية. إلا أن ذلك الموقف الأمريكى الجديد، جاء خوفاً من انهيار الموقف فى مصر وانعكاسه على المنطقة، أكثر منه اختلافاً فى الأهداف مع السياسة البريطانية(٤).

ولما كان الملك قلقاً على مسألة اللقب، فقد ازداد قرباً من الأمريكيين، محاولاً الاستناد عليهم للضغط على البريطانيين فى هذا الشأن، فى الوقت الذى حاولت فيه الحكومة البريطانية - الواعية لتغير ميزان الثِقَل بالنسبة لنفوذ الدولتين فى مصر - استغلال الوضع الأمريكى الجديد فى الضغط على الملك والحكومة المصرية لقبول وجهة نظرها.

ويبدو أن الحكومة البريطانية والملك لم يكونا الوحيدين آنذاك اللذين يسعيان إلى استغلال النفوذ الأمريكى المتزايد لتحقيق أهدافهما فى ذلك الوقت، حيث تشير بعض المصادر الغربية

(١) Ibid., pp. 1830-1831.

(٢) Idem

(٣) Ibid., p. 1830.

(٤) Ibid., Memorandum by Perkins and Berry to the Secretary of State, secret, 19.5.1952, pp. 1806-1807.

والمصرية إلى اتصالات تمت بين بعض الضباط الأحرار - خلال فترة تكثيف نشاطهم وخروجهم من الظل بعد انتخابات نادى الضباط - مع بعض ممثلى المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية فى القاهرة[١]. وكان هدف هذه الاتصالات هو «استخدام الولايات المتحدة لمساعيها الحميدة فى حالة قيام الثورة للحيلولة دون تدخل القوات البريطانية لمساندة الملك»[٢].

وما أن اطمأن عبد الناصر إلى المساندة الأمريكية، حتى بدأ العد التنازلى للانقلاب، الذى تحدد موعده فى البداية يوم الخامس من أغسطس ١٩٥٢. إلا أن تطورات أحداث نادى الضباط - التى انتهت بحل مجلس إدارته وكشف أمر بعض عناصر تنظيم الضباط الأحرار - عجلت بموعد تنفيذ الانقلاب[٣].

وفى الوقت الذى كان فيه أحمد نجيب الهلالى يجرى تشكيل وزارته الثانية بعد استقالة وزارة حسين سرى - نتيجة للاختلاف مع الملك حول منصب وزير الحربية[٤] - كانت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار تضع اللمسات الأخيرة فى خطة تنفيذ الإنقلاب[٥]. وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة من إعلان تشكيل الوزارة الجديدة، كان الضباط الأحرار ينقضون للاستيلاء على السلطة وبدء أولى خطواتهم نحو هدم النظام المصرى السابق.

وهكذا نرى أن الشهور التى تلت سقوط وزارة الوفد وحتى الثالث والعشرين من يوليو، كانت تمثل فترة عدم استقرار سياسى، حيث تولى الحكم أربع وزارات فى أقل من ستة أشهر نتيجة لتصرفات الملك غير المسئولة. وباستثناء وزارة الهلالى الأولى التى عمرت حوالى أربعة أشهر، فلم يكن أمام أى من الوزارات الأخرى أية فرصة معقولة نحو المضى فى أعمال تطوير القوة الجوية المصرية. كما عاق استمرار الحظر المفروض على إمداد تلك القوة بالطائرات

(١) ناتنج، أنتونى، ناصر، تعريب شاكر إبراهيم سعيد (ط١، بيروت : دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥) ص٧٢. ـ أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٨٦. ـ كوبلاند، مايلز، لعبة الأمم، تعريب مروان خير (ط١، بيروت: الانترناشينال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٨٦-٨٩. ـ حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٨٢-١٨٣. ـ محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية (ط١، القاهرة : المؤلف، ١٩٨٨)، فى أماكن متفرقة. ـ محسن محمد «المشى فوق الأشواك»، جريدة أخبار اليوم، ٢٩ يوليو ١٩٨٩، ص ٥.

(٢) ناتنج، المرجع المشار إليه، ص ٧٢. ـ أرونسون، المرجع المشار إليه، ص ٨٦.

(٣) ثروت عكاشة، مذكرات فى السياسة والثقافة.. ـ ج ١ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧) ص ٨٦.

(٤) لبيب، المرجع المشار إليه، ص ٥٢٥. ـ بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٦.

(٥) بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩-٥٢.

والمعدات وقطع الغيار طوال الشهور المشار إليها، جهود وزارات تلك الفترة عن تلافى تدهور القوة الجوية المصرية، خاصة وأن سياسات تلك الوزارات حيال قضيتى الجلاء والسودان - كما رأينا - لم تكن تساعد كثيراً على رفع ذلك الحظر، بالرغم من التعاون الذى أبدته فى تهدئة الأحوال فى البلاد وإيقاف الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى مصر.

وقد أدى ذلك الموقف إلى تدهور صلاحية طائرات القوة الجوية المصرية نتيجة للإفتقار إلى قطع غيار الطائرات والمعدات، وهو الأمر الذى انعكس على مستوى طيارى السلاح الجوى بعد اضطرار إدارة ذلك السلاح إلى تقليل ساعات الطيران فى الوحدات الجوية، حتى لا يتوقف التدريب تماماً فى ربيع عام ١٩٥٢، كما قدر الملحق الجوى البريطانى، والذى توقع توقف طائرات القوة الجوية المصرية تماماً عن الطيران بنهاية عام ١٩٥٢ إذا لم تتسلم قطع الغيار اللازمة لها(١).

ورغم أن تلك القوة لم تحصل على احتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار خلال تلك الفترة، فإن الوثائق البريطانية تشير إلى أن الحكومة البريطانية ومسئوليها العسكريين كانوا على استعداد لإمداد مصر بقدرٍ ونوعية معينة من الأسلحة والطائرات وقطع الغيار، والمعاونة فى تدريب القوات المسلحة المصرية فى حالة تقدم المباحثات بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالقاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

فطوال عهد وزارة على ماهر التى لم تحظ برضا وزير الخارجية البريطانية، لاتباعها سياسة التقارب مع الوفد - لم تحاول الحكومة البريطانية أو الأمريكية تغيير سياستهما تجاه الحظر المفروض على إمدادات الأسلحة لمصر منذ عهد وزارة الوفد الأخيرة. إلا أنه مع تولى الهلالى وزارته الأولى واتباعه سياسته التى سبقت الإشارة إليها ضد الفساد والوفد - والتى كانت تحظى بتأييد الحكومتين البريطانية والأمريكية - فإن كلا من الحكومتين بدأت فى اتخاذ موقف أقل تشدداً تجاه إمدادات مصر بالأسلحة. إلا أنه كان موقفاً حذراً فى انتظار ما تُسفر عنه المباحثات المصرية - البريطانية حول قاعدة قناة السويس وحلف الشرق الأوسط.

فعلى أثر بدء اللقاءات التمهيدية بين الجانب المصرى والبريطانى فى الحادى والعشرين من مارس، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تسأل سفيرها بالقاهرة، «إلى أى مدى ترى أنه من

(١) F.O. 371/ 96993, 1225, Annual Report No. 2, 24.1.1952, op. cit., p.5.

المفيد فى هذه المرحلة من المباحثات أن تقول الحكومة المصرية إننا مستعدون لاستئناف الإمداد بمعدات الصيانة وقطع الغيار للقوات المسلحة المصرية من المملكة المتحدة؟»[١]، وحذرت الخارجية البريطانية سفيرها بأن كل خطوة فى هذا الاتجاه يجب أن توزن بحرص، نظراً لأنها لا تستطيع الاعتماد على استخدام هذه المعدات فى الاتجاه السليم[٢].

وقد رد السفير البريطانى على تساؤل وزارة الخارجية، مؤكداً على أن استعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بمستوى معين من المعدات سيكون له تأثير مفيد إلى أبعد الحدود، ورأى أنه يمكن معالجة المخاطر المترتبة على ذلك الإمداد «بالاختيار الحكيم للمعدات التى يتم تقديمها، مثل قطع غيار طائرات التدريب ومعدات الخط الثانى، التى من غير المحتمل أن تسبب أى حرج لقواتنا، حتى لو انفجر صراع مفتوح مع القوات المسلحة المصرية. وأكثر من ذلك، فإنه عندما يأتى موعد وصول الشحنة الأولى، فإنه يجب أن نكون على علم آنذاك باتجاه هبوب الرياح ....»[٣]. أما من ناحية توقيت إبلاغ الحكومة المصرية باستعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بأصناف معينة من المعدات وقطع الغيار، فإنه رأى أن يتم ذلك فى مرحلة متقدمة من المباحثات عند عرض انسحاب أولى القوات البريطانية أو قبلها بقليل[٤].

وبالرغم من أن السفير البريطانى كان - حتى ذلك الوقت - لا يعلق آمالاً كباراً على الوصول إلى مرحلة عرض الإمداد بالأسلحة على المصريين بعد فترة قصيرة من المباحثات، إلا أنه أرسل فى السابع عشر من مايو يستعجل بيان الأسلحة التى يمكن إمداد المصريين بها، حيث كان يرى أن ذلك سيكون مُعيناً له فى معرفة ما يمكن عرضه على المصريين[٥].

وقد أجرت كل من وزارات الحرب والدفاع والطيران البريطانية دراسة مبدئية لهذا الموضوع خلال شهر مايو، وإن لم تسفر عن أية قرارات بهذا الشأن آنذاك. إلا أن الرأى

---

(١) F.O. 371/ 96968, Roger Allen (F.O.) to Ralph Stevenson (Cairo), secret letter, No. JE 1192/48 G, 25.3.1952..

(٢) Idem.

(٣) F.O. 371/ 96968, JE 1122/53, Ralph Stevenson to Roger Allen, seeret letter No. 1202/11/52 G, 29.3.1952

(٤) Idem.

(٥) F.O. 371/ 96969, JE 1192/66, Ralph Stevenson to James Bowker (F.O.) secret letter, No. 1202/14/52 G, 17.5.1952.

استقر فى اجتماع رؤساء الأركان بعد ذلك - خلال اجتماعهم فى التاسع من يونيو لبحث إمداد مصر بالأسلحة - على النقاط المبدئية التالية :

«(١) سيكون من الخطأ تقديم أى عرض خاص بالأسلحة إلى المصريين قبل بدء المفاوضات ... فمثل هذا العرض لن يدفع المصريين للموافقة على بدء المفاوضات. وسينظر إليه فى الشرق الأوسط عامة كمحاولةغبية للرشوة، وسيخلق أكثر الانطباعات سوءً، خاصة بالنسبة لإسرائيل.

«(٢) بمجرد أن تبدأ المفاوضات، فربما كان هناك قيمة آنذاك لتقديم معدات عسكرية كبادرة لحسن النية، وحتى عندئذ، يجب أن تكون مثل هذه المعدات محدودة فى عناصرها التى :

(أ) يمكن توفيرها فوراً دون إضرار كبير باحتياجاتنا.

(ب) تكون لازمة حقيقة للدفاع عن مصر.

(جـ) ألا تكون من الطراز الذى يمكن استخدامه بفاعلية ضدنا إذا فشلت المفاوضات واضطررنا بالتالى لاتخاذ إجراء عسكرى فى مصر.

«إذا ومتى انتهت المفاوضات مع مصر بنجاح، فإن الموقف سيكون مختلفاً تماماً، وإن التحديد بالنسبة لما يمكن تقديمه سوف يتوقف أساساً على ما يمكننا تقديمه بسرعة»(١).

وبالنسبة لإمدادات الطائرات وقطع الغيار، فقد استقر رأى رؤساء الأركان على أنه «لا يجب تقديم أية طائرات حديثة يمكن استخدامها فى العمليات، أو قطع غيار لمثل تلك الطائرات حتى تنتهى المفاوضات بشكل مُرضٍ. وفى مرحلة ملائمة من المفاوضات ربما يمكن تقديم طائرات تدريب وقطع غيار لها ولطائرات العمليات الأقل حداثة من الطرازات التى يمكلها المصريون فعلاً»(٢).

وبالنسبة لجهازى الرادار اللذين تعاقدت مصر عليهما عام ١٩٤٨، فقد رُئى «عدم تسليمهما

(١) F.O. 371/ 96969 JE 1192/69 G Extract from C.O.S. (52) 81st Meeting held on 9.6.1952, p.3.

(٢) Ibid.p.4.

ما لم يتم التوصل إلى اتفاقٍ مرضٍ - إلى حد ما - مع المصريين حول تشغيلهما وصيانتهما»[١].

ولم تكتف الحكومة البريطانية بسياستها السابقة تجاه إمداد مصر بالأسلحة البريطانية، بل استمرت فى ممارسة ضغوطها على حلفائها لاستمرار الحظر الذى فرضته منظمة حلف الأطلنطى - تحت ضغط بريطانيا والولايات المتحدة - بالنسبة لإمدادات مصر بالأسلحة والطائرات[٢]. فعندما قام رئيس أركان الطيران الإيطالى باستطلاع موقف الحكومة البريطانية فى شهر يونيو ١٩٥٢، من بيع عشرين طائرة نفاثة من طراز فامبير مُصنعة فى إيطاليا - كانت الحكومة المصرية قد طلبتها من شركة ماكى[٣] - فإن الخارجية البريطانية لم توافق على بيع هذه الطائرات لمصر[٤].

وعلى ذلك نجحت الحكومة البريطانية - التى كانت تسيطر على صناعة الطيران فى أوروبا آنذاك - فى إيقاف إمداد مصر بأية طائرات أو معدات أو قطع غيار لازمة لسلاحها الجوى. وهو الأمر الذى لم يؤد فقط إلى إيقاف نمو وتطور القوة الجوية المصرية، بل أيضاً إلى تدهور حالتها الفنية ومستوى تدريب طياريها.

أما الحكومة الأمريكية، والتى قبلت من ناحية المبدأ تزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لتجهيز قوة بوليسية من ثلاث فرق للسيطرة على الأمن الداخلى - كانت قد طلبتها حكومتا على ماهر والهلالى[٥] - فإنها ظلت على موقفها بالنسبة لاحتياجات القوات المسلحة المصرية، حيث كانت ترى أن على مصر اللجوء إلى مصدر إمدادها التقليدى، وهو المملكة المتحدة[٦].

وهكذا نرى أن سياسات الوزارات المصرية تجاه القضية الوطنية منذ عام ١٩٤٩، وردود

---

(١) Idem.

(٢) F.O. 371/ 96969, JE1192/ 73,A. Lawson (Air Ministry) to Mackworth Young (F.O.), secret letter, No. C2110/S.6, 20.5.1952.

(٣) F.O. 371/ 96969, JE 1192/70, Victor Mallet (Rome) to F.O., secret tel. No. 75 Saving, 13.6.1952.

(٤) F.O. 371/ 96969, F.O. to Rome secret tel., No. 554, 20.6.1952.

(٥) Foreign Relations of the United Stated, 1952-1954, Vol. IX, Part 2, The Secretary of State to the Embassy in Egypt, Confidential tel., No. 1581, 11.4.1952, p.1787-1789. - Ibid, P. 1765, 1777, 1797.

(٦) F.O. 371/ 96969 JE 1192/109, R. Stevenson to F.O., Priority and secret tel. No. 1575, 22.10.1952.

الفعل البريطانية والأمريكية تجاهها، والحصار الذى فرضته هاتان الدولتان حول تسليح القوات المصرية عامة وسلاحها الجوى بصفة خاصة، أدت جميعها فى النهاية إلى إعاقة تطوير القوة الجوية المصرية خلال تلك الفترة وتدهور حالتها الفنية. فسياسات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية - المسيطرتين على صناعة الطائرات فى الغرب آنذاك - تجاه إمداد القوة الجوية المصرية باحتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار، كانت مبنية دائماً على مواقف وسياسات الحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية فى المنطقة والتى تعتبر مصر حجر الزاوية فيها.

فمع قبول وزارة إبراهيم عبد الهادى بالمباحثات العسكرية قبل حسم القضايا السياسية مع استمرار التحالف وتعليق المطلب الوطنى بالجلاء، كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتلبية مطالب التسليح المصرية، إلا ماكان يتعارض منها مع الاحتياجات العاجلة للقوات البريطانية أو حلفائها فى أوروبا. كما كانت الحكومة الأمريكية مستعدة للدفاع عن إمداد مصر بالمعدات العسكرية البريطانية فى مواجهة أنصار إسرائيل فى الكونجرس الأمريكى، على أساس أن مصر حليف هام للغرب وتمثل ركناً أساسياً فى مخططاته الدفاعية فى منطقة الشرق الأوسط.

وعندما تحولت السياسة المصرية فى عهد وزارة الوفد إلى التمسك بالمطالب الوطنية بالنسبة لقضيتى الجلاء والوحدة مع السودان، واتخاذها سياسة محايدة تجاه الحرب الكورية - التى كانت الولايات المتحدة وبريطانيا متورطين فيها - قامت الأخيرة بتشجيع من الأولى بحظر إمداد مصر بالطائرات والدبابات كما رأينا. كما اعتبرت الحكومة الأمريكية أن مصر دولة غير مؤهلة للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية من الأسواق الأمريكية.

ومع توقف المباحثات المصرية - البريطانية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ توقفت كافة الإمدادات العسكرية البريطانية، بما فى ذلك قطع غيار الأسلحة والطائرات والمعدات. بل إن السلطات البريطانية كانت مستعدة لإصدار أوامرها لقواتها الجوية فى مصر بتدمير القوة الجوية المصرية لو بدا منها أية بادرة تشير إلى تدخلها لحماية قوات الشرطة فى الإسماعيلية.

ورغم قيام وزارة على ماهر بأعمال التهدئة والسيطرة على الموقف الداخلى وإيقاف الكفاح المسلح - حتى يمكن استئناف المباحثات من حيث توقفت قبل إلغاء المعاهدة - فإنها لم تحظ

بقبول الخارجية البريطانية أو مساندة الملك، لتعاونها ومهادنتها للوفد. ومن ثم، رأى كل من الملك والسفير البريطانى أن تلك الوزارة غير جديرة باستئناف المباحثات معها، كما رأت الخارجية البريطانية أن سياستها لا تسمح برفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى مصر.

أما وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى، فبالرغم من تأييد كل من الحكومة البريطانية والأمريكية لسياستها الداخلية، فقد حال تعثر المباحثات دون قيام الحكومة البريطانية بالإفراج عن بعض الطائرات والمعدات وقطع الغيار التى كانت القوة الجوية المصرية فى أمس الحاجة إليها. وهو الأمر الذى كانت الحكومة البريطانية مستعدة له - كما رأينا - فى حالة تقدم المباحثات، بل إن الأخيرة كانت مستعدة لإطلاق إمداد مصر بالمعدات والطائرات الحديثة وإعطائها أسبقية الدول الحليفة فى حالة نجاح المفاوضات(١).

وعلى ذلك، نرى أن تجاوب الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية، كان مرهوناً بالسياسة المصرية تجاه المخططات الغربية فى المنطقة، ومدى قبولها للتعاون فى إطار هذه المخططات - حتى لو كان ذلك على حساب تحرير ترابها الوطنى وحرية قرارها السياسى - وهو ما رفضته وزارة الوفد وأجبرت الوزارات التى تلتها على رفضه أيضاً(٢). وهكذا قُدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطويرها سنوات طويلة أخرى، بالرغم مما أُدرج لها من اعتمادات مالية وبُذل من جهود صادقة.

ثانياً : أثر السياسة الإسرائيلية فى ظل الإنحياز إلى الغرب على تطور القوة الجوية :

١- منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل :

تولى الحكم فى إسرائيل فى السنوات السابقة للثورة المصرية (١٩٥٠-١٩٥٢)، ثلاث وزارات ائتلافية، شُكّل حزب «المپاى» بزعامة بن جوريون أغلب أعضائها. وكان بقاء بن جوريون على رأس هذه الوزارات، يعنى استمرار السياسة الإسرائيلية المتشددة حيال النزاع العربى/الاسرائيلى، ومحاولة فرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. ولما كانت هذه الشروط مرفوضة من الدول العربية - كما رأينا فى الفصل السابق - فقد وصلت جهود لجنة

(١) F.O. 371/ 96969, JE 1192/69G, Extract from C.O.S. Meeting, 9.6.1952, op. cit., p.3.

(٢) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤.

التوفيق الدولية خلال مؤتمر باريس عام ١٩٥١ إلى طريق مسدود. واضطرت اللجنة إلى تقديم تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - فى دور انعقادها السادس - تعلن فيه عجزها عن القيام بالمهام التى أوكلت اليها(١).

وكان عدم قبول إسرائيل لحل عادل للمشاكل المعلقة بينها وبين الدول العربية، يعنى استمرار حالة الحرب والعداء بينها وبين تلك الدول. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تدعيم قدراتها العسكرية وتطويرها، للحفاظ على تفوقها العسكرى القائم على كافة الدول العربية. وكان الاحتفاظ بقوة ردع عسكرية فعالة، أبرز أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية(٢).

وبالنسبة للقوة الجوية، فإنه يمكن القول إنه خلال السنوات التالية للهدنة، كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية، ونظرة كل من القيادتين السياسية والعسكرية إلى أسبقية القوة الجوية بالنسبة لباقى أفرع القوات المسلحة ودورها المنتظر فى الصراع المسلح، أبرز المؤثرات السياسية على تطور تلك القوة خلال هذه السنوات.

٢- أثر السياسة الخارجية الإسرائيلية على تطور القوة الجوية :

حاولت الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات السابقة للثورة المصرية، توظيف سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية فى تدبير مصادر القوة العسكرية اللازمة لسياسة الردع المستهدفة، وفرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. إلا أن سياسة الحياد التى انتهجتها فى البداية بين المعسكرين الشرقى والغربى، لم تأت بثمارها المرجوة - كما رأينا فى الفصل السابق. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير تلك السياسة والتحول إلى الانحياز الكامل للغرب، تحت ضغوط المساعدات الأمريكية المطلوبة، واللازمة لخطط استيعاب المهاجرين من ناحية، وتطوير قواتها المسلحة من ناحية أخرى.

والحقيقة أن السياسة الإسرائيلية سواء فى توجهها الأول نحو الحياد أو توجهها التالى

(١) كوهين، المرجع المشار إليه، ص ٨٦٤-٨٦٥.

(٢) بريتشر، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص ٢٩٣.

نحو الانحياز للغرب كانت تنبع من المصلحة الإسرائيلية العليا. فالزعماء الإسرائيليون كانوا يرون أن الحليف الوحيد لإسرائيل هم يهود العالم أينما وُجِدوا. وقد عبر بن جوريون عن ذلك المعنى بقوله: أن «الحليف المطلق الوحيد لاسرائيل هم يهود العالم»[١]. حيث كان يرى أن «مصالح الشعب اليهودى ليست متطابقة مع مصالح أى دولة أو كتلة فى العالم»[٢].

وقد بدأت سياسة الحياد الإسرائيلية تتهاوى تدريجياً ابتداءاً من عام ١٩٥٠، عندما وجدت حكومة الإئتلاف أن المصلحة العليا لإسرائيل تستدعى الإنحياز إلى الغرب. حيث بدأت العلاقة بينها وبين الاتحاد السوفيتى تتدهور منذ ترحيبها بالإعلان الثلاثى لدول الغرب الكبرى، والذى رأت فيه الحكومة الإسرائيلية ضماناً لحدود الهدنة ومكاسبها الإقليمية التى حققتها خلال الحرب. بينما رأى الاتحاد السوفيتى أن إسرائيل بقبولها ذلك الإعلان فإنها قد باعت نفسها للغرب[٣]، خاصة وأن ذلك الإعلان - يشير بشكل غير مباشر - إلى مساعدة دول المنطقة للقيام بدورها فى مخططات الدفاع الغربية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى.

وعندما اندلعت الحرب الكورية، تعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغط من الولايات المتحدة لتأييد سياستها تجاه التدخل فى كوريا. فأثناء مناقشة الأزمة الكورية فى الأمم المتحدة، تم إخطار السفير الإسرائيلى فى واشنطن أن الرئيس «ترومان» يطلب التأييد من إسرائيل ويطالبها بأن «تهب واقفة وتثبت وجودها»[٤]. وهو ما فسره «مايكل بريتشر» بأن «ترومان» كان يسعى فى طلب أول عمل من أعمال الصداقة المتبادلة من إسرائيل، ويتوقع الحصول عليه فى ظل ما فعلته الولايات المتحدة من أجلها[٥].

وعندما أبلغ كل من «أبا إيبان» - ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة - و «إلياهو إيلاث» - سفيرها فى واشنطن - الحكومة الإسرائيلية بالضغوط الأمريكية الشديدة، رأى صانعو السياسة الإسرائيلية أن المطلب الأمريكى لا يمكن الاعتراض عليه. وطبقاً لأقوال «والتر إيتان» - مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك - أنه كان واضحاً ألا مفر من الإستجابة للمطلب الأمريكى فى هذا الشأن[٦].

---

(١) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٤) بريتشر، قرارات فى السياسة الخارجية لإسرائيل، قسم ١، ص ١٦٠.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ومن ناحية أخرى، فقد قام اليهود الأمريكيون بدور إضافي في تحويل إسرائيل عن سياستها الحيادية. فطبقاً لما صرح به أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، كان على الحكومة الإسرائيلية أن تحسم أمرها آنذاك، «فلقد كان الاقتصاد الإسرائيلي في أسوأ حالاته، ولقد طلب بن جوريون، من السوفيت معونة اقتصادية، وكانت تلبية هذا الطلب شيئاً متوقعاً في ذلك الوقت، ولكن رد موسكو كان سلبياً. وكان اليهود الأمريكيون يقولون إن الارتباط بموسكو سوف يقلل مساعدتهم لنا، وكان يتعين علينا أن نقطع صلتنا بالطرف الآخر حتى نتمكن من الاستمرار في الحصول على المساعدات من أمريكا»[١].

وفي الوقت الذي اتخذت فيه حكومة الوفد في مصر - كما رأينا - موقفاً محايداً من الأزمة الكورية، كان بن جوريون على استعداد لإرسال قوات إسرائيلية لتحارب إلى جانب القوات الأمريكية وحلفائها في كوريا، لولا وزراؤه وقادته العسكريون الذين لم يوافقوه على ذلك. واستقر الرأي في مجلس الوزراء الإسرائيلي على الاكتفاء بالتأييد السياسي والدبلوماسي لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها تجاه التدخل في كوريا[٢].

واستمر التأييد الإسرائيلي لسياسة التدخل وتصعيد الحرب في كوريا بتصويتها في الأمم المتحدة في السابع من أكتوبر ١٩٥٠ إلى جانب مشروع القرار (الغربي) الذي يسمح للقوات الحليفة أن تعبر خط العرض ٣٨ الذي يفصل بين شطري كوريا. وأعلن شاريت - وزير الخارجية الإسرائيلية - أنه بات يعتقد أن «احتلال كوريا بأكملها بواسطة قوات الأمم المتحدة قد يكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الفعالة والسلام المستقر في كوريا[٣].

وفي ديسمبر ١٩٥٠ أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية معارضته لمشروع قرار سوفيتي يدعو إلى الإنسحاب العاجل لكل القوات الأجنبية من كوريا، وصوتت إسرائيل إلى جانب قرار غربي يدعو إلى تعيين لجنة للمساعي الحميدة تكون مهمتها محاولة التوصل إلى أساس لوقف إطلاق النار[٣].

وفي الثامن عشر من مايو ١٩٥١ أيدت إسرائيل مشروع قرار غربي يوصي بفرض حظر

---

(١) بريتشر، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، ص٦٨-٦٩.

(٢) بريتشر، قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص١٦١-١٦٢.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٢.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٤.

على إرسال الأسلحة إلى الصين الشعبية من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة(١).

وخلال السنوات التالية استمر الموقف الإسرائيلى المؤيد لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الكورية، مما جعل انحياز إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في النظام الدولى دعامة السياسة الخارجية لإسرائيل(٢).

ولم يقتصر التأييد الإسرائيلى لسياسة الغرب على أحداث مسرح الحرب الكورية بل امتد أيضاً إلى تأييد مخططات الغرب الدفاعية فى الشرق الأوسط، فعندما أخطرت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية إسرائيل فى نوفمبر ١٩٥١ بالأسس التى ستقام عليها قيادة الشرق الأوسط، وأنها ستُدعى للإشتراك فى القيادة كعضو مؤسس، فإنها أبدت رغبتها فى التعاون مع القوى الغربية فى بناء دفاع الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتى، إلا أنها تحفظت بالنسبة لاشتراكها بشكل مكشوف فى تأسيس قيادة الشرق الأوسط فى ذلك الوقت، وحتى لاتزيد من توسيع الهوة بينها وبين الاتحاد السوفيتى(٣).

وكما حدث عام ١٩٤٩، انعكست السياسة الخارجية الإسرائيلية السابقة على تطور بناء القوة الجوية الإسرائيلية فى مجالى تدريب الضباط وتوفير احتياجاتها من الأسلحة والطائرات، إلا أن تأثير هذه السياسة كان إيجابياً فى هذه المرة.

فبالنسبة للمجال الأول، بدأ تحفظ كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية تجاه تدريب الضباط الإسرائيليين فى كلا البلدين - والذى أُشير إليه فى الفصل السابق - يتلاشى تدريجياً مع إرساء الولايات المتحدة وبريطانيا سياستهما الجديدة تجاه الشرق الأوسط، - والتى تعتمد على استقرار المنطقة وتعاون دولها وقيامها بدور أساسى فى الدفاع عن تلك المنطقة - ثم قبول الحكومة الإسرائيلية للإعلان الثلاثى.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد بلورت وثيقة مجلس الأمن القومى رقم ٢/٤٧ الأساس الذى

---

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٦.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, National Intelligence Special Estimate, secret SE-23, 17.3.1952, pp. 196-198.

بُنيت عليه السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل خلال السنوات الأولى للخمسينات، بعد فشل مؤتمر «لوزان» في إيجاد حل عادل للمشاكل المعلقة بين الطرفين الأخيرين. حيث افترضت الوثيقة المشار إليها، عدم قيام علاقات مستقرة بين اسرائيل والدول العربية قبل عدة سنوات. ومن ثم، أشارت تلك الوثيقة إلى «أن الموقف يستدعى تنفيذاً حريصاً - خلال مرحلة طويلة - لسياسة موضوعية غير منحازة ولكنها حازمة لغرس الاعتدال فى كلا الطرفين لما بينهما من خلاف، مع تأكيد عدم خروج المنافسة القومية عن نطاق السيطرة»(١).

وقد أوجبت الوثيقة سالفة الذكر تأسيس السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل على القواعد التالية (٢) :

(١) الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسى والإقتصادى العربى والإسرائيلى لأمن الولايات المتحدة.

(٢) المصلحة القومية للولايات المتحدة فى كسب إحترام وحسن نية الدول العربية وإسرائيل وتوجهها نحو الغرب، بعيداً عن الإتحاد السوفيتى.

(٣) وجوب تسوية الخلاف بين الدول العربية وإسرائيل للدرجة التى تسمح لهذه الدول - على الأقل - بالعمل فى توافق لمواجهة العدوان السوفيتى.

(٤) وجوب تزويد دول المنطقة بالنصيحة والتوجيه لحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية فيها دون تحيز بين إسرائيل والدول العربية.

(٥) وجوب التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا كلما كان ذلك ممكناً.

وأكدت الوثيقة السابقة على وجوب اتباع سياسة تعاطف وقيادة حازمة لتشجيع إسرائيل والدول العربية على تطوير تعاون ودى مع الأمم الغربية، وتحقيق علاقة تقوم على حسن النية بين كل منهما(٣).

أما بالنسبة لأمن تلك الدول، فقد أوصت الوثيقة سالفة الذكر - على ضوء قرار مجلس

(١) F.R.U.S., 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on United States policy towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op. cit., p. 1436.

(٢) Ibid., pp. 1436-1437.

(٣) Ibid.p.1439.

الأمن فى الحادى والعشرين من أغسطس برفع الحظر على شحنات الأسلحة - بوجوب السماح بتصدير كميات معقولة من المواد الحربية لإسرائيل والدول العربية فى حدود متطلبات الأمن الشرعى لهذه الدول(١).

وتشير الوثائق الأمريكية إلى بداية التنسيق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى أواخر عام ١٩٤٩ بشأن تسهيلات التدريب العسكرى التى يمكن تقديمها إلى كل من الدول العربية وإسرائيل بعد رفع الحظر على شحنات الأسلحة. حيث كانت الخارجية الأمريكية ترى ضرورة «المحافظة على التوازن بين (تدريب) الضباط الإسرائيليين والعرب»(٢).

ولما كان بن جوريون قد أعلن - كما رأينا فى الفصل السابق - أنه سيرسل ضباطه للتدريب فى كل من الدول الشرقية والغربية، فقد وجدت الخارجية الأمريكية أن مسألة الأمن يجب أن توضع فى الاعتبار عند بحث تسهيلات التدريب للإسرائيليين، خاصة وأن الولايات المتحدة قد تسلمت طلبات من إسرائيل بخصوص تسهيلات التدريب لمجموعة كبيرة من الضباط(٣).

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تبحث الطلبات الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية عززت طلباتها بعملية ضغط يهودية على الإدارة الأمريكية، من خلال وسائل الإعلام التى تسيطر عليها الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة، مما اضطر وزارة الدفاع الأمريكية إلى إصدار بيان أعلنت فيه «أن الطلبات الإسرائيلية قد قُبلت ويجرى بحثها(٤).

وقد أدت جهود الحكومة الإسرائيلية من ناحية، وتنسيق سياسة دول الإعلان الثلاثى تجاه المنطقة من ناحية أخرى، إلى قبول كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية والفرنسية للعديد من بعثات الطيارين والفنيين الإسرائيليين للتدريب فيها. كما وصل إلى إسرائيل بعض الخبراء

---

(١) Idem.

(٢) Ibid., Memorandum of Conversation by Wells Stabler of the Office of African and Near Eastern Affairs, 6.12.1949, op. cit., p. 1524.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

الأمريكيين للمساهمة فى تطوير القوة الجوية الإسرائيلية فى مجال الطيران والمجالات الفنية(١).

ولا تشير المصادر الإسرائيلية المتاحة إلى إيفاد بعثات عسكرية إلى الاتحاد السوفيتى أو دول أوروبا الشرقية فى ذلك الوقت، تمشياً فى السياسة التى أعلنها بن جوريون وسبقت الإشارة إليها. ويبدو أن تشكك الدول الغربية فى التوجهات الإسرائيلية، وتدهور العلاقات السوفيتية/الإسرائيلية، قد دفعتا الأخيرة إلى الاكتفاء بالخبرة العسكرية لدول الغرب الكبرى، خاصة وأن قيادة القوة الجوية الإسرائيلية - شأنها فى ذلك شأن القوة الجوية المصرية فى ذلك الوقت - كانت من خريجى المدرسة البريطانية التى تؤمن بمنهج المدرسة الغربية عامة والبريطانية بصفة خاصة.

وفى الوقت الذى كانت تتحرك فيه الحكومة الإسرائيلية للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الغربية الكبرى لتطوير قواتها المسلحة، فإنها استمرت تعمل على الحفاظ على تفوقها العسكرى على كافة الدول العربية المحيطة بها. ولتحقيق ذلك الهدف، استمر توظيف الحكومة الإسرائيلية لسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية لتدبير احتياجات قواتها المسلحة من الأسلحة والمعداتوالطائرات.

وجاء التحرك الإسرائيلى الأخير متوافقاً مع تحرك الحكومة الأمريكية لرفع الحظر عن مبيعات الأسلحة للدول العربية وإسرائيل. إلا أن قبول دول الإعلان الثلاثى لرفع ذلك الحظر، كان مشروطاً بسعى هذه الدول للسيطرة على حجم تلك المبيعات بالتنسيق مع الدول الغربية الأخرى المصدرة للأسلحة، حتى يمكنها المحافظة على استقرار المنطقة وعدم تجدد القتال مرة أخرى(٢)، وهو ما تم إعلانه فى مايو ١٩٥٠ فيما عُرف باسم الإعلان الثلاثى للولايات المتحدة وبريطانياوفرنسا.

---

(١) شيف، المرجع المستشار إليه، ص٣٨-٣٩، ٤٤.

(٢) F.R.U.S., 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on the United States Policy Towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op.cit., p. 1439.

وعلى ذلك، لم توافق الحكومة الأمريكية فى البداية على الطلبات الإسرائيلية لشراء الأسلحة وطائرات القتال الأمريكية قبل تنسيق سياستها - تجاه تسليح الدول العربية وإسرائيل - مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية، خاصة وأن الحكومة الأمريكية كانت ترى آنذاك أن إسرائيل تثير الإضطراب فى المنطقة، وأن الدول العربية لم تكن تخطط لأى عدوان على إسرائيل على الإطلاق، فضلاً عن أن رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية كانوا يرون أن الأخيرة لديها كميات كافية من الأسلحة، وأن قوتها الجوية بصفة خاصة أكبر مما لدى الدول العربية مجتمعة(١).

وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن إسرئيل عندما فشلت فى الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية بشأن تزويدها بمطالبها من طائرات القتال، فإنها لجأت مرة أخرى إلى ممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية فى ربيع عام ١٩٥٠، مستغلة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية فى ذلك الوقت وصفقات الطائرات البريطانية لمصر فى خريف عام ١٩٤٩(٢).

واستندت الحكومة الإسرائيلية فى تحركها الجديد على أصدقائها فى الكونجرس الأمريكى، فضلاً عن التغيرات التى كانت تحدث آنذاك لصالح إسرائيل فى الولايات المتحدة. وعلى حد قول «كاجان فقد «أصبح الرأى العام هناك متعاطفاً جداً معنا، وامتد ذلك ليس فقط إلى أغلب أعضاء الكونجرس، بل شمل أيضاً الرئيس ترومان نفسه .. وقد طالبناهم بالتدخل بقوة لصالحنا. ونتيجة للضغط من كل جانب، تم انتزاع وعد غامض من وزير الخارجية الأمريكية بإعادة النظر فى قرار وزارته»(٣). وطبقاً لما أشار إليه السناتور چاكوبسون فى مذكراته، فإن الرئيس ترومان أكد له آنذاك، «أن إسرائيل سوف تحصل على كمية من الأسلحة إذا كانت تحتاجها، راجياً ألا تحتاجها .. فقد كان على ثقة من أنه لن تكون هناك أية حرب جديدة فى إسرائيل»(٤).

وبعد أن تم تنسيق سياسة تصدير الأسلحة إلى الدول العربية وإسرائيل بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين - طبقاً لما جاء فى البيان الثلاثى لتلك الدول - وافقت كل من كندا

(١) Kagan, op. cit., pp. 172-173.

(٢) Ibid., 152-153, 172-174.

(٣) Idem..

(٤) Spiegel, op. cit., p. 146.

والولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بالأسلحة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الأخيرة اشترطت قصر مبيعات الأسلحة والطائرات على ما تجده إسرائيل فى سوق المخلفات من الأسلحة الدفاعية(١).

وعلى ذلك، حصلت إسرائيل على تراخيص التصدير لطائرات التدريب من طرازات «بيبر» و«ستيرمان» و «هارفارد» من الولايات المتحدة، كما تم شراء عدد من طائرات القتال من طراز «موستانج» تم فكها وشحنها إلى إسرائيل على أنها قطع غيار(٢). كما حصلت القوة الجوية الإسرائيلية على مزيد من طائرات «هارفارد» للتدريب المتقدم وبعض طائرات «الموستانج» الإضافية من كندا(٣).

وفى أوائل عام ١٩٥٢ وافقت الحكومة الأمريكية على تزويد إسرائيل بعشرين طائرة «موستانج» أخرى من المخلفات بشرط أن تُنزع مدافعها قبل مغادرتها للولايات المتحدة(٤). وهذا الشرط – إن صحت رواية «كاجان» – يوضح سذاجة المحاولة الأمريكية للظهور بمظهر الدولة المحايدة التى لا تدعم القوة الإسرائيلية المتفوقة أمام الدول العربية. فالحكومة الإسرائيلية التى كانت قادرة على تهريب طائرات بأكملها من الولايات المتحدة آنذاك، لم تكن عاجزة على تهريب مائة وعشرين مدفعاً لتسليحها لم يكن يزيد وزنها جميعاً على ستة أطنان كما كانت الحكومة الإسرائيلية قادرة على شراء هذه المدافع من الأسواق الأوروبية لو عجزت عن إخراجها من الولايات المتحدة.

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية آنذاك على الولايات المتحدة وكندا، فقد غطت تلك الجهود كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية بحثاً عن الطائرات الحربية. إلا أنه بالنسبة للأخيرة، فإن الجهود الإسرائيلية لم تُكلَّل بالنجاح، حيث كان على دول أمريكا اللاتينية الحصول مسبقاً على موافقة الولايات المتحدة – الدولة المصنعة لتلك الطائرات – قبل بيعها إلى إسرائيل(٥). أما فى أوروبا

---

(١) Kagan, op. cit., pp. 174-175.

(٢) Ibid., p.175.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

(٤) Kagan, op. cit., pp. 18 7.

(٥) Ibid., p. 175,

فقد كان الموقف مختلفاً، فرغم تعثر الجهود الإسرائيلية فى البداية إلا أن الموقف تغير تماماً بعد ذلك.

وقد بدأت تلك الجهود تطرق أبواب كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٠ للحصول على المقاتلات النفاثة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الجهود الإسرائيلية فى بريطانيا وصلت إلى طريق مسدود لاعتراض الخارجية البريطانية، رغم التعاون الذى لاقته البعثة الإسرائيلية من المسئولين عن صناعة الطيران فى المملكة المتحدة(١).

ولم يكن حظ الجهود الإسرائيلية فى فرنسا - فى البداية - بأفضل من بريطانيا. فرغم موافقة وزارة الطيران الفرنسية فى شهر يونيو ١٩٥٠ على بيع طائرات «الأوراجون» لإسرائيل، فإن الخارجية الفرنسية عارضت هذه الصفقة، انطلاقاً من سياسة البيان الثلاثى(٢).

وقد زاد ذلك الفشل الابتدائى فى أوروبا من قناعة بعض المسئولين فى إسرائيل بأن الدول الأوروبية - وفرنسا بصفة خاصة - غير قادرة على اتخاذ قرار ما دون موافقة الحكومة الأمريكية، إلا أن المسئولين الإسرائيليين فى فرنسا كانوا يرون أنه «بالرغم من أن النفوذ الأمريكى كان حاسماً فى وزارة الخارجية الفرنسية، فإن بعض الوزارات الأخرى وخاصة وزارة الدفاع كانت تحارب من أجل سياسة فرنسية مستقلة. وكانت القوات المسلحة الفرنسية تساند وزارة الدفاع (فى تلك السياسة)»(٣).

وقد أسفرت رؤية المسئولين الإسرائيليين فى باريس وجهودهم عن تدعيم القوة الضاربة للسلاح الجوى الإسرائيلى باثنتين وستين طائرة من طراز موسكيتو ذات المحركين، تم توقيع عقد شرائها مع فرنسا فى فبراير ١٩٥١(٤). وكان بعض هذه الطائرات مجهزاً للقتال الليلى،

---

(١) Ibid., pp. 170-171.

(٢) Ibid., pp. 165-166.

يوضح رفض دول البيان الثلاثى تزويد إسرائيل آنذاك بالطائرات النفاثة - رغم تعاطفها معها - أن حكومات تلك الدول كانت مقتنعة بتفوق إسرائيل العسكرى وأنه ليس هناك ما يهددها من الدول العربية، وأن تزويد إسرائيل بمزيد من الطائرات الحديثة قد يشجعها على مزيد من العدوان الذى كانت تمارسه فى ذلك الوقت.

(٣) Ibid., p. 166.

(٤) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢. Ibid., pp. 177-178, 180. Gunston, op. cit., p. 54.

والبعض لأغراض الاستطلاع، بينما كان أغلبها مجهزة كمقاتلات قاذفة[١]. وجُهزت المقاتلات الليلية من هذه الطائرات فى إسرائيل بالرادار، حيث شكلت أول سرب للمقاتلات الليلية فى السلاح الجوى الإسرائيلى[٢]. كما شكلت باقى طائرات الموسكيتو القوة الضاربة الرئيسية لذلك السلاح حتى منتصف الخمسينات[٣].

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية فى أوروبا على فرنسا والمملكة المتحدة، فقد بدأت تلك الجهود فى إيطاليا عام ١٩٥١. حيث عُرض على الإسرائيليين ثلاثون طائرة من طراز «سبيتفير» فضلاً عن عشرين محركاً احتياطياً وكمية من قطع الغيار لهذه الطائرات، كان الإيطاليون يعتزمون بيعها لمصر لولا اعتراض منظمة حلف الأطلنطى[٤].

وقد طالت مفاوضات تلك الصفقة رغم الحالة الممتازة للطائرات، نتيجة لاختلاف الجانبين حول الأسعار التى عرضها كل منهم، وبعد العديد من المناقشات تم توقيع عقد بيع هذه الطائرات إلى إسرائيل فى النهاية[٥]. وتشير بعض المصادر الغربية إلى أن إسرائيل تسلمت تسع طائرات أخرى من نفس الطراز عام ١٩٤٩ قبل عقد الصفقة الإيطالية[٦].

وفى السويد نجحت الجهود الإسرائيلية فى الحصول على موافقة الحكومة السويدية عام ١٩٥٢ على بيع خمس وعشرين طائرة مقاتلة أخرى من طراز «موستانج» إلى إسرائيل. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن صفقتى طائرات الموستانج الأمريكية والسويدية قد أثارتا ضيق الجيش والبحرية الإسرائيلية اللذين كانا يشكوان من حالة عتادهما، واتّهما القيادة الإسرائيلية بالتحيز إلى القوة الجوية، حيث كانت الصفقة السويدية تؤثر على الاعتمادات المخصصة للدفاع بشكل عام[٧]. ومن ثم، تم الاتفاق على بيع طائرات صفقة الموستانج الأمريكية الأخيرة غير المسلحة،

---

(١) Gunston, op. cit., p.54

(٢) Idem.

(٣) Rubinstein and Goldman, op. cit., p.66.

(٤) Kagan, op. cit., pp. 185-186.

(٥) Ibid., p. 187.

(٦) Gunston, op. cit., p.40.-
يحتمل أن تكون الطائرات التسع من بقايا الصفقة التشيكية التى بدأ تسليمها فى خريف ١٩٤٨.

(٧) Kagan, op. cit., p.188.

حتى يمكن الحصول على الموستانج السويدية كاملة التسليح والتجهيز والتى كانت تتمتع بحالة فنية ممتازة(١). وسرعان ما أُبرمت الصفقة مع الحكومة السويدية، وقام الطيارون السويديون بنقل هذه الطائرات جوا إلى إسرائيل(٢).

ورغم الزيادة الكبيرة التى طرأت على القوة الجوية الإسرائيلية بواسطة الصفقات السابقة، فلم تكن الزيادة العددية هي الهدف الوحيد لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية، بل كانت الكفاءة النوعية مطلباً أساسياً أيضاً فى تطوير تلك القوة(٣). ويضيف «كاجان»، «أن الحصول على النفاثات أصبح ضرورة، ليس فقط من ناحية القوة العسكرية، وإنما أيضاً من أجل الهيبة فى الحرب النفسية التى كنا مضطرين إلى شنها»(٤).

ونظراً لفشل إسرائيل فى الحصول على المقاتلات النفاثة من بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٥٠ - خاصة بعد اندلاع الحرب الكورية وحاجة الولايات المتحدة إلى كل إنتاجها من تلك الطائرات لمواجهة متطلبات تلك الحرب - فقد اتجهت الجهود السياسية الإسرائيلية مرة أخرى إلى فرنسا من أجل الحصول على طائرات «الأوراجون»(٥). ورغم تحفظ قدامى ضباط القوة الجوية الإسرائيلية من خريجى المدرسة البريطانية، الذين كانوا يتشككون فى قدرة الطائرات الفرنسية التى لم يتم اختبارها(٦)، ويولون ثقتهم للطائرات البريطانية والأمريكية التى تمت تجربتها فى الحرب الكورية، فقد تغلبت الاعتبارات السياسية فى نهاية الأمر(٧). إلا أنه بالرغم من الوعود التى أُعطيت للإسرائيليين من بعض الشخصيات السياسية الفرنسية، فقد اعترضت الحكومة الفرنسية فى يوليو ١٩٥٢ على بيع طائرات «الأوراجون» لإسرائيل(٨).

---

(١) Idem.

(٢) Ibid., p. 189.

(٣) Ibid., p. 190.

(٤) Idem.

(٥) Ibid., p.192. - Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, The Secretary of Defence to the Secretary of State, top secret letter, 19.4.1952, p. 915.

(٦) بدأ انتاج الأوراجون عام ١٩٥١ ولم تُختبر فى العمليات الحقيقة قبل حرب ١٩٥٦ فى سيناء.

(٧) Kagan, op. cit., p. 191.

(٨) Idem.

ويشير «كاجان» إلى أن «فرنسا وضعت المسألة أمام اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط[١]، حيث رفضت بريطانيا بشدة السماح لإسرائيل بالحصول على طائرات فرنسية»[٢]. والأرجح أن الرفض البريطاني - إن صحت رواية «كاجان» - يعود إلى قناعة كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالتفوق العسكرى الإسرائيلى من ناحية، ورغبة الحكومتين البريطانية والأمريكية فى عدم إفساد الجهود التى كانت تبذلانها للاتفاق مع الحكومة المصرية حول قاعدة قناة السويس ومشاركة مصر فى حلف الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

٣- نظرة القيادتين السياسية والعسكرية إلى دور وأسبقية القوة الجوية وأثرها على تطور تلك القوة :

عندما بدأت مرحلة إعادة تنظيم القوات المسلحة الإسرائيلية وتطويرها بعد الهدنة، كان مُتوقعاً أن تلقى القوة الجوية الإسرائيلية حظها من العناية على ضوء انجازاتها فى تلك الحرب، رغم بناء تلك القوة تحت نيران القتال. إلا أن القيادة السياسية - التى ساندت بناء تلك القوة ورعتها طوال الحرب - سرعان ما تخلت عن مساندتها السابقة لعملية تطوير تلك القوة، فى ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التى واجهتها إسرائيل بعد الحرب، والفهم الخاطئ لدور القوة الجوية فى الصراع المسلح وأسبقيتها بالنسبة لأفرع القوات المسلحة الأخرى. ولم يكن مصادفة أن اثنين من القادة الثلاثة الذين تولوا قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى خلال سنواته الخمس الأولى بعد الحرب، كانا من رجال القوات البرية، ويفتقران إلى الخبرة اللازمة فى مجال القوة الجوية، رغم انجازاتهما فى المجالات الأخرى[٣].

وكان أول من واجه موقف القيادتين السياسية والعسكرية بعد الحرب هو الجنرال «أهرون ريميز» قائد السلاح الجوى الإسرائيلى فى ذلك الوقت[٤]، والذى شعر بأن نوعية الطائرات

---

(١) اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط هى اللجنة التى تشكلت من ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لبحث وتنسيق مبيعات الأسلحة من تلك الدول إلى الشرق الأوسط بعد الإعلان الثلاثى.

(٢) Ibid., p. 192.

(٣) بن بورا ودان، يورى، الميراج فى مواجهة الميج، تعريب الهيئة العامة للاستعلامات، قسم ١، (القاهرة : الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٦٧)، ص٥١-٥٢.

(٤) أهرون ريميز ضابط طيار من خريجى المدرسة البريطانية، خدم فى القوات الجوية الملكية الكندية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان رئيسا لأركان السلاح الجوى الإسرائيلى فقائدا له خلال حرب ١٩٤٨، وهو أول قادة هذا السلاح الذين تميزوا بالفهم الصحيح لدور القوة الجوية فى الصراع المسلح.

التى توفرت للقوة الجوية خلال الحرب أصبحت غير ملائمة، بعد أن شهدت طائرات «مسرشميت» نسبة عالية من الحوادث، ولم يبق بحلول عام ١٩٥٠ سوى خمس وعشرين طائرة، كما أن طائرات سپيتفير بالرغم من حالتها الجيدة، لم تكن ملائمة بالمقاييس العالمية فى عصر النفاثات [١].

وقد اصطدم «ريميز» الذى حاول بشدة تحديث القوة الجوية الإسرائيلية ـ بمشكلتى تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحديث تلك القوة، والفهم الخاطىء من قبل رئاسة الأركان العامة لأسبقية ودور القوة الجوية فى حروب المستقبل، وتخلى القيادة السياسية عن مساندته فى هذا الخلاف.

ويفسر كل من «بن بورا» و «يورى دان» موقف القيادة السياسية من هاتين المشكلتين، بأن كلاً من «بن جوريون» ووزراء ماليته ابتداءً من «كابلان» إلى «ليفى أشكول» ـ الذين شبوا وعاشوا فى الاتحاد السوفيتى ـ كانوا ينظرون إلى الطيران على أنه مجرد هراء[٢]. أما كل من «موري روبنشتاين» و «ريتشارد جولدمان» فقد أشارا إلى أن «بن جوريون» لم يكن يرى أن هناك حاجة إلى قوة جوية قوية، ويفضل إعطاء الأسبقية فى الإنفاق للقوات البرية ونظام الكيبوتز، حيث كان يرى أن تلك المستعمرات هى التى صدت هجوم القوات العربية عام ١٩٤٨، وأن القوات البرية الإسرائيلية هى التى طردت تلك القوات من إسرائيل[٣].

إلا أن الأقوال السابقة تتعارض تماما مع تصريحات «بن جوريون»، والتى أشار إليها «بن بورا» و «يورى دان» نفسهما. فمع بداية عام ١٩٤٩ ـ بعد انتهاء الحرب ـ أشاد «بن جوريون» بجهود القوة الجوية الإسرائيلية فى تلك الحرب بقوله:

«إذا كان دولة إسرائيل موجودة اليوم، وإذا كانت حدودها تمتد من دان إلى إيلات، فهو يرجع إلى جانب كبير إلى السلاح الجوى الإسرائيلى. فلم نكن نستطيع بكل تأكيد أن نصد الغزو العربى ونحرر النقب بدون تفوقنا الجوى» [٤].

وهذا القول من «بن جوريون»، بالإضافة إلى جهوده السابقة فى تدعيم القوة الجوية

---

(١) Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 64.

(٢) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٩ – ٤٠. Ibid., p. 65

(٣) بن بورا، دان، المرجع المشار إليه ص ٥١. Rubinstein and Golman op. cit., p. 65 .

(٤) بن لورا، دان، المرجع المشار إليه، ص ٤٨.

الإسرائيلية توضح ـ دون شك ـ أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع كان متفهما تماما لأهمية القوة الجوية وأثرها فىّ الصراع المسلح، على عكس ماجاء فى الأقوال المشار إليها لأولئك الكتاب.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم إذن كان الخلاف حول دعم القوة الجوية الإسرائيلية وتحديثها فى ذلك الوقت، وتخلى القيادة السياسية عن مساندة جهود قائد السلاح الجوى الإسرائيلى فى هذا الشأن؟ وهما أمران تجمع عليهما المصادر الإسرائيلية.

وطبقا لرواية «عيزرا وايزمان» أحد قادة السلاح الجوى الإسرائيلى ووزير الدفاع فيما بعد ـ فإن الخلاف المشار إليه تفجر على أثر مطالبة «ريميز» بدرجة معينة من الاستقلال للسلاح الجوى، وإعطاء ذلك السلاح أسبقية فى الاعتمادات المالية بما يسمح له بالحصول على أعداد كبيرة من الطائرات الحديثة، لمواجهة الدور المنتظر للقوة الجوية الإسرائيلية فى الحرب مستقبلا[1]، وهو ما رفضته رئاسة الأركان العامة ، واعتبرت قائد السلاح الجوى ومعاونيه من الحالمين وأن عليهم أن يزيلوا ذلك الهراء من رؤسهم [2].

فلم يكن رئيس الأركان العامة يرى فى القوة الجوية ـ فى ظل الظروف القائمة آنذاك، ونوع المعارك التى خاضتها القوات الإسرائيلية أو التى يمكن أن تخوضها مستقبلا ـ أكثر من مدفعية بعيدة المدى، لا تزيد مرتبتها كثيرا عن مستوى اللواء الذى يتبع الأركان العامة ويأتمر بأوامرها[3]. بل إن رئيس الأركان كان يتساءل: لماذا يكون الطيار مختلفا عن رجل المدفعية وسائق الدبابة، ولماذا يجب أن يكون له مستوى مختلف من المعيشة، ويتمتع بطعام وملبس أحسن، ويقيم فى ثكنات أفضل»[4].

---

(١) Weizman, op. cit., p. 104.

(٢) Idem.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

هذا الموقف من رئاسة الأركان الإسرائيلية آنذاك ـ التى لا تفرق بين الطيار وسائق الدبابة ـ يعكس المحنة التى تمر بها أى قوة جوية تتبع لقيادة برية غير متفهمة لطبيعية عمل القوة الجوية الحديثة فى عصر النفاثات ومتطلباتها. وكان على القوة الجوية المصرية أن تمر بنفس المحنة لولا جهود البعثة البريطانية التى حققت لتلك القوة قدرا من الاستقلال منذ عام ١٩٤٦، وخاصة بالنسبة للميزانية مما يسمح بتدبير الاعتمادات اللازمة لتحديث تلك القوة لولا الضغوط البريطانية والأمريكية التى تعرضت لها مصر وسبق الإشارة إليها.

وإزاء استحفال الخلاف بين قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى ورئاسة الأركان العامة نتيجة لعدم الاستجابة لمطالب الأولى، وفهم الأخيرة الخاطىء، لطبيعة عمل القوة الجوية الحديثة ومتطلباتها، فقد اضطر «بن جوريون» للتدخل فى الأمر، وتشكيل لجنة لدراسة السلاح الجوى[١]، ورغم أن توصيات اللجنة كانت قريبة من مطالب «ريميز»، إلا أن الأخير اضطر إلى الاستقالة فى نهاية الأمر[٢]. حيث تحول الموضوع ـ علي قول «ريميز» ـ إلى جدل شخصى، فقد «فُسر كل اقتراح مثل إقامة مساكن لعائلات الطيارين بالقرب من القواعد الجوية، أو وضع قائمة (أقدمية) خاصة بالطواقم (الأطقم) الجوية، بأننى أسعى لإقامة جيش مستقل[٣]». كما شعر «ريميز» ـ بعد سنتين من الإلحاح والمناشدة غير المثمرة ـ أنه لن يستطيع تغيير موقف رئيس الوزراء ووزير الدفاع من زيادة تدعيم القوة الجوية الإسرئيلية [٤].

ولم يكن أمام قائد السلاح الجوى الإسرائيلى فى نهاية عام ١٩٥٠ سوى تقديم استقالته، ليقنع كلاً من القيادتين السياسية والعسكرية أنه لا يستطيع أن يقوم بوظيفته فى ظل الميزانية والصلاحيات المحدودة المتاحة له، حيث كان يرى أن دور القوة الجوية الإسرائيلية يجب أن يكون أكبر من مجرد تقديم المعاونة للقوات البرية [٥].

ولا يمكن فهم عدم مساندة «بن جوريون » آنذاك لطموحات التحديث والتطور للقوة الجوية الإسرائيلية ـ والتى كان يلح عليها قائد سلاحه الجوى ـ إلا لو عرفنا أن الموقف الاقتصادى الإسرائيلى كان غاية فى السوء بعد الحرب التى امتدت طوال عام ١٩٤٨[٦]. وهو الموقف الذى كان من أسباب تخلى الحكومة الإسرائيلية عن سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين الشرقى والغربى واتجاهها لمساندة السياسة الأمريكية حتى لا تخسر الدعم المالى والاقتصادى الذى

---

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٩ - ٤٠.

Weizman, op. cit., p. 105.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 65.

(٥) Idem.

(٦) لمعرفة تفاصيل الموقف الاقتصادى الإسرائيلى المتدهور منذ عام ١٩٤٩، حتى عام ١٩٥٢ والمعاونات الأمريكية التى حصلت عليها لمحاولة علاج ذلك الوقف، انظر:

Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, Memorandum by the Acting Secretary of State to the President, secret, 30.6.1952, op. cit., pp. 953 -599.

تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، سواء من الجماعات اليهودية أو الحكومة الأمريكية نفسها. حيث كان على الحكومة الإسرائيلية أن توفر الملجأ وفرص العمل لآلاف المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل، فضلا عن إصرار تلك الحكومة على استمرار تدفق المهاجرين إليها بأعداد كبيرة[١].

ويبدو أن « بن جوريون» ـ فى ظل التفوق العسكرى الإسرائيلى العام والموقف الاقتصادى السيء ـ قنع بالتفوق الجوى الذى حققته إسرائيل فى المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨، واكتفى بمحاولة الحفاظ على ذلك التفوق بتدعيم القوة الجوية الإسرائيلية بالقدر الذى سبق تناوله عند استعراض جهود تسليح هذه القوة بعد الحرب. ومن هنا جاء موقف رئيس الوزراء فى عدم مساندة مطالب «ريميز» الطموحة لتحديث القوة الجوية، والتى كانت ستُحتمِّل الميزانية الإسرائيلية المرهقة مزيداً من الأعباء المالية الإضافية، خاصة وأن دول الإعلان الثلاثى كانت تحافظ من ناحيتها على إبقاء القوة العربية دون المستوى الذى يشكل خطورة على إسرائيل.

كما يبدو أن «بن جوريون» ـ رغم تقديره لأهمية دور القوة الجوية ـ لم يكن مستعداً لإعطاء تلك القوة أسبقية عن القوات البرية التى كان مقتنعا بأهميتها هى لأخرى. إلا أنه حاول الموازنة بين مطالب السلاح الجوى واحتياجات القوات الإسرائيلية الأخرى. أما درجة الاستقلال التى كان يطالب بها قائد السلاح الجوى، فيبدو من روايتى كل من «ريميز» و «وايزمان» أن بن جوريون ـ رغم قدرته على حسم هذه المسألة بصفته رئيسا للوزراء ووزيراً للدفاع فى نفس الوقت ـ فإنه تركها لتقدير هيئة الأركان العامة.

وهكذا قُدِّر «لريميز» ألا ينجح فى تحقيق أهدافه فى تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وإدخالها عصر النفاثات. فكان كل ماحصلت عليه تلك القوة فى عهده بعد الحرب هو مزيد من طائرات التدريب وعدد قليل من طائرات «الموستانج» من كندا والولايات المتحدة [٢]. كما تم فى عهده أيضا إنشاء مدرسة الطيران والمدرسة الفنية، مما سمح بإجراء تدريب الطيران والتدريب الفنى فى إسرائيل بعد أن كان يجرى خارج البلاد. وكانت مجالات التدريب المختلفة هى الإنجاز الحقيقى لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين، بعد الحرب

(١) Idem.

(٢) Kagan, op. cit., pp., 167, 174 - 175.

(١٩٤٩ - ١٩٥٠)[١]. وبالرغم من عدم تمكن ريميز من تحقيق طموحاته فى تحديث تلك القوة خلال فترة قيادته، فإنه يمكن القول، إنه تمكن من إرساء قواعد تلك القوة رغم كل الصعوبات التى واجهته.

ولما كان كبار ضباط قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى يؤيدون سياسة «ريميز» السابقة ويشاركونه طموحاته تجاه تحديث وتطوير القوة الجوية الإسرائيلية»[٢]، فقد أدى الخلاف مع القيادة الإسرائيلية، حول هذه السياسة ـ ليس إلى استقالة الجنرال «ريميز» فحسب ـ وإنما أيضا إلى تعيين خليفة له من خارج السلاح الجوى الإسرائيلى، هو «شلومو شامير»، والذى كان يُنظر إليه على أنه رجل المهام الصعبة[٣]. ولم يلق تعيين «شامير» ـ بطبيعة الحال ـ ترحيبا فى السلاح الجوى، وقدم بعض القادة الأكفاء منه استقالاتهم. وقد تمت الموافقة على جميع هذه الاستقالات باستثناء استقالة «دان تولكوفسكى» الذى رأى القائد الجديد أن يستبقيه فى الخدمة [٤].

ولم تستمر قيادة «شامير» سوى ثمانية أشهر، أُضطر فيها إلى تولى مسئولية أفرع قيادة السلاح الجوى التى استقال قادتها، بالإضافة الى مسئولية قيادة السلاح نفسه واعتبر القائد الجديد أن مهمته الرئيسية هى إعادة تنظيم تلك القيادة، فعمل على تجميعها فى مدينة الرملة بعد أن كانت أفرعها مبعثرة فى عدة أماكن فى يافا.

وفى عهد شامير أُضيف جناحٌ جديد إلى القوة الجوية الإسرائيلية، وضُمت إليها وحدات الدفاع الجوى، كما أُدخلت عدة تحسينات على القواعد الجوية وأُنشىء العديد من الممرات [٥].

إلا أنه يمكن القول، إن أكبر انجازات تطوير القوة الجوية الإسرائيلية في عهد ذلك القائد كانت فى مجال مشتروات الطائرات، حيث تمت فى عهده صفقة «الموسيكتو» مع فرنسا، كما

---

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١. Weizman, op. cit., p. 105.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) نفس المرجع، ص ٤١.

دان تولكوفسكى أحد القادة الإسرائيلية الذين تخرجوا من المدرسة البريطانية وخدم فى قواتها الجوية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان يتمتع ـ كريميز ـ برؤية واضحة وفهم سليم لدور القوة الجوية الحديثة وطبيعة عملها فى الصراع المسلح.

(٥) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤١ ، بن بورا ودان، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

بدأت المفاوضات الناجحة مع كلٍّ من إيطاليا والولايات المتحدة، والتى انتهت فى عهد خليفته بصفقتى المقاتلات من طرازى «سبيتفير وموستانج»، التى سبقت الإشارة إليهما(١).

وفى عهد شامير قامت القوة الجوية الإسرائيلية بأولى مهامها القتالية بعد حرب ١٩٤٨، تطبيقا لاستراتيجية الردع التى قررتها الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب حيث قامت ثمانى طائرات طرازى «سبيتفير وموستانج» بمهاجمة قرية الحمة السورية، رداً على اشتباك القوات السورية(٢)، مع قوة إسرائيلية حاولت اقتحام المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية ـ الإسرائيلية (٣).

وعلى أثر مرض شامير فى أغسطس ١٩٥١ ـ نتيجة للإرهاق الشديد فى العمل ـ اقترح رئيس الأركان العامة تعيين «حاييم لاسكوف» ـ أحد القادة البريين ـ خلفا له بصفة مؤقتة، إلا أنه بعد بضعة أسابيع، تم تثبيت القائد الجديد فى منصبه(٤).

وقد فوجىء «لاسكوف» ـ الذى كان يشغل رئيس شعبه التدريب فى هيئة الأركان العامة ـ بذلك التعيين. وفى لقائه مع «بن جوريون»، حاول «لاسكوف» مراجعة رئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الاختيار، ومُبديا تشككه فى صحة ذلك القرار، نظراً لافتقاره (أى لاسكوف» لأية خبرة سابقة بالقوة الجوية، إلا أن «بن جوريون» أصر على قراره، ورد على تشكك «لاسكوف» بأنه أيضا (أى بن جوريون) لم يكن قبل ذلك رئيساً للوزراء ووزيرا للدفاع(٥).

وقبل أن يتولى «لاسكوف» منصبه الجديد طلب إعادة «دان تولكوفسكى» إلى الخدمة وتعيينه رئيساً لأركان السلاح الجوى، وكان الأخير قد اعتزل الخدمة إلى وظيفة مدنية قبل بضعة أسابيع من تعيين «لاسكوف» قائداً للسلاح الجوى(٦).

---

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤١ - ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١.

(٣) تحاول المصادر الإسرائيلية إلقاء تبعة اشتباك الحمة على عاتق القوات السورية، على أساس أن القوة الإسرائيلية التى اشتبكت معها القوات السورية كانت مجرد أفراد من الشرطة لها حق دخول المنطقة وليست قوة عسكرية. - نفس المرجع، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٣.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٣ - ٤٤.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٤.

ويوضح تقرير القائد الجديد ـ بعد أقل من شهر من توليه منصبه ـ أنه بالرغم من أعمال التطوير التى تمت فى عهد سلفيه، فإن السلاح الجوى الإسرائيلى كان يعانى من أوجه قصور عديدة. فبالنسبة للقيادة كان هناك نقص كبير فى القادة وضباط الأركان، كما كان العديد من الضباط غير قادرين علي القيام بأعمال الأركان بشكل صحيح(١).

وحول الوضع فى الوحدات الجوية، أوضح التقرير المشار إليه أن هناك قصوراً كبيراً فى الإدارة والانضباط، فضلا عن انخفاض الروح المعنوية والمستوي المهنى، كما كانت حالة الاستعداد والقدرة القتالية للوحدات الجوية منخفضة(٢). أما الطيارون، فرغم أنهم كانوا قادرين على قيادة طائراتهم، فإن قليلاً منهم فقط كانوا قادرين على استخدامها فى القتال(٣).

وبالنسبة لمستوى الصلاحية الفنية وحالة المواصلات ومخزونات الذخائر والوقود، يشير نفس التقرير إلى أن بعض الطائرات كانت فى حالة سيئة لسوء الصيانة، كما كان العديد من الطائرات تفتقر إلى قطع الغيار(٤).

ولم تكن المواصلات مع القواعد الجوية أحسن حالاً من طائراتها، فالمواصلات الخطية كانت سيئة، وتعدد انقطاع الاتصال بين قيادة السلاح الجوى وبعض القواعد الجوية(٥). أما مخزون الذخائر فكان يفتقر إلى القذائف والقنابل الحارقة(٦). كما كان هناك نقص فى مخزونات الوقود، التى لم تكن تكفى لأكثر من خمسة عشر يوما من العمليات (٧).

وقد ركز لاسكوف جهوده على نواحى التدريب، بحكم خبرته السابقة فى هذا المجال، وطبقا لرواية «بن بورا» و «يورى دان»، فإنه كان له الفضل فى إعطاء السلاح الجوى الإسرائيلى شبكة قوية من المدارس ومراكز التدريب والبرامج الدراسية المتعلقة بشئون

(١) نفس المرجع، ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

(٧) نفس المرجع، نفس المكان.

الطيران، فضلا عن التعليم المهنى الذى وفره للأطقم الجوية والأرضية ونُظم التدريب التى وُضعت هم[١].

وقد سمحت الاعتمادات المالية التى خُصصت للسلاح الجوى فى عهد لاسكوف ـ والتى كانت تزيد قليلا عما خصص لذلك السلاح فى عهد «ريميز» ـ بعقد صفقة «الموستانج» السويدية واستكمال صفقة المقاتلات الإيطالية من طراز «سبيتفير»، والتى بدأت مفاوضاتها فى عهد سلفه[٢]. كما بدأت فى عهده المفاوضات الناجحة مع الحكومة البريطانية خريف ١٩٥٢ والتى انتهت بتزويد إسرائيل بأربع عشرة طائرة نفاثة من طراز «متيوز» فى عهد خليفته «تولكوفسكى» [٣].

ورغم أن «لاسكوف» كان من ضباط القوات البرية، إلا أنه كان متفهما لطبيعة العلاقة بين قيادة السلاح الجوى وهيئة الأركان العامة. ومن ثم، كان لا يوافق على تدخل ضباط تلك الهيئة فى عمل قيادة السلاح الجوى. واصطدم عدة مرات مع هؤلاء الضباط، نتيجة فهمهم الخاطىء لطبيعة أعمال السيطرة التى يمكن أن تمارسها هيئة الأركان العامة على السلاح الجوى[٤]. فقد كانت الأخيرة لا تكتفى بتخصيص المهام للسلاح الجوى بل تحاول أيضا التدخل فى تحديد أسلوب تنفيذها، والذى يعتبر من صميم عمل قيادة السلاح الجوى[٥].

إلا أن الخلاف والجدل حول علاقة السلاح الجوى بهيئة الأركان العامة، ودور القوة الجوية فى الحرب مستقبلا، لم ينقطع طوال عهد «لاسكوف» الذي استمر قرابة السنتين، بل كان الجدل مع الأخير أشد حدّة عما كان عليه فى عهد «ريميز». الأمر الذى جعل «لاسكوف» يطلب من «بن جوريون» فى يونيو ١٩٥٣ إعفاءه من منصبه والتوصية بتعيين «تولكوفسكى» خلفا له[٦].

---

(١) بن بورا ودان، المرجع المشار إليه، ص ٥٣.

(٢) Rubinstein and Goldman, op. cit. p. 65. - Kagaun, op. cit. pp. 187 - 189.

لم تظهر المصادر الإسرائيلية والغربية أية بيانات رقمية عن الاعتمادات المالية للسلاح الجوى خاصة مع عدم وجود ميزانية منفصلة لذلك السلاح، وكل ما توفر من بيانات عبارة عن مؤشرات نقص أو زيادة هذه الاعتمادات.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٧.

وبذهاب «لاسكوف» وتعيين «دان تولكوفسكى» قائداً للسلاح الجوى الإسرائيلى بدأت مرحلة التطوير الشاملة لذلك السلاح، والتى واكبت السنوات الأولى لعهد الثورة المصرية.

ويعكس التقرير السنوى للملحق الجوى البريطانى فى إسرائيل موقف وحالة القوة الجوية الإسرائيلية عام ١٩٥٢، والتى تعبر عن محصلة السياستين الإسرائيلية والغربية تجاه تلك القوة . حيث يشير التقرير إلى أنه خلال ذلك العام «لم يكن هناك تغير يذكر فى موقف الحكومة (الإسرائيلية الذى سبقت الإشارة إليه) من القوة الجوية، وكذلك كان والأمر بالنسبة لسياسة رئاسة الأركان الإسرائيلية تجاه القوة واستمرت تلك الرئاسة .تنظر إلى السلاح الجوى كمدفعية بعيدة المدى أكثر منه قوة جوية مستقلة» (١).

كما يوضح التقرير استمرار رئاسة الأركان فى السيطرة على الشئون المالية السلاح الجوى، وبقاء اعتمادات القوة الجوية غير معلومة لدمجها فى اعتمادات الجيش الإسرائيلى(٢).

وقدر الملحق الجوى البريطانى القوة البشرية فى السلاح الجوى الإسرائيلى عام ١٩٥٢ بخمسة آلاف فرد منها ثلاثة آلاف للقوات الجوية وألفان للمدفعية المضادة للطائرات والرادار ومعدات الإشارة، هذا بالإضافة إلى أفراد الجيش الذين يخدمون القوة الجوية فى الجوانب المشتركة كالتعيينات والمهمات والرصف (الطرق) والتدريب العسكرى... إلخ(٣). أما بالنسبة لطاقة تخريج الطيارين فى كل دورة، فيشير الملحق الجوى البريطاني فى تقريره إلى أنها تزايدت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٢، حيث بلغت فى الدورة الأخيرة اثنين وستين طياراً (٤).

ويوضح نفس التقرير أن عد الطائرات الإسرائيلية بلغ آنذاك ٤١٦ طائرة موزعة ـ تبعا لطرازاتها ـ كما يلى(٥):

٦٤ سپتفير (مقاتلة، بالإضافة إلى ١٨ أخرى غير صالحة للطيران يحتمل استخدامها كقطع غيار).

---

(١) F.O. 371 / 104809, Annex 1 to Despatch No. 1/53 by H.M. Air Attache (Tel Aviv), 9.2.1953, p. 1.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., p. 2.

(٤) Ibid, p. 6.

(٥) Ibid., pp. 4 - 5.

٣٩ موستانج (مقاتلة، منها ٤ تم وصولها من الصفقة السويدية).

٦٠ موسكيتو (٢ تدريب، ٥٠ قاذفات خفيفة، ٤ مقاتلات ليلية، ٤ استطلاع)[١].

٣ بى - ١٧ (قاذفات متوسطة).

٣ كونستليشن (نقل ثقيل، تعمل مع شركة العال فى مجال النقل الجوى المدنى).

٧ كوماندو (نقل متوسط، تعمل مع شركة العال فى مجال النقل الجوى المدنى).

١٤ داكوتا (نقل).

١٠ رابيد (نقل).

٦ أنسون (نقل).

١٥ كونصول (نقل).

٢ بونانزا (مواصلات).

٥ نورسمان (مواصلات).

٦٨ هارڤارد (تدريب متقدم ، يمكن استخدامها كمقاتلات قاذفة).

٢٩ پيپركب (تدريب ابتدائى ومواصلات).

٤١ فوكر ١١ (تدريب ابتدائى).

٢ كاتلينا (استطلاع بحرى ـ برمائية).

٢ هلَر ٣٦ (هليكوبتر).

كما يشير تقرير الملحق الجوى البريطانى إلى أن القوة السابقة كانت تشتمل على [٢]:

١٠٣ مقاتلة.

٤ مقاتلة ليلية.

---

(١) يشير زئيف إلى أن إسرائيل تسلمت من فرنسا ٦٢ موسكيتو . - شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

(٢) Ibid., p. 4.

٣ قاذفات متوسطة.

٥٠ قاذفة خفيفة.

٤ طائرات استطلاع.

هذا فضلا عن طائرات النقل والمواصلات والتدريب والهليكوبتر. إلا أن التقرير سالف الذكر يشير إلى أن تشكيلات الخط الأول من المقاتلات، لم تكن تزيد عن أربعة أسراب، منها اثنان مجهزان بأربع وعشرين طائرة سپيتفير، وآخران مجهزان بنفس العدد من طائرات الموستانج(١). أما القاذفات فكانت مشكلة من سربين، أحدهما مجهز بثلاث طائرات بى - ١٧ والآخر مجهز بسبع عشرة طائرة موسكيتو(٢).

وقد فسر الملحق الجوى البريطانى الفرق الكبير بين ما تملكه إسرائيل من طائرات وماكان موجودا منها فى تشكيلات الخط الأول آنذاك بأحد أو بعض الاحتمالات الآتية(٣):

(١) عدم توفر الأعداد الكافية من الأطقم الجوية فى ذلك الوقت.

(٢) اتجاه إسرائيل إلى الاحتفاظ باحتياطى كبير من الطائرات.

(٣) شراء أعداد زائدة من الطائرات المتماثلة الطراز لاستخدام بعضها كقطع غيار.

وهذا التفسير الذى ذهب إليه الملحق البريطانى، يتمشى مع ماجاء فى المصادر الإسرائيلية نفسها. فقد أشارت تلك المصادر إلى العجز الكبير فى الأطقم الطائرة بعد عودة المتطوعين الأجانب إلى أوطانهم ابتداءاً من عام ١٩٤٩، حيث لم يبق منهم آنذاك إلا من كان يعمل فى وظائف التدريس أو هيئة القيادة (٤). كما أن صفقة «الموستناج» الأولى من الولايات المتحدة وكذا صفقة «الموسكيتو» اشتملتا على عدد من الطائرات لاستخدامها كقطع غيار للطائرات الأخرى المتوفرة من هذين الطرازين(٥).

---

(١) Ibid., pp. 2 - 3.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., p. 6.

(٤) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٧ - ٣٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢ . - Kagan, op. cit., p. 175.

F.O. 371 / 104809. Annex 1 to Despatch No. 1/53, 9.2. 1953, op. cit., p.6.

وفى ظل نظام الخدمة العسكرية الذى أخذت به إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ ـ والذى يعتمد على قوة عاملة محدودة تستند إلى قوة أكبر من الاحتياط الذى يُستدعى عند الضرورة ـ كان طبيعيا أن تكون تشكيلات الخط الأول من الطائرات أقل عددا من الاحتياط الذى يتم تعبئته عند الحاجة. ومن ثم، فقد كان من الضرورى طبقا لنظام الخدمة فى السلاح الجوى الإسرائيلى آنذاك ـ والذى يخدم فيه المرشحون للعمل كطيارين لمدة سنتين ونصف يخرج بعدها الطيار للاحتياط مالم يرغب فى تجديد خدمته مرة أخري[١] ـ أن تحتفظ قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى بعدد كبير من الطائرات كاحتياط تعمل عليه الأطقم الطائرة والفنية الاحتياطية عند تعبئتها[٢]. وطبقا لما جاء فى تقرير الملحق الجوى البريطانى فإن قوة احتياط السلاح الجوى الإسرائيلى ـ التى كانت تتراوح فى البداية مابين عشرة آلاف واثني عشر ألف فرد ـ انخفضت عام ١٩٥٢ إلى مابين ثمانية آلاف وعشرة آلاف فرد[٣].

أما عن صلاحية الطائرات، فيشير التقرير السابق إلى أن مستوى تلك الصلاحية كان جيدا جدا، نتيجة الاعتماد على الأعداد الزائدة من الطائرات المتماثلة للحصول على قطع الغيار، خاصة تلك التى توقف انتاجها[٤].

وبالنسبة لتجهيز مسرح العمليات، يشير نفس التقرير إلى أن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تعمل آنذاك من ثمانى قواعد جوية ومطارات هى، «رامات داڤيد»، «كفارسيركين»، «عكير»، «كستينا»، «الرملة»، «صرفند»، «حيفا»، «بير سبع»، كما كان يجرى عام ١٩٥٢ إنشاء مطار جديد شمال هرتسليا (ريشبونا) يصلح للقاذفات المتوسطة [٥]. أما شبكات الرادار فيشير التقرير إلى وجود مابين أربع وسبع وحدات موزعة فى إسرائيل [٦].

وهكذا نرى كيف عملت سياسة التوازن فى العلاقات الخارجية الإسرائيلية بين الشرق والغرب، وقصور الاعتمادات المالية التى خصصت للقوة الجوية الإسرائيلية فى سنواتها الأولى

---

(١) Weizman, op. cit., p. 133.

(٢) كانت الأطقم الطائرة والفنية والمجندون يستدعون فترة كل سنة للتدريب كل فى تخصصه.

(٣) F.O. 371 - 104809, Annex I to Despatch No. 153, 9.2.1953, op. cit., p. 2.

(٤) Ibid., p. 6.

(٥) Ibid., pp. 4 - 6.

(٦) Ibid., p. 6

بعد الحرب، بالإضافة إلى الخلاف حول دور القوة الجوية وأسبقيتها على تأخير تحديث تلك القوة وتعطيل دخولها عصر النفاثات فى سنواتها الأولى.

وحتى حين بدأت السياسة الإسرائيلية فى الانحياز إلى الغرب، كانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة تحاولان آنذاك الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتنظيم دولها فى أحلاف لمواجهة الاتحاد السوفيتى، ومن ثم، كانت دول الغرب المنتجة للسلاح حريصة على حفظ التوازن العسكرى بين كل من إسرائيل والدول العربية، طبقا لما جاء فى إعلانها الصادر فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٠.

ولما كانت تلك الدول ترى أن إسرائيل قد خرجت من الحرب بتفوق عسكرى شامل على الدول العربية، فقد سمحت ببيع كميات محدودة من الأسلحة والطائرات لكل من مصر وإسرائيل بما لا يخل بميزان القوى بين إسرائيل من ناحية وكل الدول العربية من ناحية أخرى.

ففى مقابل الأعداد المحدودة من طائرات القتال التي سمحت بريطانيا بتسليمها لمصر، والتى لم تتجاوز إحدى وخمسين طائرة [١]، لتشجيعها على الاتفاق مع بريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وحلف الشرق الأوسط، فقد سمحت فرنسا ببيع اثنتين وستين طائرة من طراز «موسكيتو» لإسرائيل كما سمحت الولايات المتحدة للأخيرة بصفتين من طراز «موستانج» شملت أخراهما عشرين طائرة. كما لم تعترض دول الإعلان الثلاثى على بيع خمس وعشرين «موستانج» إضافية من السويد وثلاثين سپيتفير أخري من إيطاليا إلى إسرائيل، كما فعلت بالنسبة لمصر، حتى توازن ماتم تسليمه للدول العربية مجتمعة.

ولم تكن الاعتبارات الدولية وحدها التى عاقت تحديث القوة الجوية الإسرائيلية واستبدال طائرات قتالها بأخرى من النفاثات فى ذلك الوقت، فإن الموقف الاقتصادى الإسرائيلى السيء بعد الحرب وقلة الاعتمادات المالية التى خُصصت للسلاح الجوى آنذاك، هما أكثر ماعاق تحديث تلك القوة. ففى الوقت الذى سمحت فيه الاعتمادات المالية التى خُصصت للقوة الجوية

(١) كان هذا العدد يشمل إجمالى الطائرات النفاثة التى تسلمتها مصر آنذاك (١٢ متيور، ٢٧ فامپير) من جملة النفاثات التى تم التعاقد عليها وبلغت حتى ذلك الوقت ١٠٥ طائرة (٣٩ متيور، ٦٦ فامپير) بالإضافة إلى ١٢ طائرة من طراز فيورى ذات المحركات المكبسية.

المصرية عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالتعاقد على مائة وخمس طائرة مقاتلة نفاثة[١]، فإن الاعتمادات المالية الإسرائيلية لم تسمح بالتعاقد على أكثر من أربع عشرة طائرة من طراز متيور النفاثة عام ١٩٥٢[٢]. ومن ثم، اتجه الإسرائيليون المسئولون عن مشتروات الأسلحة إلى البحث عن الطائرات الرخيصة الثمن من فائض الدول الأخرى، مثلما حدث بالنسبة لطائرات الموستانج والموسكيتو وطائرات سپيتفير[٣].

كما أدى الخلاف حول دور القوة الجوية الإسرائيلية وأسبقيتها فى الاعتمادات المالية بالنسبة لباقى القوات المسلحة، وطبيعة علاقتها بهيئة الأركان العامة إلى تغير قيادة السلاح الجوى ثلاث مرات خلال تلك الفترة، تولى القيادة فى اثنتين منهما قائدان بريان، مما كان له آثاره السلبية على تطور القوة الجوية الإسرائيلية. وعلى حد قول «بن بورا» و «يورى دان»، فإن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تنمو فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٠ ومنتصف عام ١٩٥٢ على الأرض أكثر مما كانت تنمو فى الجو[٤].

إلا أنه يمكن القول، أنه بالرغم من تأخير تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وسبق القوة الجوية المصرية لها فى دخول عصر النفاثات، فإن التوازن العسكرى الذى عملت دول الإعلان الثلاثى على تحقيقه بين إسرائيل والدول العربية مجتمعه، والحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على تسليم معظم التعاقدات المصرية من الطائرات النفاثة، سمح للقوة الجوية الإسرائيلية بالحفاظ على تفوقها الجوى الذى حققته خلال المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨ فى مواجهة القوة الجوية المصرية. وهو الأمر الذى يعكسه بجلاء الجدول التالى الذى يوضح مقارنة القوى الجوية للجانبين عشية قيام الثورة المصرية فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢.

---

(١) لم تتسلم مصر ــ كما رأينا ــ سوى ٣٩ طائرة نفاثة، فقدت القوة الجوية ثلاثا منها خلال التدريب وفى إحدى العروض العسكرية، وحظرت بريطانيا تسليم باقي الطائرات.

(٢) Kagan, op. cit., p. 193.

(٣) Ibid., pp. 173 - 175.

(٤) بن بورا ودان، المرجع المشار إليه.

جدول رقم (١٥)

مقارنة القوى الجوية للجانبين عام ١٩٥٢

النوع	عدد الطائرات المتوفرة		المقارنة		ملاحظات
	مصر	إسرائيل	مصر	إسرائيل	
المقاتلات والمقاتلات القاذفة	٥٥[١]	١٠٣	١	١,٩	(١) منها ٣٦ مقاتلة نفاثة
المقاتلات الليلية	—	٤	صفر	١	
القاذفات الخفيفة	—	٥٠	صفر	٥٠	
القاذفات المتوسطة	١٧[٢]	٣	١	,٢	(٢) صالح منها ٩ طائرات
الاستطلاع	١٢	٤	١	,٣	
النقل المتوسط	٢٨	٥٢	١	١,٩	
النقل الثقيل	–	٣[٣]	صفر	٣	(٣) تعمل فى خدمة الطيران المدنى فى الأحوال العادية.
المواصلات	١١	٧	١	,٦	
الإجمالى	١٢٣[٤]	٢٢٦[٥]	١	١,٨	(٤) نسبة الصلاحية ٦٥٪ (٥) نسبة صلاحية حوالى ٨٠٪

من الجدول السابق، نرى أنه بالرغم من توفر ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة لدى القوات الجوية المصرية فى ذلك الوقت، فإن عدد طائرات القتال الإسرائيلية ـ ومعظمها من أحدث المقاتلات المروحية آنذاك (سبيتفير ١٦ - موستانج) التى لم تكن تقل كثيراً فى خصائصها عن الأجيال الأولى من النفاثات المصرية من طراز «فامبير» و«متيور» ـ كان ضعف طائرات القتال المصرية، فى الوقت الذى كانت فيه القوة الجوية المصرية تفتقر للمقاتلات الليلية التى توفرت لنظيراتها الإسرائيلية.

كما توفر للأخيرة قوة من الطائرات القاذفة تزيد عن ثلاثة أمثال نظيرتها المصرية، فى الوقت الذى بلغت فيه طاقة النقل الجوى الإسرائيلى أكثر من ضعف تلك الطاقة على الجانب المصرى. فإذا أضفنا إلى ذلك سوء الحالة الفنية لطائرات القوة الجوية المصرية التى كانت تفتقر إلى قطع الغيار ـ كما رأينا فى سياق هذا الفصل ـ فإنه يتضح لنا مدى القصور الذى كانت تعانى منه تلك القوة مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية. حيث قُدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطورها سنوات طويلة أخري، وتتدهور حالتها الفنية ومستوي تدريبها، بالرغم من توفر الاعتمادات المالية لتلافى ذلك القصور.

فقد كان على مصر أن تدفع ثمن ذلك كله من تحرر ترابها ووحدة نيلها وحرية قرارها، وهو ما رفضته معظم حكومات تلك الحقبة على اختلاف مذاهبها السياسية. وحتى وزارة إبراهيم عبد الهادى التى قبلت ـ تحت ضغط الملك ـ الدخول فى مباحثات عسكرية لأغراض الدفاع المشترك مع تعليق مطلب الجلاء مؤقتا، لم تستطع أن تضع ماقبلته من تنازل فى وثيقة مكتوبة تدينها أمام التاريخ.